

المحاسبة المالية المتقدمة

دكتور

كمال الدين الدهراوي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



دكتور

احمد سالم

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



دار التعليم الجامعي

أش. شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الإسكندرية - ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email: dartalemg@yahoo.com

دراسات حديثة فى :

المحاسبة المالية المتقدمة

(الإستثمارات طويلة الأجل - قياس القوائم والتقارير)

أ.د. أحمد محمد كامل سالم

استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

أ.د. كمال الدين الدهراوى

استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠١٥



دار التعليم الجامعى

٢١ ش. نادى عيد الميلاد - برج زهرة الأتوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١
موبايل: ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١ / ٠٢-٥٥٦٣٩٦١
Email: dartalemg@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين أما بعد....

فقد وفقني الله سبحانه وتعالى على إخراج هذا المؤلف للمكتبة العربية
والذى يشمل موضوعات محاسبية عامة خاصة فى ظل التحول الاقتصادى
العالمى إلى اقتصاد السوق وخصخصة شركة القطاع العام. وفى مصر، التى
تشهد نمواً اقتصادياً مضطرباً فى السنوات الأخيرة وزيادة دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية، بدأت الدولة فى خصخصة شركات قطاع الأعمال
العام وهو ما يؤدى إلى زيادة دور المحاسبة فى تقييم الشركات فى مرحلة
الخصخصة وكذلك شرح العلاقة بين الشركات القابضة والتابعة فى قطاع
الأعمال العام. وقد شهدت مصر فى مرحلة التحول الاقتصادى إلى اقتصاد
السوق تجاه الشركات إلى تنوع استثماراتها بأشكال متعددة عن طريق
الاستثمار فى عديد من الشركات التابعة وهو ما يحتاج إلى دور محاسبى
أصيل فى تعريف المستثمرين والدائنين بالمراكز المالية ونتائج العمليات
الخاصة بهذه الاستثمارات. ونظراً لزيادة دور القطاع الخاص فى التصدير
والاستيراد والتعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية، فقد زادت أهمية دور
المحاسبة عن العمليات التى تتم بالعملة الأجنبية وإعداد التقارير المحاسبية
للفروع الأجنبية وإعداد التقارير المحاسبية للفروع الأجنبية التابعة لشركات
مصرية عن طريق ترجمة أو إعادة قياس هذه القوائم والتقارير. كذلك فإن
توسع وكبر حجم العمليات للشركات وتنوعها فى السنوات الأخيرة يتطلب
إعداد تقارير تعكس هذا التنوع والتعدد للعمليات.

وقد شمل هذا المؤلف عدة موضوعات هامة تخدم الأغراض السابق

الإشارة إليها وقد قسم المؤلف إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يشمل كيفية المحاسبة عن اندماج وانضمام الشركات وإعداد التقارير التي تعكس عملية الانضمام كما يشمل هذا القسم، كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة للشركات القابضة والتابعة والطرق المحاسبية المختلفة لإعداد هذه القوائم سواء في تاريخ الشراء أو أوقات لاحقة لتاريخ الشراء وكيفية المحاسبة عن التعاملات المختلفة بين الشركات القابضة والتابعة. وأخيراً، فعندما تستثمر إحدى الشركات أموالها في أسهم شركات أخرى دون ما يستدعي الأمر تجميع القوائم لهما، فإن الأمر يتطلب المحاسبة عن هذه الاستثمارات وفقاً لطريقة الملكية وهو ما سيبينه القسم الأول من هذا المؤلف.

وقد كتب هذا الجزء أ. د/ كمال الدهراوى

أما القسم الثانى من المؤلف فإنه يشمل عدة موضوعات هامة تتعلق بكيفية المحاسبة عن العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية وكذلك كيفية ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية. وأخيراً فإن هذا القسم يشمل كيفية إعداد القوائم والتقارير القطاعية في حالة تعدد عمليات الشركة في صورة خطوط إنتاج متعددة أو في صورة البيع في مناطق جغرافية مختلفة.

وأسأل الله العلى القدير أن يكون قد وفقنى في خدمة المكتبة المحاسبية العربية بهذا المؤلف.

المؤلفان

الفصل الأول

المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات

Accounting For Business Combination

تعتبر الشركات الكبيرة، وما تحقّقه من مزايا اقتصادية ومالية وتشغيلية من سمات النشاط الاقتصادي في العصر الحديث. وقد تلجأ الشركات إلى الانضمام معا ليكونا شركة واحدة تتمتع بمزايا الانتاج الكبير وتحقيق الوفورات التشغيلية والاقتصادية مما يعود على المساهمين او الملاك بفائدة كبيرة. كما ان الاندماج قد يحدث بغرض تحقيق تكامل في العمليات الانتاجية والتسويقية او التنويع للاستثمارات بغرض تخفيض عامل المخاطرة والذي يؤثر على قيمة الاسهم السوقية. وقد يهدف الاندماج إلى القضاء على المنافسة وهو ما يعتبر مخالفا للقانون في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية.

أسباب الاندماج:

يمكن السبب الرئيسي للاندماج في زيادة قيمة الشركات المندمجة بعد الاندماج مما يعود بالنفع على مساهمي الشركات المندمجة. فلو ان الشركتين (أ)، (ب) اندمجتا ليكونا شركة جديدة (ج)، فان قيمة الشركة (ج) غالبا ما تفوق مجموع قيم الشركة (أ)، (ب) منفردتين وهو ما يسمى بأثر التجمع Synergy Effect. وقد ترجع هذه الزيادة في قيمة الشركة الجديدة إلى عدة اسباب من أهمها:

١- الوفورات الناتجة عن الاندماج:

وهذه الوفورات قد تكون وفورات تشغيلية Operating Economies والناتجة من تحقيق مزايا انتاجية وتوزيعية نتيجة تجمع الخبرات الادارية

والفنية للشركتين المندمجتين مما يؤدي إلى زيادة القوة الانتاجية للشركة الجديدة نتيجة الميزة التفاضلية الناتجة من تجمع هذه الميزات Differential Efficiency. وقد كانت هناك حالات عملية كثيرة للاندماج في الولايات المتحدة الامريكية حيث زادت قيمة الشركة الجديدة بعد الاندماج وكان السبب الرئيسى لهذه الزيادة يرجع إلى عدم كفاءة ادارة الشركة المشتراه رغم ما تتمتع به من امكانيات تشغيلية وانتاجية كبيرة.

وقد تكون هذه الوفورات في شكل وفورات مالية Financial Economies والتي تنتج من زيادة القدرة المالية للشركة الجديدة والناتجة من زيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها⁽¹⁾. وقد تنتج هذه القدرة المالية من زيادة معدل السعر/ العائد P/E مما يخفض من تكلفة الاموال للشركة الجديدة.

2- زيادة القوة التسويقية Market Power:

قد يؤدي الاندماج الى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة. ورغم ان الوفورات الاقتصادية والمالية السابق الاشارة اليها تعتبر مرغوب فيها من ناحية النفع الذي يعود على المجتمع من الاندماج، فان القضاء على المنافسة او تخفيضها يعتبر غير مرغوب فيه وغير قانوني في بعض الدول كما اشرنا سابقا.

3- شراء اصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية:

يتم في بعض الاحيان ان تشتري شركة شركة اخرى او تندمج معها لان تكلفة استبدال الاصول الخاصة بالشركة المشتراه أو المندمجة تكون عالية عن

(1) نظرا لزيادة حقوق الملكية في الشركة الجديدة بعد الاندماج عن مجموع حقوق الملكية للشركتين معا قبل الاندماج، فان نسبة الديون الى الملكية تقل مما يتيح للشركة الجديدة فرصة اكبر للحصول على ديون جديدة.

قيمتها السوقية. وافضل مثال لهذه الحالة هو الاصول الخاصة بشركات البترول المتمثلة في الاحتياطي المؤكد Poroved Reserve من البترول. فقد قامت شركات البترول الأمريكية في الثمانينات بشراء الاحتياطي الخاص بشركات البترول الصغيره عن طريق شراء هذه الشركات بتكلفة اقل من التكاليف الباهظة للبحث والاستكشاف لاحتياطي جديد.

4-التنوع Diversification :

يعتبر الاندماج بمثابة تنوع للاستثمارات سواء في نفس نوع الصناعة او في انواع مختلفة تماما. فقد تشتري شركة انتاج بترول شركة اخرى لتسويق البترول او تقوم شركة كمبيوتر بشراء شركة للانتاج السينمائي. ويؤدي هذا التنوع إلى تحقيق مايسمى بمحفظة الاستثمارات Investment Potfolio وهو ما يؤدي إلى تقليل التقلبات في العائد واستقراره وبالتالي تخفيض عامل المخاطرة المنتظم (beta) للشركة الجديدة. ورغم ان مديري الشركة المندمجة قد يحققوا منافع ذاتية من الاندماج في هذه الحالة نتيجة نمو الشركة التي يديرونها وضمان الحصول على عائد ثابت كنسبة من الارباح المستقرة للشركة الجديدة، فان الاندماج بغرض التنوع قد يضر بمصلحة المساهمين⁽¹⁾.

فالمساهمين يمكنهم تحقيق التنوع لاستثماراتهم بانفسهم وبتكلفة اقل من الاندماج وذلك بشراء اسهم الشركة الاخرى. وطبقا لنظرية تسعير الاصل

(1) يعتبر هذا التحليل تطبيق لنظرية الوكالة Agency Theory والتي تفترض ان ادارة الشركات المساهمة كوكيل عن المساهمين Agent تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية وزياده رفاهيتها الاقتصادية على حساب المساهمين. لتفاصيل اكثر حول اسباب الاندماج ودوافعه انظر:

Copeland, Thomas E. and Weston, J.Fred, Financial Theory and Corporate Policy, Addison-Wesley Publishing, New York, 1988 and Brigham, E. and Gapenski L., Intermediate Financial Management, The Dryden Press, Chicago, 1985.

الرأسمالى (Capital Asset Pricing Model (CAPM ، فان معدل العائد للسهم يزيد بزيادة معامل المخاطرة، بينما ينخفض بانخفاض التقلبات فى العائد لانخفاض معامل المخاطرة المرتبط بهذا السهم. ولذلك، فان اندماج شركتين لهما نفس التقلبات فى العائد ولكن فى اتجاهات مختلفة، اى انهما مرتبطان معا ارتباطا سالباً (Negatively Correlated ، يؤدى الى تقليل التقلبات للعائد للسهم نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للسهم فى الشركة الجديدة. وباحتفاظ المساهمين لاستثماراتهم فى الشركة وتحملهم لتكاليف الاندماج، فانهم يتأثروا سلبيا نتيجة الاندماج⁽¹⁾. فالمساهم فى هذه الحالة يستطيع تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة به بشراء اسهم الشركة الاخرى وبتكلفة اقل كثيرا من تكلفة الاندماج القانونية والمالية وغيرها.

وبعكس ذلك، فان المنتفع فى هذه الحالة، يكون حاملى السندات او الدائنين عموما لان الشركة الجديدة ستكون قدرتها على السداد وموقفها المالى اقوى من الشركات المنفردة مما يزيد من قيمة السندات السوقية. وكذلك فان مديرى الشركة الجديدة يتمتعون بزيادة حجم الشركة الجديدة وما يرتبط به من منافع لهم وايضا سينتفعون بثبات الحوافز المرتبطة بالارباح المحققة بواسطة الشركة الجديدة. ولذلك فان الاندماج بغرض التنوع قد يؤدى الى تحويل الثروة من المساهمين الى الدائنين والادارة.

ومن بين الدوافع الاخرى للاندماج هو الاستفادة من التخفيض الضريبي الناتج من الاندماج. فقد تكون شركة تحقق ارباحا عالية الى شراء شركة اخرى محققة لخسائر عالية، وبدلا من ترحيل الخسائر للشركة الثانية لمدة طويلة قادمة، فان الشركة المشترية تستفيد من الاندماج بتخفيض الارباح الخاضعة للضريبة عن طريق الخسارة المحققة بواسطة الشركة المندمجة.

(1) هذا التحليل يفترض ان الحافز الوحيد للاندماج هو تنوع الاستثمارات مع عدم وجود الدوافع الاخرى الخاصة بزيادة الانتاجية والقدرة التسويقية وغيرها من الاسباب السابق الاشارة اليها للاندماج.

انواع الاندماج :

قد يكون الاندماج بين الشركات بغرض زيادة القوة الاحتكارية عن طريق شراء او الاندماج مع الشركات المنافسة او شراء فى نفس الصناعة فى مناطق جغرافية مختلفة . ويتميز الاندماج من هذا النوع بالرغبة فى تقليل المنافسة ويسمى بالتكامل الافقى Horizontal Integration . واذكان الاندماج بغرض التكامل الافقى يهدف الى زيادة حجم الانتاج او القوة الانتاجية للشركة الجديدة ، فان هناك نوعا اخر من الاندماج بين الشركات لتكوين خطا انتاجيا واحدا ، وهو الاندماج الذى يهدف الى السيطرة على خط انتاجى ممتد بين المنتج حتى المستهلك Supplier / Customer Relationship ، فاذا اشترت شركة مواد غذائية شركة اخرى للمواد الغذائية فان ذلك يندرج تحت الصنف الاول من الاندماج ، اما اذا اشترت شركة لانتاج البترول شركة اخرى لتسويق وتوزيع البترول فهو تكامل افقى يهدف الى ضمان الحصول على البترول من مصادره حتى توزيعه الى المستهلك النهائى وهو النوع الثانى من الاندماج .

واذا كان الاندماج السابق يتميز بأن الاندماج او الشراء يتم بين شركتين تعملان فى نفس الصناعة او صناعات مماثلة ، اى تسويق وانتاج نفس السلعة مثلا ، فان النوع الثالث من الاندماج يتم بين شركات مختلفة فى نوع الصناعة Conglomerate Merger ، حيث تقوم شركة انتاج بترول مثلا بشراء شركة اخرى للانتاج السينمائى . ويكون هذا الاندماج بغرض التنوع Diversification السابق الاشارة اليه عند الكلام عن اسباب الاندماج .

المعالجة المالية للاندماج :

عادة ما تتطلب المعالجة للاندماج المالية تحديد مايلي:

1- تقدير قيمة الشركة المندمجة .

2- تحديد طريقة السداد .

وبالنسبة لتقدير قيمة الشركة المندمجة، فإن الامر يتطلب توقع او تقدير التدفقات المالية المستقبلية والتي ستضيفها الشركة المندمجة بعد الانضمام . ثم خصم هذه التدفقات المالية بمعدل تكلفة الاموال للشركة الدامجة . وهذا الاسلوب يشبه تماما اسلوب الموازنة الرأس مالية . ولذلك فإن القيمة المتوقعة للشركة المندمجة تتحدد بالمعادلة الآتية:

$$\sum_{n=1}^{\infty} \frac{\text{التدفق النقدي من العمليات}}{(1+A)^n} - \text{القيمة السوقية للالتزامات}$$

حيث:

التدفق النقدي = الربح قبل الضرائب والفائدة (1- معدل الضريبة) + الاستهلاك للاصول الثابتة .

أ = تكلفة رأس المال للشركة الدامجة (معدل الخصم)

ن = الحياة الانتاجية المتوقعة للشركة المشتراه .

ف = السنة المالية .

واذا كانت السنوات المتوقعة للشركة المندمجة غير محددة وهو الامر الغالب، فإن القيمة المتوقعة تحدد كالاتي:

$$\frac{\text{التدفق النقدي من العمليات}}{(A)} - \text{القيمة السوقية للالتزامات}$$

مثال:

ترغب الشركة (أ) في شراء الشركة (ب) وقد قدم المدير المالي للشركة (أ) التقديرات الآتية عن الشركة (ب):

| | |
|--------------------------------------|------------|
| العائد السنوى قبل الضرائب والفوائد | 15000 جنيه |
| الاستهلاك السنوى للأصول الثابتة | 60000 |
| معدل الضريبة | 30% |
| تكلفة الأموال للشركة (أ) | 10% |
| الحياة الانتاجية المتوقعة للشركة (أ) | غير محددة |
| الالتزامات الواجبة الدفع عند الشراء | 650000 |

وبالتالى تتحدد قيمة الشركة (أ) كالآتى:

$$650000 - \frac{60000 + (150000 \times 0.3)}{0.10} = \frac{165000}{0.10}$$

$$1650000 - 650000 = 1000,000 \text{ جنيه}$$

وكما هو الحال بالنسبة للموازنة الرأس مالية، فإن عملية الشراء تحتاج الى تمويل. ورغم ان الشركة الدامجة قد تدفع مقابل الشراء نقدية او تصدر سندات، فإن معظم طرق التمويل للشراء فى حالة الاندماج يكون باصدار اسهم جديدة للشركة الدامجة اى عن طريق تبادل اسهم الشركة المشتري مقابل اسهم الشركة المشتراه. وفى هذه الحالة فان الشركتين يجب ان يتفقا على تحديد معدل تبادل اى عدد الاسهم التى تصدرها الشركة المشتري مقابل كل سهم من اسهم الشركة المشتراه. فمعدل تبادل 3:1 يعنى ان الشركة

المشتريّة تصدر سهم واحد من أسهمها مقابل 3 من أسهم الشركة المشتراه . وعادة ما يكون هذا المعدل موضوع تفاوض بين الشركتين . وعادة ما يؤثر الناتج الإيجابي من الانضمام على معدل التبادل . فكلما زاد هذا الناتج الإيجابي المتمثل في زيادة القيمة المتوقعة للشركة الجديدة نتيجة الانضمام كلما كان معدل التبادل في صالح مساهمي الشركة المشتراه .

وقد يكون معدل التبادل في صالح مساهمي الشركة المشتراه أيضاً إذا رغبت الشركة المشتريّة في أغراء مساهمي الشركة المشتراه بقبول العرض في حالة الاندماج العدائي⁽¹⁾ .

الحد الأقصى والحد الأدنى للتبادل:

رأينا فيما سبق أن الاندماج ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في زيادة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة الجديدة عن مجموع التدفقات للشركتين منفردتين، أو يتمثل هذا الأثر في الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية لأسهم الشركة الجديدة عن مجموع القيمة السوقية للشركتين منفردتين . ويمثل الحد الأقصى للتبادل أقصى معدل تبادل يمكن أن تقبله الشركة المشتريّة عندما تذهب كل الزيادة في قيمة الشركة الجديدة إلى حاملي الأسهم للشركة المشتراه . ويمثل الحد الأدنى أدنى معدل تبادل يمكن أن يقبله حاملي أسهم الشركة المشتراه عندما تذهب الزيادة في القيمة بالكامل إلى حاملي أسهم الشركة المشتريّة .

(1) يوصف التحرك من قبل الشركة المشتريّة للاندماج مع الشركة المشتراه بأنه اندماج عدائي Hostil Merger أو استيلاء عدائي Hostil Takeover إذا كان ضد رغبة إدارة الشركة المشتراه . وفي هذه الحالة تذهب الشركة المشتريّة إلى المساهمين في الشركة المشتراه مباشرة بغرض مغري حيث يعرضون سعر للسهم يفوق سعر السوق أو يعرضون معدل تبادل مرتفع وهو ما يطلق عليه Tender offer

ولتوضيح كيفية الوصول إلى الحد الأعلى والأدنى لمعدل التبادل سنستخدم المعلومات التالية للشركتين (أ) ، (ب) المقبلتين على الاندماج معاً لتكوين شركة جديدة ويرغبان في تحديد عدد الأسهم الواجب إصدارها من أسهم الشركة (أ) - الدامجة مقابل أسهم الشركة (ب) المندمجة:

| الشركة (ب) | الشركة (أ) | |
|------------|------------|-----------------------|
| 50 | 40 | قيمة السهم السوقية |
| 30000 | 150000 | عدد الأسهم |
| 1500000 | 6000000 | القيمة السوقية للأسهم |

وبعد الاندماج، فانه من المتوقع أن تصبح القيمة السوقية للشركة الجديدة 9000000 جنيه، وهي قيمة تزيد عن مجموع قيمة كل شركة منفردة بمبلغ 1500000 جنيه.

ويحدد الحد الأقصى والحد الأدنى لمعدل التبادل بالمعادلتين الآتيتين⁽¹⁾.

$$\text{ح ق} = \frac{\text{س د (ق ج - ق د)}}{\text{س م} \times \text{ق د}}$$

$$\text{ح ن} = \frac{\text{س د} \times \text{ق م}}{\text{س م (ق ج - ق م)}}$$

(1) Griffin, Charles and Others, Advanced Accountung, Richard Irwin Inc., 1987, p. 17.

حيث:

| | | |
|-----|---|--------------------------------|
| ح ق | = | الحد الأقصى لمعدل التبادل |
| ح ن | = | الحد الأدنى لمعدل التبادل |
| س د | = | عدد الأسهم للشركة الدامجة (أ) |
| س م | = | عدد الأسهم للشركة المندمجة (ب) |
| ق د | = | قيمة الأسهم للشركة الدامجة |
| ق م | = | قيمة الأسهم للشركة المندمجة |
| ق ج | = | القيمة الجديدة بعد الاندماج |

$$2,5 = \frac{(150000 - 90000000) 150000}{(15000000) 30000} = \text{ح ق}$$

أي 2,5 سهم من أسهم الشركة (أ) مقابل كل سهم من أسهم الشركة (ب)
وبالتالي تصدر الشركة (أ) $2,5 \times 30000$

أي 75000 سهم جديد من أسهمها

$$1 = \frac{1500000 \times 150000}{(1500000 - 90000000) \times 30000} = \text{ح ن}$$

أي سهم واحد من أسهم الشركة (أ) مقابل كل سهم من أسهم الشركة
(ب)، وبالتالي تصدر الشركة (أ) 30000 سهم جديد.

وعادة ما يقع المعدل الفعلي بين الحد الأدنى والأقصى ويعتمد على
التفاوض بين الشركتين. فمثلاً قد ينتهي التفاوض إلى إصدار 60000 سهم
من أسهم الشركة (أ) مقابل الـ 30000 سهم للشركة (ب) ويكون معدل التبادل
بالتالي:

$$2 = 30000 \div 60000$$

المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات:

لفهم كيفية المحاسبة عن الاندماج والانضمام للشركات يجب معرفة الطرق التي يتم بها هذا الاندماج لاختلاف الاجراءات والطرق المحاسبية المتبعة لأشكال الاندماج والانضمام المختلفة. والاندماج التجارى يحدث عندما تندمج وحدة اقتصادية مع وحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية الأخرى ليكونا معاً شركة واحدة سواء من الوجهة القانونية أو من وجهة نظر المحاسب. ويتم الاندماج بطرق عديدة يمكن تلخيصها فيمايلي:

1- قد تشتري شركة أصول أو أصول وخصوم شركة أخرى بمقابل نقدي أو بمقابل أصول أو أسهم أو خليط من الوسائل السابقة، ونتيجة هذا الشراء، فإن الشركة المشتراة يتم تصفيتها وتخرج من مجال النشاط. وبالتالي تبقى شركة واحدة بعد ضم كافة أصول وخصوم الشركتين معاً ويسمى هذا الشكل من أشكال الاندماج بالاندماج عن طريق شراء الأصول Asset Acquisition.

2- قد تشتري إحدى الشركات كل حقوق الملكية أو أسهم رأس المال لشركة أخرى مقابل نقدية أو أصول أو مقابل تبادل أسهم الشركة المشتراه مع أسهم الشركة المشتري⁽¹⁾، وبهذه الطريقة يتم نقل أصول وخصوم الشركة المصفاة (المشتراة) إلى سجلات الشركة المشتري مع تصفية الشركة المشتراة كوحدة قانونية مستقلة. وغالباً ما تبقى الشركة المشتراه فى العمل كوحدة إنتاجية تابعة للشركة المشتري.

ويسمى هذا النوع من الاندماج بالاندماج القانونى Statutory Merger ويشبه هذا النوع من الاندماج الشكل الأول، فى أن الشركة المشتراه فى كلتا الحالتين تصفى كوحدة قانونية مستقلة، إلا أن الاندماج القانونى يتم

(1) الشركة المشتري Acquiring Company ، الشركة المشتراه Acquired Company .

عن طريق شراء أسهم رأس المال بدلاً من شراء الأصول، ولذلك فإن الشركة المشترية يجب أن تشتري نسبة 100 ٪ من أسهم رأس المال للشركة المشتراة حتى تصفى كوحدة مستقلة .

3 والشكل الثالث من الاندماج عندما تتفق شركتان أو أكثر على تحويل أصولهما وخصومهما وحقوق الملكية لهما إلى شركة جديدة تماماً، وبالتالي فهذا النوع من الاندماج يتميز بأن الشركات المندمجة تصفى كوحدات قانونية مستقلة بينما تبقى في العمل كوحدات إنتاجية أو أقسام رئيسية في الشركة الجديدة . ويسمى هذا الاندماج بالتوحيد القانونى Statutory Consolidation . وبالتالي ففي هذا النوع من الاندماج يتم إلغاء أسهم الشركات المندمجة واستبدالها بأسهم جديدة تماماً خاصة بالشركة الجديدة .

4 والنوع الرابع والأخير من أشكال الاندماج عندما تشتري شركة ما كل أو نسبة كبيرة (أكبر من 50 ٪) من الأسهم التى لها حق التصويت لشركة أخرى تمكئها من تحقيق السيطرة القانونية الكاملة عليها . ويتميز هذا النوع من الاندماج عن الأشكال الثلاثة الأولى، أن كلا من الشركة الدامجة والمندمجة أو المشترية والمشتراة تبقى كوحدة قانونية مستقلة . وقد تفضل الشركة المشترية أن تبقى الشركة المشتراة كوحدة مستقلة وعدم تصفيتها للإبقاء على الأسم التجارى والشهرة المرتبطة بها . وتكون العلاقة بين الشركة المشترية والشركة المشتراة علاقة الشركة القابضة Parent Company والشركة التابعة Subsidiary Company

والجدول التالى يلخص أشكال الاندماج السابقة واثرها على الشركتين المشترية والمشتراة .

| الأثار علي الشركة المشترة Acquired Company | اجراءات الشركة المشتري Acquiring Company | شكل الاندماج |
|---|--|---|
| تصفى نهائياً كوحدة مستقلة وعادة ما تخرج من مجال الأعمال | تشتري الأصول أو الأصول والخصوم للشركة المشتراة. | ١. اندماج عن طريق شراء الأصول Asset Acquisition |
| ظهور شركة جديدة تماماً. تصفى أيضاً كوحدة قانونية وتحول سجلاتها إلى سجلات الشركة الجديدة مع بقاءها كوحدة انتاجية أو قسم انتاجي في الشركة الجديدة وتستبدل اسمها بأسم جديدة. | ظهور شركة جديدة تماماً وتصفى كوحدة قانونية وتحول سجلاتها إلى سجلات الشركة الجديدة مع بقاءها كوحدة انتاجية أو قسم انتاجي في الشركة الجديدة وتستبدل أسهمها بأسم جديدة. | 2. توحيد قانوني من خلال تجميع حقوق الملكية لشركتين أو أكثر Statutory Con- solidation |
| تعمل كشركة مستقلة لها شخصيتها المعنوية المستقلة ولكن تصبح فرع تابع Subsidiary للشركة القابضة. | تشتري أسهم الشركة الأخرى وتصبح الشركة القابضة Par- ent | 3. شراء كل أو أكثر من 50% من أسهم الشركة المندمجة بواسطة الشركة الدامجة Stock Acquisition |

ويجب ملاحظة أنه في الأنواع الثلاثة الأولى من الاندماج، فإن الشركة الجديدة تقوم بضم كافة السجلات المالية والمحاسبية الخاصة بالشركات المندمجة في سجلاتها ولا يحتاج الأمر في هذه الحالة إلى تجميع للقوائم المالية لإامده واحدة عند الاندماج. أما النوع الرابع من الاندماج، فإن كل شركة تحتفظ بسجلاتها المالية مستقلة تماماً عن السجلات المالية للشركة

الأخرى مما يستدعى الأمر تجميع القوائم المالية للشركة الدامجة والمندمجة في نهاية كل سنة مالية لتقديم معلومات نافعة ومفيدة للأطراف الخارجية عن نتائج الشركة القابضة والشركات التابعة لها. والجدول التالي يظهر أثر الأشكال المختلفة للاندماج على السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

| | | |
|--|--|------------------|
| الاندماج مع الاحتفاظ بالشخصية المعنوية المستقلة | الاندماج والتوحيد القانوني مع تصفية احدي الشركات (الاشكال 3-1) | |
| القوائم المالية فقط Financial Statements | السجلات المالية Financial Records | موضوع التجميع |
| جميع للقوائم المالية عند الشراء، وفي نهاية كل سنة مالية. | جميع دائم للسجلات الماليه عند الاندماج. | وقت التجميع |
| كل شركة تحتفظ بسجلاتها المستقلة مع إعداد ورقة عمل لتسهيل عملية تجميع القوائم المالية. | يتم تعديل سجلات الشركة لتتضمن الحسابات الخاصة بالشركة أو الشركات المصفاة . | كيفية التجميع |

طرق المحاسبة عن الاندماج:

ويقصد بطرق المحاسبة عن الاندماج القيم التي تعطى للمفردات المختلفة الخاصة بأصول وخصوم وحقوق الملكية للشركة المندمجة، وكيفية تسجيل هذه المفردات في السجلات المحاسبية للشركة الجديدة. وهناك طريقتان للمحاسبة هما:

1- طريقة الشراء Purchase Method .

2- طريقة توحيد المصالح pooling of Interests Method .

وطبقا للطريقة الأولى فإن عملية الاندماج يتم المحاسبة عنها كعملية شراء تفاوضية بين الشركة الدامجة والشركة المندمجة. ولذلك فإن الأصول والخصوم يتم تسجيلها بالقيم السوقية التفاوضية لها. أما طريقة توحيد المصالح فإنها تستخدم في حالة توحيد المصالح للمساهمين في الشركات المندمجة عن طريق تبادل أسهم رأس المال ولذلك فإن الأصول والخصوم يتم تسجيلها بقيمتها الدفترية قبل الاندماج أى يتم الإستمرار في تسجيل هذه العناصر بنفس القيم المسجلة بها في الدفاتر قبل الاندماج. وفي هذه الحالة فإنه لم يتم شراء فعلى ولم يتم اتفاق موارد حقيقية للمساهمين من قبل الشركة الدامجة للشركة المندمجة.

ومن الناحية النظرية فإن طريقة الشراء طريقة مقبولة محاسبيا للتسجيل المحاسبى لعناصر الأصول والخصوم لأنها تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تنص على أن يكون التسجيل لهذه العناصر وفقا للتكلفة المدفوعة في سبيل الحصول عليها. فهذه الطريقة تفترض أن إحدى الشركات اشترت الأصول أو الأسهم الخاصة بشركة أخرى من خلال عملية استبدال تفاوضية وهو ما يؤدي إلى ظهور سعر شراء يستخدم لتسجيل الأصول بقيمتها المتمثلة في التكلفة التاريخية المدفوعة في سبيل اقتناءها. ولذلك فإن المواصفات الرئيسية لهذه الطريقة هي:

- 1- وجود شركة مشتريّة.
- 2- حدوث عملية تبادل تفاوضية.
- 3- ظهور أرقام جديدة تمثل القيم السوقية لعناصر الأصول والخصوم.

وفي خلال الأربعينات بدأت تظهر أشكال من الاندماج بين الشركات بمواصفات تختلف عن تلك الخاصة بطريقة الشراء. ويظهر ذلك حين تقوم شركتين متقاربتين في الحجم بالاندماج عن طريق تبادل أسهم رأس المال

فى كل منهما دون تحويلات حقيقية للموارد أو الأصول. لذلك، فى هذه الحالة، لا يمكن التفرقة بين الشركة المشترية أو المشتره.

وفى ظل هذا النوع من الإندماج فإنه يصعب تحديد القيم السوقية للأصول والخصوم خاصة إذا كانت القيمة الحقيقية للأسهم المصدرة لا يمكن تحديدها بطريقة موضوعية أو قد لا يكون هناك سعر سوقى متاح بالنسبة للأسهم الجديدة المصدرة أو بالنسبة للشركات المقفلة Closely-held Corporation. وبالتالي فإنه لا يوجد تبادل تفاوضى فى هذه الحالة ولكن قد تم تبادل الأسهم بين المساهمين دون التعرض للوحدات الإقتصادية نفسها. ولذلك فإن المواصفات الأساسية لطريقة الشراء لا تظهر ولا تنطبق على هذا النوع من الإندماج. ولذا فقد بدأ التفكير تدريجيا فى إجراءات محاسبية تناسب هذا النوع وكانت النتيجة طريقة توحيد المصالح.

ورغم الإقبال على هذه الطريقة من قبل بعض الشركات المندمجة⁽¹⁾ فإن الفكر المحاسبى بدأ يتساءل عن مدى توافق هذه الطريقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والمشكلة النظرية المرتبطة بهذه الطريقة أنها تتجاهل أى أرقام تكلفة قد تتم أو تظهر عن طريق التبادل التفاوضى المرتبط بعملية الإندماج. ولذلك فإن التسجيل على أساس طريقة توحيد المصالح لا يتأثر بعدد الأسهم المتبادلة بين الشركتين المندمجتين. وبالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبين يرون أنه يجب تطبيق طريقة واحدة للتسجيل المحاسبى فى تاريخ الإندماج لكافة حالات الإندماج⁽²⁾. ونظرا للجدل المثار حول استخدام

(1) تؤدى طريقة توحيد المصالح إلى إظهار ربح أكبر للشركة الجديدة فى تاريخ الإندماج وفى السنوات التالية للإندماج عن الربح الذى تظهره طريقة الشراء كما سنرى فى الصفحات التالية.

(2) انظر فى آراء المحاسبين فى طريقة توحيد المصالح ومحاولات الغاؤها فى:
Huefner, R. and Largay, J., Advanced Financial Accounting,
The Dryden Press, New York, AICPA, 1986, p.270.

طريقة دمج المصالح فإن مجلس المبادئ الأمريكية APB وضع قيود على إستخدامها ووضع شروطا من الضروري توفرهم بالكامل قبل تطبيق طريقة توحيد المصالح. ويمكن تلخيص هذه الشروط في ثلاث عناصر أساسية⁽¹⁾.

(1) مواصفات الشركات المندمجة Attributes of The Combining Companies وهذه المواصفات تتلخص في أن الشركات المندمجة يجب أن تكون شركات مستقلة تماما عن بعضها البعض قبل الإندماج حتى تتم المشاركة بين المساهمين في الشركات المندمجة في المخاطر والحقوق الناتجة عن الإندماج. وبالتالي فإذا كانت الشركات المندمجة تربطهما ببعض أى روابط قبل الإندماج فإن المحاسبة يجب الا تتم بطريقة توحيد المصالح.

(2) الطريقة المتبعة في التوحيد Manner of Combining Interests ، يجب أن يكون توحيد المصالح عن طريق تبادل الأسهم فقط. فإذا تضمن الإندماج تبادل أى نوع آخر من الأصول مثل السندات أو النقدية فإن المحاسبة يجب أن تتم بطريقة الشراء. ويجب أن تكون الأسهم المتبادلة هى الأسهم التى لها حق التصويت فى الشركتين. كما يجب أن يكون تبادل الأسهم يتضمن ٩٠ ٪ على الأقل من أسهم الشركة المندمجة.

(3) عدم وجود العمليات المخطط لها بين المساهمين Absence of Planned Transactions وذلك لتلافى وجود الاتفاقات التعاقدية بين المساهمين فى الشركات المندمجة والتى تعوضهم عن تبادل الأسهم مثل التعاقدات الوظيفية لمساهمي إحدى الشركتين أو شراء الأسهم المتبادلة بواسطة إحدى الشركات بعد الإندماج مباشرة.

وكل طريقة من الطرق السابقة (الشراء أو توحيد المصالح) تؤثر على القيم المسجلة للأصول والخصوم عند الإندماج وكذلك على الأرباح المحققة بعد

Accounting Principles Board, Opinion No. 16, Business (1) Combinations New York, AICPA, 1987.

الاندماج ويمكن تلخيص الصفات الرئيسية لكلا من طريقة الشراء وطريقة
توحيد المصالح في الآتي:

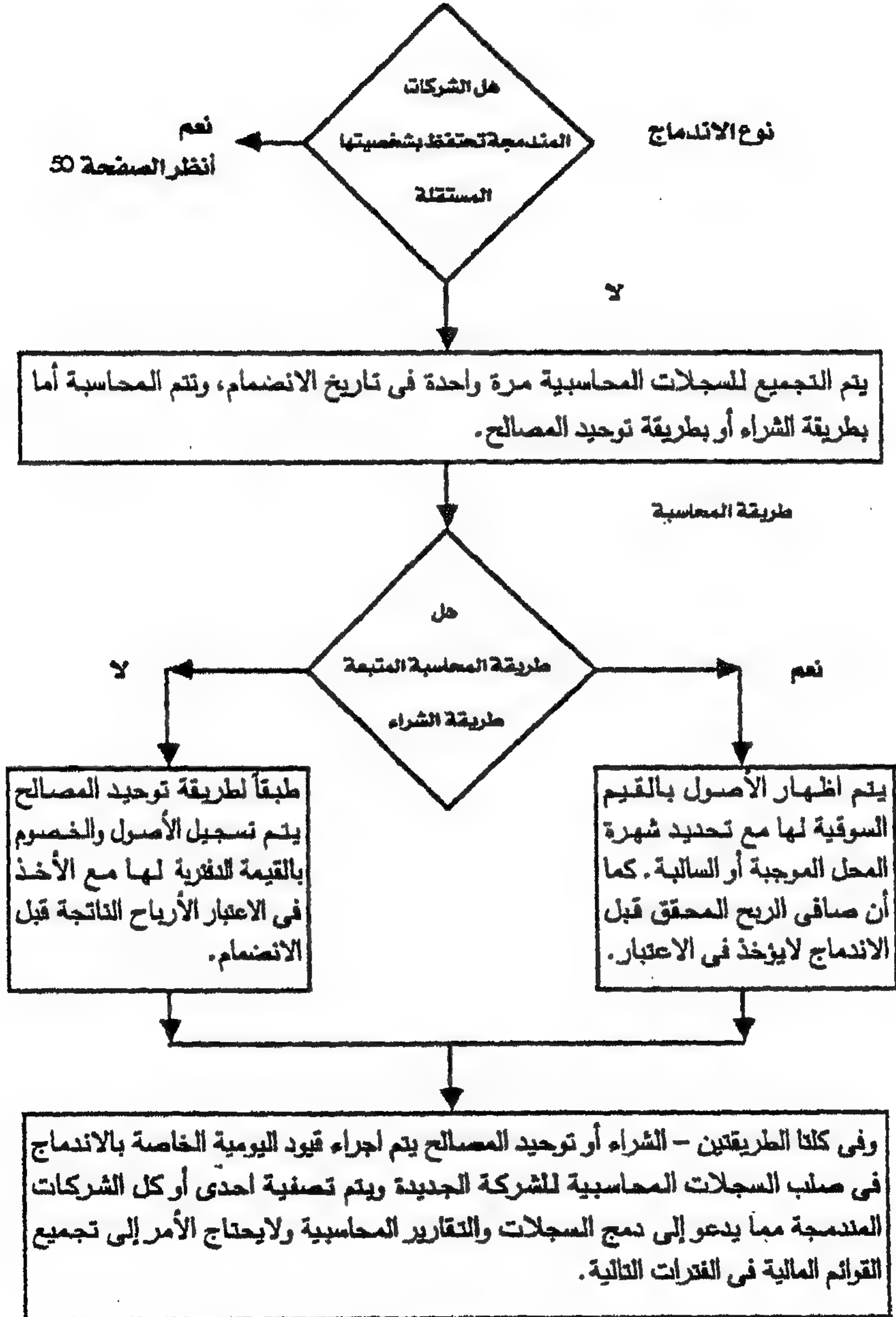
| طريقة توحيد المصالح | طريقة الشراء | |
|--|--|---|
| القيم الدفترية للأصول والخصوم المسجلة بالدفاتر للشركات المندمجة قبل الاندماج | القيم السوقية للأصول والخصوم وقدت الاندماج. | 1. القيم المعطاة لمفردات الأصول والخصوم |
| لا توجد | تخصص على الأصول المختلفة بما فيها شهرة المحل. | 2. الفرق بين القيم المدفوعة في سبيل الحصول على أسهم أو أصول الشركة المندمجة والقيمة الدفترية لها. |
| يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الدفترية وبالطرق المحاسبية المطبقة قبل الاندماج وإذا اختلفت الطرق المحاسبية يتم توحيدها مع بيان أثر التحول إلى الطرق الجديدة على القوائم المالية في الفترة السابقة. | يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الجديدة المعطاة للأصول وقد تطبق طرق محاسبية جديدة. | 3. الطرق المحاسبية لاستهلاك للأصول الثابتة. |
| يتم اخذها في الاعتبار في السجلات المحاسبية للشركة الجديدة. | لا يتم اخذها في الاعتبار في السجلات المحاسبية للشركة الجديدة. | 4. الأرباح المحققة للشركات قبل تاريخ الاندماج. |
| تعتبر مصروفات عادية تقيد في سجلات الشركة الجديدة. | تضاف إلى التكلفة المدفوعة في سبيل اقتناء الأصول أو الأسهم للشركة المندمجة (يتم رسالتها) | 5. المصروفات المباشرة المتعلقة بالاندماج. |

وكما يبدو من خريطة التتابع فى الصفحة التالية، فإنه بالنسبة لأنواع الاندماج الثلاثة الأولى السابق الإشارة إليهما والذي يترتب عليهما تصفية إحدى أو كل الشركات المندمجة وظهور شركة جديدة يستدعى الأمر فى هذه الحالة إلى تجميع وتوحيد كافة السجلات للشركات المندمجة فى سجلات جديدة للشركة المكونة حديثاً. ويتم فى هذه الحالة تسجيل قيود اليومية فى صلب القوائم والتقارير المحاسبية لتعكس الظروف الجديدة التى حدثت بالاندماج. أما الشكل الرابع من الاندماج وهو شراء أكثر من 50 ٪ من أسهم الشركة التابعة مع احتفاظ كل شركة بسجلاتها المالية فإن الأمر لا يستدعى توحيد السجلات المحاسبية وإنما مجرد تجميع للقوائم المالية فقط فى نهاية كل سنة مالية^(١).

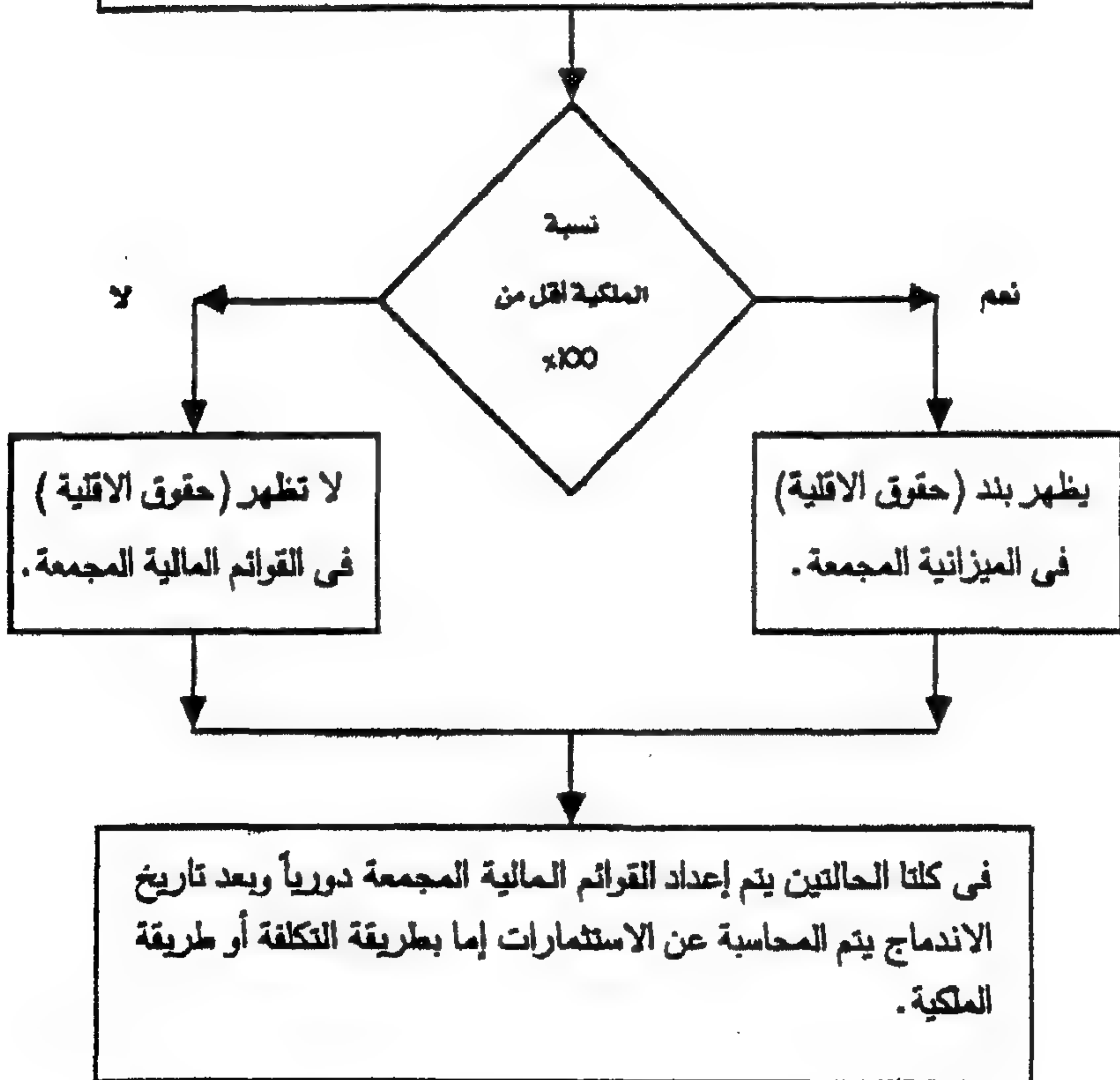
رسوف نتعرض فيما يلى للإجراءات المحاسبية المتبعة فى كل حالة من حالات الاندماج السابقة:

(١) ينبغي التفرقة فى هذا المجال بين السجلات المحاسبية Financial Records والتى تمثل كافة السجلات والتقارير ومكونات نظام المعلومات المحاسبى المالى. والقوائم المالية Financial Statements والتى تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبى المالى.

خريطة التسايع للأجراءات المحاسبية للاندماج



تظهر العلاقة بين الشركات المندمجة في صورة شركة قابضة واخرى تابعة مع احتفاظ كل شركة بسجلاتها المالية المستقلة. ويتم المحاسبة في تاريخ الشراء إما بطريقة الشراء أو توحيد المصالح. ويظهر في جانب الأصول للشركة القابضة حساب يمثل الاستثمارات في الشركة التابعة. ويحتاج الأمر إلى تجميع القوائم المالية Consolidation دورياً مع إعداد ورقة عمل لتسهيل عملية التجميع.



أولا طريقة الشراء - التجميع أو التوحيد القانوني

Statutory Merger, Consolidation

وفي هذه الحالة كما أوضحنا سابقا يتم التسجيل في دفاتر الشركة الجديدة لتعكس الأصول والخصوم بالقيمة السوقية لها مع تخصيص الفرق بين القيمة المدفوعة وصافي الأصول لشهرة المحل الموجبة أو السالبة وتكون القيود كالآتي.

| | | |
|---|----|--|
| من مذكورين | | |
| حـ / الأصول (بالقيمة السوقية) | xx | |
| حـ / شهرة المحل (بالزيادة في القيمة المدفوعة عن صافي الأصول إلى مذكورين | xx | |
| الخصوم (بالقيمة السوقية) | xx | |
| القيمة المدفوعة | xx | |

مع ملاحظة انه قد يكون هناك شهرة محل سالبة عندما تقل القيمة المدفوعة عن صافي الأصول (الأصول - الخصوم) مما يستدعي تخفيض الأصول غير المتداولة بالشهرة السالبة باستثناء الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم. كما أن القيمة المدفوعة تشمل المصروفات المباشرة المتعلقة بالاندماج مثل أتعاب المحامين والمحاسبين. أما تكاليف اصدار الأسهم فإنها تخصم من علاوة الإصدار للشركة الدامجة وأي تكاليف غير مباشرة أخرى للاندماج تسجل كمصروفات عادية ولا يتم قيدها مع قيد الاندماج السابق.

مثال:

في أول يوليو سنة 1994 قررت الشركة العربية شراء الشركة المصرية والآتي الميزانية العمومية للشركة المصرية في تاريخ الشراء مع القيم السوقية لمفرادات الميزانية.

الشركة المصرية

الميزانية العمومية في 1994/7/1

| القيمة الدفترية | القيمة السوقية | |
|-----------------|----------------|--|
| 10000 | 9000 | المدينين |
| 22000 | 25000 | المخزون |
| 8000 | 10000 | أصول متداولة أخرى |
| 10000 | 12000 | استثمارات طويلة الأجل |
| 40000 | 60000 | أراضي |
| 80000 | 90000 | مباني |
| (20000) | - | مجمع استهلاك - مباني |
| (5000) | (5000) | خصوم متداولة |
| (20000) | (18000) | سندات |
| <u>125000</u> | <u>183000</u> | صافي الأصول |
| (50000) | | الأسهم العادية (قيمة اسمية 5 جنيه للسهم) |
| (55000) | | الأرباح المحتجزة 1994/1/1 |
| (100000) | | الإيرادات |
| 80000 | | المصروفات |

ملحوظة: الأرقام بين قوسين تمثل أرصدة دائنة.

وفي ظل هذا الاندماج، فإن طريقة الشراء سوف تكون الطريقة المناسبة للمحاسبة وذلك لأن هناك تبادل تفاوضي بين الشركتين المصرية والعربية. كما أن هذا التفاوض قد أدى إلى ظهور قيم سوقية لعناصر الأصول والخصوم للشركة المصرية والذي سيتخذ كأساس للتقويم. وفي هذا المثال، نجد أن صافي القيمة الدفترية للشركة المصرية 125000 جنيه ولكن القيمة السوقية للشركة 183000 جنيه. والسعر الحقيقي للتبادل قد يعتمد على عدة عوامل مثل

ربحية الشركة المصرية والخبرة الخاصة بموظفيها والظروف الإقتصادية للصناعة التي تعمل بها. فمثلا إذا كانت الشركة المصرية قادرة على تحقيق أرباح عالية فإن الشركة العربية قد تكون مستعدة لدفع قيمة أكبر من 183000 جنيه. والعكس إذا كانت الشركة المصرية لم تحقق أرباح مناسبة في السنوات الأخيرة فإن السعر التفاوضي قد يقل عن 183000 جنيه. وسوف نرى كيفية التسجيل المحاسبي في ظل قيم مختلفة للشركة المصرية.

الحالة (1): القيمة المدفوعة تعادل القيمة الدفترية لصافي الأصول:

بافتراض أن التفاوض أسفر عن تحديد قيمة 183000 جنيه مقابل الشركة المصرية ستسدد كالتالي:

50000 جنيه نقدا، 6000 سهم من أسهم الشركة العربية بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم وقيمة سوقية 12 جنيه للسهم، 61000 جنيه قيمة ورقة تجارية قابلة للسداد بعد 2 سنة. وفي هذه الحالة تقوم الشركة العربية (الدامجة) بتسجيل القيود الآتية في دفاترها في أول يوليو 1994:

| | | |
|--|-------|--|
| من مذكورين | | |
| ح/ المدينين | 9000 | |
| ح/ المخزون | 25000 | |
| ح/ أصول متداولة أخرى | 10000 | |
| ح/ استثمارات طويلة الأجل | 12000 | |
| ح/ الأراضي | 60000 | |
| ح/ المباني | 90000 | |
| إلى مذكورين | | |
| ح/ الخصوم المتداولة | 5000 | |
| ح/ السندات | 18000 | |
| ح/ أسهم رأس المال - الشركة العربية (6000 x 10) | 60000 | |
| ح/ علاوة إصدار الاسهم - الشركة العربية (6000 x 2) | 12000 | |
| ح/ النقدية | 50000 | |
| ح/ أوراق الدفع | 61000 | |
| تسجيل شراء الشركة المصرية - اندماج قانوني (تمت المحاسبة بطريقة الشراء) | | |

وبفرض أن مفردات الميزانية العمومية للشركة العربية كانت كما يلي في أول يوليو 1994 (تاريخ الاندماج) :

| | |
|---------------|--|
| 130000 | التقنية |
| 30000 | المدينين |
| 40000 | المخزون السلعي |
| 20000 | الأصول المتداولة الأخرى |
| 30000 | الاستثمارات طويلة الأجل |
| 100000 | الأراضي |
| 200000 | المباني |
| 150000 | مجمع الاملاك للمباني |
| 140000 | للخصوم المتداولة |
| 1160000 | للسندات |
| <u>300000</u> | |
| 150000 | رأس مال الأسهم (10 x 15,000) |
| 100000 | رأس المال الإضافي (علاوة إصدار الأسهم) |
| 50000 | الأرباح المحتجزة |
| <u>300000</u> | |

فإن الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة في هذا التاريخ ستظهر
كما يلي :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1/7/1994

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|-------------------|--------|-------------------------|--------|
| خصوم متداولة | 45000 | النقدية | 80000 |
| أوراق الدفع | 61000 | المدينين | 39000 |
| السندات | 180000 | المخزون السلمي | 65000 |
| (-) خصم السندات | 12000 | الأصول المتداولة الأخرى | 30000 |
| | 17800 | استثمارات طويلة الأجل | 42000 |
| أسهم رأس المال | 210000 | الأراضي | 160000 |
| رأس المال الإضافي | 112000 | المباني | 290000 |
| أرباح محتجزة | 50,000 | (-) مجمع الإهلاك | 150000 |
| | | | 240000 |
| | 656000 | | 656000 |

وبلاحظ أن الأرقام الواردة بالميزانية العمومية المجمعة في تاريخ
الاندماج تشمل القيم الدفترية الواردة بالميزانية العمومية للشركة العربية (قبل
الاندماج) بالإضافة إلى القيم السوقية للأصول الخاصة بالشركة المصرية كما
وردت بقيد الاندماج مع ملاحظة الآتي بالنسبة لبعض العناصر :

1- النقدية 80000 + 50000 + 130000

2- أوراق الدفع 61000 + 61000 + 0

3- رأس مال الأسهم 210000 + 60000 + 150000

4- رأس المال الإضافي 112000 + 12000 + 100000

ويلاحظ أنه لم يتم أخذ الإيرادات والمصروفات للشركة المندمجة (الشركة المصرية) التي تحققت قبل الاندماج في الاعتبار وذلك تطبيقاً لطريقة الشراء التي تفترض انضمام الشركة المصرية كشركة جديدة تماماً.

وفي نفس التاريخ تقوم الشركة المصرية بتصفية حساباتها لتعكس التصفية القانونية لها واختفاء الشخصية المعنوية المستقلة للشركة.

الحالة (2): القيمة المدفوعة تزيد عن القيمة السوقية لصافي الأصول - شهرة محل موجبة Positive Goodwill .

بفرض أن التفاوض بين الشركة العربية والشركة المصرية أسفر عن تحديد مبلغ 220000 جنيه مقابل الشركة المصرية وقد اتفق على السداد كما يلي:

100000 نقداً، 1000 سهم من أسهم الشركة العربية الممتازة بقيمة إسمية للسهم 80 جنيه وقيمة سوقية 100 جنيه للسهم . وقد دفعت الشركة العربية 20000 جنيه أتعاب محامين ومحاسبين .

وفي هذه الحالة فإن الشركة العربية تقوم بحساب شهرة المحل الموجبة كالآتي:

المبلغ المدفوع:

| | |
|---------------------|-----------------------------|
| 100000 | نقدية |
| 100000 | اسهم ممتازة |
| 220000 | مصروفات اندماج |
| <u>20000</u> | |
| 183000 | القيمة السوقية لصافي الأصول |
| <u><u>37000</u></u> | قيمة شهرة المحل |

وتقوم الشركة العربية بإجراء القيد التالي في أول يوليو ١٩٩٤:

| | | |
|--|--------|--|
| من مذكورين | | |
| حـ/ المدينين | 9000 | |
| حـ/ المخزون | 25000 | |
| حـ/ الأصول المتداولة الأخرى | 10000 | |
| حـ/ استثمارات طويلة الأجل | 12000 | |
| حـ/ الأراضي | 60000 | |
| حـ/ المباني | 90000 | |
| حـ/ شهرة المحل | 37000 | |
| إلى مذكورين | | |
| حـ/ الخصوم المتداولة | 5000 | |
| حـ/ السندات | 18000 | |
| حـ/ النقدية (100000 + 20000) | 120000 | |
| حـ/ الأسهم الممتازة (8 x 1000) | 80000 | |
| حـ/ علاوة إصدار أسهم ممتازة (20 x 1000) | 20000 | |
| لتسجيل شراء الشركة المصرية بمبلغ 220000 وتحصيل الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة السوقية لصافي الأصول لشهرة المحل | | |

وفي هذه الحالة تظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة العربية في تاريخ الاندماج كما يلي :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1/7/1994

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|------------------------------------|--------|-------------------------|--------|
| الخصوم المتداولة | 45000 | النقدية ⁽¹⁾ | 10000 |
| السندات (صافي) | 178000 | المدينين | 30000 |
| رأس مال الأسهم الممتازة 10000 x 80 | 80000 | المخزون السلعي | 65000 |
| | | الأصول المتداولة الأخرى | 30000 |
| رأس المال الإضافي - أسهم ممتازة | 20000 | استثمارات طويلة الأجل | 42000 |
| رأس مال الأسهم العادية | 150000 | الأراضي | 160000 |
| رأس المال الإضافي - أسهم عادية | 100000 | المباني (صافي) | 240000 |
| الأرباح المحتجزة | 50000 | شهرة المحل | 37000 |
| | 623000 | | 623000 |

(1) 10000 - 120000 - 130000

الحالة (3): القيمة المدفوعة تقل عن قيمة السوقية لصافي الأصول -
شهرة محل سالبة Negative Goodwill .

في بعض الأحيان قد تكون القيمة المدفوعة أقل من القيمة السوقية للأصول المدفوعة وقد يكون السبب كما ذكرنا هو ضعف المركز المالي للشركة المندمجة أو بسبب ما يسمى بسعر المساومة Bargain Purchase وهو يظهر بسبب عدم الاتفاق بين تقديرات القيمة السوقية العادلة للأصول المدفوعة بواسطة الشركة الدامجة والقيمة السوقية للأصول المشتراه والخاصة بالشركة المندمجة . وإذا حدث هناك فرق بالنقص بين القيمة المدفوعة والقيمة السوقية لصافي الأصول أي أن القيمة المدفوعة تقل عن صافي القيمة السوقية للأصول، فإن ما يسمى بشهرة المحل السالبة تظهر بالدفاتر . وقد قرر الرأي المحاسبي رقم 16⁽¹⁾ أن الشهرة السالبة يجب أن يخفض بقيمتها القيمة

(1) Accounting Principles Board, APB Opinion No.16, Business Combination, New York, AICPA, 1970.

السوقية للأصول غير المتداولة بنسبة رصيد كل أصل إلى الإجمالي مع استثناء الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم رأس المال من هذا التخفيض. وإذا لم تكفى الأصول غير المتداولة فإن الفرق يجب أن يسجل في حساب أرصدة دائنة مؤجلة Deferred Credit وقد قرر الرأي المحاسبي رقم 17⁽¹⁾ أن يتم توزيع شهرة المحل الموجبة والرصيد الدائن المؤجل بقيمة الشهرة السالبة على السنوات القادمة لمدة لا تزيد عن 40 سنة.

وبافتراض في مثالنا السابق أن السعر الذي اتفق عليه بين الشركة العربية والشركة المصرية هو 150000 جنيه وسيدفع بالطريقة الآتية:

10000 سهم عادى من أسهم الشركة العربية بقيمة اسمية 10 جنيه وسوقية 15 جنيه للسهم وقد دفعت الشركة العربية مبلغ 10000 جنيه رسوم تسجيل للأسهم المصدرة وكذلك 18000 جنيه أتعاب للمحاسبين والمحامين لانجاز عملية الاندماج.

وتحدد شهرة المحل السالبة كالآتى:

المبلغ المدفوع:

| | |
|----------------------|-----------------------------|
| 150000 | أسهم عادية (15 × 10000) |
| 18000 | اتعاب محامين |
| <u>168000</u> | |
| 183000 | القيمة السوقية لصافى الأصول |
| <u><u>115000</u></u> | شهرة محل سالبه |

(1) Accountion Principles Board, APB Openion No.17, Intangible Assets, New York, AICPA.1970.

وبلاحظ هنا أن المبلغ الإجمالي المدفوع وقدره ١٦٨٠٠٠٠ جنيه والمتمثل في قيمة الأسهم المصدرة وأتعاب المحامين تقل عن صافي القيمة السوقية للأصول بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه والتي تعتبر شهرة محل سالبة مما يستدعي تخفيض الأصول غير المتداولة للشركة المصرية بها كالآتي:

| الأصول غير المتداولة | القيمة السوقية | النسبة | التخفيض | القيمة بعد التخفيض |
|----------------------|----------------|--------|--------------|--------------------|
| الأراضي | ٦٠٠٠٠ | ٠,٤ | ٦٠٠٠ | ٥٤٠٠٠ |
| المباني | ٩٠٠٠٠ | ٠,٦ | ٩٠٠٠ | ٨١٠٠٠ |
| | <u>١٥٠٠٠٠</u> | | <u>١٥٠٠٠</u> | <u>١٣٥٠٠٠</u> |

ويكون القيد كالتالي:

| | | |
|--|--------|-------|
| من مذكورين | | ٩٠٠٠ |
| ح/ المدينين | | ٢٥٠٠٠ |
| ح/ المخزون | | ١٠٠٠٠ |
| ح/ الأصول المتداولة أخرى | | ١٢٠٠٠ |
| ح/ استثمارات طويلة الأجل | | ٥٤٠٠٠ |
| ح/ الأراضي | | ٨١٠٠٠ |
| ح/ المباني | | ١٠٠٠٠ |
| ح/ علاوة الإصدار (لتغطية تكاليف إصدار أسهم العربية) | | |
| إلى مذكورين | | |
| ح/ الخصوم المتداولة | ٥٠٠٠ | |
| ح/ السندات | ١٨٠٠٠ | |
| ح/ الأسهم العادية | ١٠٠٠٠٠ | |
| ح/ علاوة الإصدار | ٥٠٠٠٠ | |
| ح/ التقدير | ٢٨٠٠٠ | |
| تسجيل إصدار ١٠٠٠٠ سهم من أسهم الشركة العربية العادية بقيمة إسمية ١٥ وسوقية ١٥ للسهم ودفع مبلغ ١٨٠٠٠ كاتعاب محامين نفرض الإندماج وتغطية مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تكاليف إصدار الأسهم من حساب علاوة الإصدار وقد تم تخفيض حساب الأراضي والمباني بشهرة المحل السالبة. | | |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج

كما يلي :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1994/7/1

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|----------------------------------|--------|-------------------------------|--------|
| الخصوم المتداولة | 45000 | النقدية ⁽¹⁾ | 102000 |
| السندات (صافي) | 178000 | المدينين | 39000 |
| رأس مال الأسهم ⁽⁴⁾ | 250000 | المخزون السلي | 65000 |
| رأس المال الإضافي ⁽⁵⁾ | 140000 | الأصول المتداولة الأخرى | 30000 |
| الأرباح المحتجزة | 50000 | استثمارات طويلة الأجل | 42000 |
| | | الأراضي ⁽²⁾ | 154000 |
| | | المباني (صافي) ⁽³⁾ | 231000 |
| | 663000 | | 663000 |

(1) 28000 - 130000

(2) 54000 + 100000

(3) 81000 + 150000

(4) 100000 + 150000

(5) 140000 = 10000 - 50000 + 100000

ويلاحظ أن مبلغ الـ 10000 جنيه والخاصه بتكاليف التسجيل لإصدار

الأسهم الجديدة للشركة العربية لم تضاف لتكلفة الحصول على الشركة

المصرية وقد تم تغطيته من حساب علاوة الإصدار للشركة العربية. كذلك

فإن جـ/ الإستثمارات طويلة الأجل لم تخفض بشهرة المحل النسالة كما نص
الرأى رقم ١٥ لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى . كما يلاحظ أنه فى
الحالات الثلاثة السابقة أن الإيرادات والمصروفات المحققة فى نصف السنة
الأول من عام ١٩٩٤ بواسطة الشركة المصرية لم تؤخذ فى الاعتبار عند
الإندماج نظرا لأنها تخص المساهمين للشركة المصرية ولا يجب أن تسجل
بالدفاتر للشركة الجديدة .

ويجب التأكيد على أن استهلاك الأصول الثابتة فى الشركة الجديدة
المكونة حديثا فى سجلات الشركة العربية يجب أن يتم بالنسبة للقيم المعطاة
لهذه الأصول عند الإندماج ويتم استهلاكها بطرق الإستهلاك المناسبة بدءا
من تاريخ الإندماج فى أول يوليو ١٩٩٤ .

ثانياً، طريقة توحيد المصالح (التجميع أو التوحيد القانوني)

وتستخدم هذه الطريقة عندما يتضمن الإندماج اتحاد شركتين بطريقة
تؤدى إلى استمرار المصالح والملكية وعدم تغيرها ويتوفر الشروط التى حددها
الرأى رقم ١٥ للمحاسبة عن الإندماج والسابق الإشارة إليها . وطريقة توحيد
المصالح لا تتطلب أساس جديد للمحاسبة عن الأصول طالما أن الشركتين
أو الشركات المندمجة تعملان كشركة واحدة بنفس الأسلوب الذى كانا يطبقانه
قبل الإندماج والافتراض القائم طبقا لهذه الطريقة أن الشراء الفعلى الذى يتم
بتبادل الأصول سواء نقدية أو أسهم أو خليط منهما بأصول أو أسهم شركة
أخرى لم يتم وإنما الذى حدث هو تجميع أصول وخصوم أكثر من شركة

ليكونا معا وحدة إقتصادية جديدة. ولذلك فإن طريقة توحيد المصالح تتصف
بعدة خصائص:

(1) أن التوحيد أو الاندماج يتم من خلال توحيد مصالح المساهمين دون أن
يترتب عليه أى تبادل فعلى أو شراء تفاوضى ولذلك فليس هناك
ما يطلق عليه سعر الشراء Acquisition Price مما يؤدى إلى عدم ظهور
الحاجة لتعديل حسابات الأصول والخصوم أو ظهور حساب لشهرة المحل
كما هو الحال فى طريقة الشراء. ولكن يتم فقط جمع القيم الدفترية
للأصول والخصوم للشركتين معا. وهو ما أدى إلى ظهور الانتقادات
لهذه الطريقة والتي لا ينتج عنها قيم تفاوضية للشركة المندمجة كما
لا تعكس الطبيعة الإقتصادية لعملية الاندماج التجارى⁽¹⁾.

(2) كل شركة من الشركات المندمجة تستمر فى عملها كما كانت فى
الماضى ولذلك فإن نتائج العمليات فى الماضى والحاضر للشركات
المندمجة تؤخذ فى الاعتبار عند المحاسبة عن الاندماج بسجلات
الشركة الجديدة. كما أن الأصول للشركات المندمجة يتم المحاسبة عنها
بنفس الطرق السابق استخدامها قبل الاندماج مع العمل على توحيد هذه
الطرق اذا اختلفت بين الشركات المندمجة مع تعديل القوائم المالية فى
السنوات السابقة للاندماج لتعكس التغير فى الطرق المحاسبية.

(3) المصروفات المباشرة للاندماج لا يتم رسملتها كما هو الحال فى طريقة
الشراء وإنما يتم تسجيلها كمصروفات عادية فى دفاتر الشركة الجديدة.

ويمكن تلخيص القيود التى تجرى فى دفاتر الشركة الجديدة فى تاريخ
الاندماج كالاتى:

| | | |
|--|----|--|
| ح/ الأصول (بالقيمة الدفترية) | xx | |
| إلى منكرين | | |
| ح/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية) | xx | |
| ح/ أسهم الشركة الدامجة (بالقيمة الاسمية) | xx | |
| ح/ علاوة إصدار الشركة الدامجة (1) | xx | |
| ح/ الأرباح المحتجزة (2) | xx | |

مثال:

لشرح كيفية المحاسبة عن الإندماج باستخدام طريقة توحيد المصالح عندما يكون شكل الإندماج، إندماج أو توحيد قانوني نفترض أن شركة سالم وشركة سليم اتفقتا على الإندماج معا في أول ديسمبر 1993. وقد انطبقت المواصفات الخاصة بطريقة توحيد المصالح على هذا الإندماج واختارت الشركتان استخدام هذه الطريقة للمحاسبة عن الإندماج. وقد اتفقت الشركتان أن تصدر شركة سالم 20000 سهم من أسهمها بقيمة اسمية قدرها 2.5 جنيه للسهم. وقيمة سوقية 5 جنيه للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة سليم. وبالتالي فإن شركة سليم سوف تحول كافة سجلاتها المالية إلى شركة سالم بعد أن تصفى وتختفى كشركة مستقلة. وقد بلغت تكاليف الإندماج 10000 جنيه وفي أول ديسمبر 1993 ظهرت القيم الدفترية للشركتين كما يلي:

- (1) يمثل هذا الرقم التسوية للفرق بين القيمة الاسمية للأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة المندمجة (أسهم رأس المال + علاوة الإصدار) ولذلك سيكون دائما بالفرق إذا زادت القيمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة المندمجة عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. وسيكون مدينا بالفرق إذا زادت القيمة الاسمية للأسهم المصدرة عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة المندمجة.
- (2) يشمل هذا الرقم الأرباح التي حققتها الشركة المندمجة في الفترة السابقة على الإندماج.

| شركة سليم | شركة سالم | |
|---------------|---------------|---------------------------|
| 140000 | 250000 | الأصول |
| 30000 | 100000 | المصروفات |
| <u>170000</u> | <u>350000</u> | مجموع الأرصدة المدينة |
| <u>20000</u> | <u>60000</u> | الالتزامات |
| 40000 | 120000 | الأسهام العادية |
| 20000 | 30000 | علارة الاصدار |
| 50000 | 20000 | الأرباح المحتجزة 1993/1/1 |
| 40000 | 120000 | الإيرادات |
| <u>170000</u> | <u>350000</u> | مجموع الأرصدة الدائنة |

وطبقا لطريقة توحيد المصالح فإن المحاسبة عن الاندماج يجب أن تشمل نتائج العمليات للفترة السابقة على الاندماج كما لو أن الاندماج تم في أول يناير 1993 . ولذلك ففي المثال السابق، فإن الأرباح المحتجزة لشركة سليم يجب أن تعدل لتشمل أرباح الفترة من 1993/1/1 حتى 1993/1/30 كالآتي:

| | |
|--------------|------------------------------------|
| 50000 | الأرباح المحتجزة في 1993/1/1 |
| 40000 | + الإيرادات عن الفترة |
| 10000 | - المصروفات |
| <u>60000</u> | الأرباح المحتجزة في 30 نوفمبر 1993 |

ويجب على الشركة الجديدة أن تفصح عن تفاصيل العمليات الخاصة بالشركة المندمجة في هامش القوائم المالية للشركتين بعد الاندماج بطريقة

تؤدي إلى تقديم معلومات عن الإيرادات والبنود غير العادية Extraordinary Items وصافي الربح عن العمليات المستقلة للشركة المندمجة⁽¹⁾.

وطبقاً لطريقة توحيد المصالح، فإن المبلغ المدفوع كتكاليف للإندماج يسجل كمصروفات عادية في دفاتر الشركة الجديدة كما يلي:

| | | |
|-------|-------------------------|-------|
| 10000 | من حـ/ مصروفات الاندماج | 10000 |
| | إلى حـ/ النقدية | |

ويتم بعد ذلك إجراء القيد الخاص بالإندماج وذلك بضم القيم الدفترية للأصول والخصوم لشركة سليم كالأتي:

| | | |
|--------|--|--|
| 140000 | حـ/ الأصول (بالقيمة الدفترية) | |
| | إلى مذكورين | |
| 20000 | حـ/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية) | |
| 50000 | حـ/ الأسهم العادية - شركة سالم 2,5x20000 | |
| 10000 | حـ/ علاوة الإصدار - شركة سالم | |
| 60000 | حـ/ الأرباح المحتجزة | |
| | تسجيل ضم الأصول والخصوم لشركة سليم مقابل إصدار 20000 سهم من أسهم شركة سالم بقيمة اسمية 25. | |

ويلاحظ أن الفرق بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة سليم والتي تبلغ 60000 جنيه، والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة وقدرها 50000 جنيه قد تم إضافته لعلاوة الإصدار بشركة سالم.

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج كما يلي :

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 12/1/1993

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|-----------------------|--------|-------------------|--------|
| الالتزامات | 80000 | الأصول | 380000 |
| حقوق الملكية | | (110000 - 390000) | |
| رأس مال الأسهم (1) | 170000 | | |
| رأس المال الاضافي (2) | 40000 | | |
| الأرباح المحتجزة (3) | 90000 | | |
| | 380000 | | 380000 |

$$50000 + 120000 (1)$$

$$10000 + 30000 (2)$$

(3) 40000 أرباح محتجزة لشركة سالم

60000 أرباح محتجزة لشركة سليم

(10000) مصروفات الاندماج

90000

وبفرض أن شركة سالم اصدرت 32000 سهم بقيمة اسمية للسهم 25 وقيمة

سوقية 5 جنيه مقابل أسهم شركة سليم، فإن القيد سيكون كما يلي:

| | | |
|---|--------|--|
| من مذكورين | | |
| جـ / علاوة الاصدار | 20000 | |
| حـ / الأصول | 140000 | |
| إلى مذكورين | | |
| حـ / الالتزامات (بالقيمة الدفترية) | 20000 | |
| حـ / الأسهم العادية - شركة سالم (2.5x32000) | 80000 | |
| حـ / الأرباح المحتجزة | 60000 | |
| تسجيل ضم الأصول والخصوم لشركة سليم مقابل اصدار 32000 سهم بقيمة اسمية 2.5 للسهم وجعل حساب علاوة الاصدار لدينا بالضرب بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة سليم والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة (80000 - 60000). | | |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج
كما يلي:

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 93/12

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|--------|--------|-----------------------|--------|
| الأصول | 380000 | الالتزامات | 80000 |
| | | حقوق الملكية | |
| | | رأس مال الأسهم (1) | 200000 |
| | | رأس المال الاضافي (2) | 10000 |
| | | الأرباح المحتجزة | 90000 |
| | | | 380000 |

20000 - 30000 (2)

80000 + 120000 (1)

أما إذا أصدرت شركة سالم 40000 سهم من الأسهم العادية بقيمة اسمية 25 للسهم بقيمة سوقية 5 جنية مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة فإن القيد يكون كالآتي:

| | | |
|---|--------|--|
| من مذكورين | | |
| ح/ الأصول | 140000 | |
| ج/ علاوة الصادر - شركة سالم | 30000 | |
| إلى مذكورين | | |
| ح/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية) | 20000 | |
| ح/ الأسهم العادية - شركة سالم (2.5x4000) | 100000 | |
| ح/ الأرباح المحتجزة | 50000 | |
| تسجيل إصدار 40000 سهم من أسهم شركة سالم بقيمة اسمية 25 مقابل كافة أسهم شركة سليم وتحميل علاوة الإصدار لشركة سالم بمبلغ 30000 جنية أما باقي الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة والقيمة الدفترية للأسهم لشركة سليم وقدره 10000 جنية فخفض به حساب الأرباح المحتجزة لشركة سليم لعدم كفاية علاوة الإصدار لاستيعاب كل الفرق. | | |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة في تاريخ الاندماج كمايلي:

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 93/12/11

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | | | |
|----------------------|--------|--------|--------|
| الالتزامات | 80000 | الأصول | 380000 |
| حقوق الملكية | | | |
| رأس مال الأسهم (1) | 220000 | | |
| الأرباح المحتجزة (2) | 80000 | | |
| | 380000 | | 380000 |

100000 + 120000 (1)

100000 - 60000 + 40000 (2) (مصرفات الاندماج) - 10000

وبلاحظ أن قيمة رأس المال الإضافي لشركة سالم قد استوعبت بالكامل وأصبح رصيده صفراً والجزء المتبقى من الفرق (بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ورأس المال المدفوع لشركة سليم) قد تم تخفيض الأرباح المحتجزة لشركة سليم وقدره 10000 جنيه. كما يلاحظ أيضاً أنه في طريقة توحيد المصالح، فقد تم أخذ الأرباح التي تحققت في الشركة المندمجة قبل تاريخ الاندماج في الاعتبار.

طريقة توحيد المصالح مع اختفاء الشركتين وظهور شركة جديدة:

قد يتم دمج مصالح المساهمين لشركتين مندمجتين وتكون الشركة الدامجة، شركة جديدة تماماً. وفي هذه الحالة يتم توزيع الأسهم الجديدة المصدرة على حاملي الأسهم في كلا من الشركتين مع تصفية حسابات الشركات المندمجة وضم كافة سجلاتها وتقاريرها المالية إلى الشركة الدامجة. وبافتراض أن الشركة (أ) والشركة (ب) قررتا الاندماج معاً وتكوين شركة جديدة هي الشركة (ج). وذلك في 1997/11/11. وقد كانت الأرصدة الخاصة بكلا الشركتين في هذا التاريخ كمايلي.

| الشركة أ | الشركة ب | |
|---------------|---------------|---|
| 320000 | 400000 | الأصول |
| (120000) | (80000) | الالتزامات |
| <u>200000</u> | <u>320000</u> | |
| 100000 | 150000 | رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية 10 جنيه للسهم) |
| 40000 | 100000 | رأس المال الإضافي |
| 60000 | 70000 | الأرباح المحتجزة |
| <u>200000</u> | <u>320000</u> | |

وقد تم اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة الجديدة (ج) تقسم مناصفة بين حاملي أسهم كلا من الشركة (أ) والشركة (ب) وقد كانت القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه.

وفي هذه الحالة يتم إجراء قيود لتصفية حسابات الشركة (أ) والشركة (ب) في دفاترهما ويتم إجراء القيد الآتي لاثبات الاندماج في دفاتر الشركة الجديدة (ج).

| | | |
|--|--------|--------|
| من الأصول | | 720000 |
| إلى الإلتزامات | 200000 | |
| إلى رأس مال الأسهم - الشركة (ج) | 300000 | |
| (10 × 30000) | | |
| إلى رأس المال الاضافى - الشركة (ج) (1) | 90000 | |
| 300000 - 390000 | | |
| إلى الأرباح المنتجة | 130000 | |
| 60000 + 70000 | | |

(1) تحدد هذا المبلغ بالفرق بين القيمة الاسمية المصدرة للشركة (ج) وقدره 300000 جنيه ورأس المال المدفوع للشركتين المندمجتين (أ)، (ب) وقدره 390000.

ويتضح من الأمثلة السابقة أن طريقة توحيد المصالح تؤدي إلى ظهور أرباح في تاريخ الاندماج وفي الأعوام التالية أعلى من تلك الأرباح التي تظهرها طريقة الشراء. فشهرة المحل وزيادة في القيمة السوقية للأصول عن القيمة الدفترية لها تؤدي إلى ارتفاع قيمة الإستهلاك لهذه الأصول في طريقة الشراء مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض الأرباح. كذلك فإن طريقة الشراء لا تأخذ في الاعتبار عند الاندماج الأرباح المحققة بواسطة الشركة المندمجة في الفترة السابقة على الاندماج بعكس طريقة توحيد المصالح التي تأخذها في الاعتبار وتقوم بتسجيلها في دفاترها في تاريخ الاندماج.

ونتيجة لذلك فإن بعض الشركات استغلت هذه الطريقة للمحاسبة عن الاندماج لإظهار أرباح عالية مما يحسن من صورتها في نظر المساهمين. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك المشاكل النظرية الخاصة بعدم ظهور الأصول بالقيم الحقيقية لها مما جعل كثير من المحاسبين ينادون بإلغاء نهائيا واستخدام طريقة واحدة للمحاسبة عن الاندماج.

ثالثا: الاندماج مع احتفاظ الشركات المندمجة بشخصيتها المستقلة

.Stock Acquisition

رأينا في الحالات السابقة أن الاندماج يتم بين شركتين مع تصفية إحدى الشركات وقد يحدث أن يتم شراء شركة ما بالكامل أو لمعظم أسهم الشركة الأخرى مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة. وفي هذه الحالة تسمى الشركة المشتري بالشركة القابضة Parent Company والشركة الأخرى المشتراه تسمى الشركة التابعة Subsidiary وفي هذه الحالة، فإن السجلات المالية لا يتم تجميعها وإنما تبقى سجلات كل شركة منفصلة عن الأخرى مع تجميع القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية كما سنرى في الفصول القادمة. ولكن يجب أن تقوم الشركة المشتري بإجراء قيود اليومية في دفاترها لإثبات

شراء أسهم الشركة التابعة. ويتم المحاسبة عن هذه الإستثمارات أيضا أما بطريقة الشراء أو طريقة توحيد المصالح وسوف نبين فيما يلي كيفية تسجيل عملية الشراء في كلتا الطريقتين:

شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة الشراء

Stock Acquisition-Purchase Method

وفي هذه الحالة تقوم الشركة القابضة بتسجيل القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسهم الشركة التابعة والتي تحدد على أساس القيمة السوقية للأصول الخاصة بالشركة التابعة وقد تظهر شهرة محل موجبة أو سالبة كما ذكرنا في الأمثلة السابقة. والإختلاف في القيد عن الحالات السابقة هو أن الشركة القابضة ستسجل القيمة المدفوعة في صورة استثمارات في الشركة التابعة دون ضم الأصول أو الخصوم للشركة التابعة.

مثال:

قامت الشركة (ك) بشراء أسهم الشركة (م) والتي تبلغ القيمة السوقية لصافي الأصول لها مبلغ 100000 جنيه وذلك بإصدار 100000 سهم عادي من أسهم الشركة (ك) حيث تبلغ القيمة الاسمية للسهم 8 جنيه والقيمة السوقية له 10 جنيه.

ويكون القيد الذي تجريه الشركة (ك) وقت الشراء كالآتي:

| | | |
|--------|--|--|
| 100000 | | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (م) إلى مذكورين |
| 80000 | | حـ/ الاسهم العادية (8 × 10000) |
| 20000 | | حـ/ علاوة الاصدار (2 × 100000) |
| | | تسجيل شراء 100% من أسهم الشركة (م) بإصدار 10000 سهم عادي من أسهم الشركة (ك). |

وفى تاريخ الشراء والأعوام التالية يتم تجميع القوائم المالية للشركتين (ك)، (م) بعد اجراء قيود الاستبعادات اللازمة كما سنشرح فى الفصول القادمة.

شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة توحيد المصالح

Stock Acquisition-Pooling of Interests

ولاتختلف طريقة المحاسبة فى هذه الحالة عن تلك المستخدمة فى الإندماج القانونى السابق شرحها مع استبدال الأصول والخصوم بحساب الإستثمارات فى الشركة التابعة كما أن القيمة المسجلة للإستثمارات تكون معادلة للقيمة الدفترية لصافى أصول الشركة المشتره.

مثال:

قامت الشركة (أ) بشراء 100% من أسهم الشركة (ب) والتي تظهر القيمة الدفترية لحقوق الملكية لها كالتى:

| | |
|--------|------------------|
| جنيه | |
| 90000 | الأسهم العادية |
| 45000 | علاوة الأصدار |
| 135000 | الأرباح المحتجزة |

وقد اتفقت الشركة (أ) بإصدار 10000 سهم بقيمة اسمية للسهم 9 جنيه مقابل أسهم الشركة (ب).

ويكون القيد كالتى فى دفاتر الشركة (أ):

| | | |
|---|--------|--------|
| من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب) | | 270000 |
| إلى مذكورين | | |
| حـ/ الاسهم العادية - شركة (أ) (110000 × 9) | 99000 | |
| حـ/ علاوة الاصدار - شركة (أ) | 36000 | |
| حـ/ الأرباح المحتجزة | 135000 | |
| تسجيل شراء 100% من أسهم الشركة (ب) مقابل اصدار 100000 من أسهم الشركة (أ). | | |

ويلاحظ من القيد السابق أن قيمة الإستثمارات قيدت بما يعادل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (ب). كما أن حساب علاوة الإصدار أضيف له مبلغ 36000 جنيه حسبت كالآتي:

| | |
|--------------|---------------------------------------|
| 135000 | القيمة الدفترية لرأس المال الشركة (ب) |
| | (أسهم عادية + علاوة الإصدار) |
| 99000 | - القيمة الاسمية للأسهم المصدرة |
| <u>36000</u> | الباقى يضاف لعلاوة الإصدار |

وبفرض أن الشركة (أ) في المثال السابق أصدرت 10000 سهم بقيمة اسمية للسهم 9 جنيه مقابل شراء 90% فقط من أسهم الشركة (ب)، يكون القيد كالآتي:

| | |
|--------|--|
| 243000 | من حـ/ الإستثمارات في الشركة (ب) (0.9×270000) إلى متكوريين |
| 90000 | حـ/ الأسهم العادية - شركة (أ) |
| 31500 | حـ/ علاوة الإصدار - شركة (أ) |
| 121500 | حـ/ الأرباح المحتجزة (0.9×135000) |
| | تسجيل شراء 90% من أسهم الشركة (ب) بإصدار 10000 سهم من أسهم الشركة (أ). |

وقد تم تحديد المبلغ المضاف إلى علاوة الإصدار كالآتي:

| | |
|--------------|---|
| 121500 | 90% القيمة الدفترية لرأس المال الشركة (ب) |
| | (0.9×135000) |
| 90000 | - القيمة الاسمية للأسهم المصدرة |
| | (9×10000) |
| <u>31500</u> | المبلغ المضاف لرأس المال الإضافي |

تطبيقات على الاندماج :

التطبيق الأول :

قررت ادارة الشركة (أ) شراء كامل أسهم الشركة (ب) ليندمجا معا وفقا للشروط الخاصة بطريقة توحيد المصالح . وقد قررت الشركة (أ) تبادل اسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب) والآتى البيانات الخاصة بالشركتين فى تاريخ الاندماج :

| الشركة (ب) | الشركة (أ) | |
|---------------|---------------|-------------------|
| 300000 | 400000 | الأصول |
| (150000) | (100000) | الالتزامات |
| <u>150000</u> | <u>300000</u> | |
| | | رأس مال الأسهم |
| | 100000 | (2 x 50000) |
| 90000 | | (3 x 30000) |
| 40000 | 80000 | رأس المال الاضافى |
| 20000 | 120000 | الأرباح المحتجزة |
| <u>150000</u> | <u>300000</u> | |

والآتى بعض البيانات الاضافية :

| الشركة (ب) | الشركة (أ) | قيمة السهم السوقية |
|------------|------------|--------------------|
| 15 | 10 | |

وقد بلغت القيمة السوقية للشركة الجديدة بعد الاندماج مباشرة 1200000 .

المطلوب :

١- تحديد معدل تبادل الأسهم بفرض أن كافة مزايا الاندماج ستعود على حاملي أسهم الشركة المندمجة (ب) .

2- اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاندماج.

الحل

١- تحديد معدل التبادل:

إذا كانت منافع الاندماج بالكامل ستعود على حاملي أسهم الشركة المندمجة (ب) فإننا نقوم بتحديد الحد الأقصى لمعدل التبادل كمايلي:

الحد الأقصى لمعدل التبادل

$$\begin{aligned} &= \frac{\text{س د (ق ج - ق د)}}{\text{س م} \times \text{ق د}} \\ &= \frac{(500000 + 100000) 50000}{500000 \times 30000} \\ &= \frac{1}{3} = \frac{700000 \times 50000}{500000 \times 30000} = \frac{1}{2} \end{aligned}$$

أي أن الشركة (أ) ستصدر $\frac{1}{3}$ سهم من أسهمها مقابل كل سهم من أسهم الشركة (ب) .

$$\text{عدد الأسهم المصدرة} = \frac{7}{3} \times 30000 = 70000 \text{ سهم}$$

٢- قيد الاندماج سيتم كمايلي في دفاتر الشركة الشركة الدامجة (أ):

التطبيق الثاني:

300000 من الاصول

10000 من رأس المال الاضافي - الشركة أ

150000 إلى الالتزامات

140000 إلى رأس مال الأسهم - الشركة (أ) (2 × 70000)

20000 إلى الأرباح المحتجزة

في 31 ديسمبر 1997، اندمجت الشركة (أ) مع الشركة (ب). وقد بلغت
 اتعاب المحامين والمحاسبين لاتمام عملية الاندماج مبلغ 50000 جنيه، كما
 بلغت تكاليف تسجيل واصدار الأسهم المتبادلة في عملية الاندماج مبلغ
 30000 جنيه وقد ظهرت بنود الميزانية لكلا الشركتين قبل الاندماج مباشرة
 وكذلك القيم السوقية لعناصر الأصول والالتزامات للشركة (ب) كمايلي:
 والمطلوب:

- إعداد قيود اليومية لاثبات عملية الاندماج للشركتين (أ)، (ب) في ظل
 كل من الحالات الآتية:
- 1- أصدرت الشركة (أ) 10000 سهم من أسهمها التي تبلغ القيمة السوقية للسهم
 80 جنيه (طريقة الشراء).
 - 2- تبادلت الشركة (أ) 12000 سهم من أسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب)
 (طريقة توحيد المصالح).
 - 3- تبادلت الشركة (أ) 20800 سهم من أسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب)
 (طريقة توحيد المصالح).

الحل

الحالة (1) طريقة الشراء

المبلغ المسدد مقابل الشركة (ب)

| | |
|----------|--------------------------------|
| 800000 | 80×10000 |
| 50000 | + |
| 850000 | تكاليف الاندماج المباشرة |
| (790000) | صافي القيمة السوقية للشركة (ب) |
| 60000 | شهرة المحل |

قيد الاندماج في دفاتر الشركة (أ)

| | | |
|--|---------|-------|
| من النقدية والمدينين | 850000 | |
| من المخزون السلعي | 920000 | |
| من الآلات والمعدات | 700000 | |
| من شهرة المحل | 60000 | |
| من الخصم على الالتزامات طويلة الأجل | 20000 | |
| إلى الخصوم المتداولة | 700000 | |
| إلى الالتزامات طويلة الأجل | 1000000 | |
| إلى رأس مال الأسهم × الشركة (أ) (10 × 10000) | 100000 | |
| إلى رأس المال الإضافي الشركة (أ) | 700000 | |
| إلى النقدية | 50000 | |
| من رأس المال الإضافي - الشركة (أ) | | 30000 |
| إلى النقدية | 30000 | |

الحالة (2) طريقة توحيد المصالح

قييد الاندماج في دفاتر الشركة (أ)

| | | |
|---|----------|-------|
| من النقدية والمدينين | 9000000 | |
| من المخزون السلعي | 8000000 | |
| من الآلات والمعدات | 11000000 | |
| إلى مجمع الاستهلاك للآلات | 6000000 | |
| إلى الخصوم المتداولة | 7000000 | |
| إلى الالتزامات طويلة الأجل | 10000000 | |
| إلى رأس مال الأسهم (10 × 12000) | 120000 | |
| إلى رأس المال الإضافي (120000 - 200000) | 80000 | |
| إلى الأرباح المحتجزة | 3000000 | |
| من تكاليف الاندماج (30000 + 50000) | | 80000 |
| إلى النقدية | 80000 | |

الحالة (3) طريقة توحيد المصالح

قييد الاندماج في دفاتر الشركة (ب)

| | | |
|-----------------------------------|---------|---------|
| من النقدية والمدينين | | 900000 |
| من المخزون السلعي | | 800000 |
| من الآلات والمعدات | | 1100000 |
| من رأس المال الاضافي - الشركة (أ) | | 8000 |
| إلى مجمع الاستهلاك للآلات | 600000 | |
| إلى الخصوم المتداولة | 700000 | |
| إلى الالتزامات طويلة الأجل | 1000000 | |
| إلى رأس مال الأسهم (10 x 20800) | 208000 | |
| إلى الأرباح المحتجزة | 300000 | |
| من تكاليف الاندماج | | 80000 |
| إلى النقدية | 80000 | |

أسئلة وتمارين الفصل الأول

أولاً الأسئلة:

- 1- اذكر الاشكال المختلفة للاندماج مبينا الآثار الخاصة لكل منها على الشركة الدامجة والشركة المندمجة .
- 2- اذكر الدوافع المختلفة لعمليات الاندماج .
- 3- ماهي الطرق المحاسبية التي يمكن اتباعها للمحاسبة عن الاندماج وماهي الشروط الواجب توفرها لتطبيق أيا من هذه الطرق ؟
- 4- ما هو الفرق بين تجميع القوائم المالية بغرض الاندماج وبين تجميع القوائم المالية للشركتين القابضة والتابعة ؟
- 5- لماذا تلجأ بعض الشركات الى اختيار طريقة توحيد المصالح وتفضيلها على طريقة الشراء عند المحاسبة عن الاندماج ؟

ثانياً : تمارين :

التمرين الأول :

اتفقت الشركتين (أ) ، (ب) على الاندماج في شركة واحدة (س) حيث يتم المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح . وفي أول يناير 1993 قامت الشركة (س) بإصدار 65000 سهم القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه في مقابل كافة الاسهم المصدرة لكل من شركة (أ) ، (ب) وكانت حقوق الملكية للشركتين (أ) ، (ب) في هذا التاريخ كما يلي :

| إجمالي | الشركة (ب) | الشركة (أ) | |
|--------|------------|------------|--|
| 600000 | 450000 | 150000 | القيمة الاسمية للاسهم علاوة الاصدار الارباح المحتجزة |
| 75000 | 55000 | 20000 | |
| 320000 | 210000 | 110000 | |
| 995000 | 715000 | 280000 | |

والمطلوب : اجراء قيود اليومية الخاصة بالاندماج في أول يناير 1993 .

التمرين الثاني :

في 30 يونيو 1993 قامت شركة الاسكندرية بشراء اسهم شركة القاهرة لاندماج الشركتين معا والمحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح التي انطبقت شروطها على هذا الاندماج . وقد قامت شركة الاسكندرية باستبدال 5 من اسهمها العادية مقابل كل سهم من الأسهم المصدرة لشركة القاهرة . وفي 30 يونيو (تاريخ الميزانية للشركتين) لم يكن هناك عمليات متبادلة بينهما وظهرت الميزانية العمومية قبل الاندماج مباشرة كالآتي :

| شركة الاسكندرية | شركة القاهرة | |
|-----------------|-----------------|----------------|
| القيمة الدفترية | القيمة الدفترية | القيمة السوقية |
| 40000 | 30000 | 45000 |
| 150000 | 120000 | 140000 |
| 30000 | - | - |
| <u>220000</u> | <u>150000</u> | <u>185000</u> |
| 35000 | 15000 | 15000 |
| 40000 | - | - |
| - | 100000 | 100000 |
| 75000 | - | - |
| 50000 | - | - |
| 70000 | 115000 | - |
| <u>220000</u> | <u>150000</u> | |

والمطلوب:

(1) تحديد رصيد الارباح المحتجزة في الميزانية العمومية المجمعة في تاريخ الاندماج .

(2) اجراء قيود اليومية الخاصة بالاندماج والتي تجريها شركة الاسكندرية فى 30 يونيو 1993 .

التمرين الثالث :

فى أول ابريل 1993 دفعت الشركة (ق) 800000 جنيه مقابل كل الاسهم المصدرة للشركة (ت) وقد تمت المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة الشراء وقد كانت قيم الأصول والالتزامات للشركة (ت) فى أول ابريل 1993 كما يلى :

| | | |
|----------------------|--------|------|
| النقدية | 80000 | جنيه |
| المخزون | 240000 | جنيه |
| المعدات والآلات | 800000 | جنيه |
| مجمع الاهلاك للمعدات | 320000 | جنيه |
| الالتزامات | 180000 | جنيه |

وفى أول ابريل 1993 كانت القيمة السوقية للمخزون 190000 جنيه وقيمة المعدات والآلات السوقية 560.000 جنيه .

ما هى قيمة شهرة المحل التى تظهر نتيجة اندماج الشركتين ؟

التمرين الرابع :

أصدرت شركة النجاح اسهم تبلغ قيمتها 90000 جنيه مقابل كافة الاسهم المصدرة لشركة الأمل . وقد تم المحاسبة بطريقة توحيد المصالح . وكانت حقوق الملكية لشركة الأمل فى تاريخ الاندماج تظهر كما يلى :

| | | |
|------------------|---------------|-------------|
| الاسهم العادية | 70000 | جنيه |
| علاوة الاصدار | 7000 | جنيه |
| الأرباح المحتجزة | 50000 | جنيه |
| | <u>127000</u> | <u>جنيه</u> |

ما هو مقدار الزيادة في جانبي حقوق الملكية لشركة النجاح في تاريخ الاندماج ؟

التمرين الخامس :

في أول يناير 1994 قررت شركة الغزل الاندماج مع شركة النسيج والآتي الميزانية العمومية للشركة النسيج في هذا التاريخ علماً بأن شركة الغزل اشترت 100% من اسهم شركة النسيج :

شركة النسيج
الميزانية العمومية
في 11 11 1994

| القيمة الدفترية | القيمة السوقية | |
|-----------------|----------------|-------------------------------|
| 6000 | 6000 | المدينين |
| 30000 | 25000 | المخزون السلعي |
| 6000 | 8000 | أصول متداولة أخرى |
| 10000 | 15000 | استثمارات طويلة الأجل |
| 50000 | 60000 | أراضي |
| 14000 | 16000 | مباني |
| 26000 | 26000 | خصوم متداولة |
| 30000 | 34000 | سندات |
| 60000 | 70000 | صافي الأصول |
| 32000 | | اسهم عادية |
| | | (القيمة الاسمية للسهم 4 جنيه) |
| 18000 | | أرباح محتجزة |
| 40000 | | الإيرادات |
| 30000 | | المصروفات |

والآن : أجب عن الأسئلة الآتية

(أ) بافتراض أن التفاوض بين الشركتين أسفر عن تحديد قيمة 70000 جنيه مقابل شركة النسيج تسدد كالاتى :

10000 جنيه نقداً

60000 جنيه (5000 سهم من اسهم شركة الغزل القيمة السوقية للسهم 12 جنيه والقيمة الاسمية 10 جنيه للسهم)

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر شركة الغزل لاثبات عملية الاندماج .

(ب) بافتراض أن التفاوض بين الشركتين أسفر عن تحديد مبلغ 90000 جنيه مقابل شركة النسيج وقد اتفق على السداد كما يلى :

20000 جنيه نقداً

10000 ورقة دفع تستحق بعد 6 شهور

60000 جنيه (5000 سهم من اسهم شركة الغزل تبلغ القيمة السوقية 12 جنيه للسهم والقيمة الاسمية له 10 جنيه) .

هذا وقد سددت شركة الغزل 10000 جنيه اتعاب محامين ومحاسبين لاعداد الاندماج وكذلك دفعت مبلغ 5000 جنيه رسوم اصدار للاسهم .

والمطلوب : تسجيل عملية الاندماج فى دفاتر شركة الغزل فى أول يناير 1994 .

(ج) بافتراض أن التفاوض تم بين الشركتين على شراء شركة الغزل لشركة النسيج بمبلغ 60000 جنيه تسدد عن طريق اصدار 5000 سهم من الاسهم شركة الغزل والتي تبلغ القيمة السوقية 12 جنيه للسهم و 10 جنيه قيمة اسمية .

والمطلوب : تسجيل عملية الاندماج فى دفاتر شركة الغزل فى هذه الحالة .

التمرين السادس :

أُتفقت شركة العربي وشركة المغربي على الاندماج معا في أول ديسمبر 1993 . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المنصالح وقد أُنْتُفقت شركة العربي أن تصدر 20000 سهم من أسهمها بقيمة اسمية قدرها 7.5 جنيه للسهم والقيمة السوقية له 15 جنيه للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة المغربي . وقد دفعت شركة العربي 30000 تكاليف اندماج . وفي أول ديسمبر 1993 ظهرت القيم الآتية للشركتين :

| شركة العربي | شركة المغربي | |
|-------------|--------------|-----------------------|
| 750000 | 420000 | الأصول |
| 300000 | 90000 | المصروفات |
| 1050000 | 510000 | مجموع الأرصدة المدينة |
| 180000 | 60000 | الالتزامات |
| 360000 | 120000 | الاسهم العادية |
| 90000 | 60000 | علاوة الاصدار |
| 60000 | 150000 | الأرباح المحتجزة |
| | | (1993 / 11 / 11) |
| 360000 | 120000 | الإيرادات |
| 1050000 | 510000 | مجموع الأرصدة الدائنة |

والمطلوب :

(1) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاندماج في دفاتر شركة العربي في أول ديسمبر 1993 .

(2) اظهار الميزانية العمومية المجمعة في تاريخ الاندماج .

(3) بفرض أن شركة العربي أصدرت 32000 سهم من أسهمها ذات قيمة سوقية 15 جنيه للسهم و 7.5 قيمة اسمية للسهم .

والمطلوب: إجراء قيود اليومية لإثبات الاندماج في هذه الحالة .

(4) بفرض أن شركة العربي أصدرت 40000 سهم من أسهمها بقيمة سوقية 15 جنيه للسهم ومن أسميه 7.5 جنيه للسهم مقابل شركة المغربي .

المطلوب: إثبات الاندماج في دفاتر شركة العربي في أول ديسمبر 1993 .

التمرين السابع :

الشركة (س) اتفقت على أن تندمج مع الشركة (ص) في 31 ديسمبر 1993 الميزانية العمومية للشركة المندمجة (ص) في هذا التاريخ ظهرت كما يلي :

الشركة (ص)

الميزانية العمومية

في 31 / 12 / 1993

| القيمة السوقية | القيمة الدفترية | |
|----------------|-----------------|--|
| 100000 | 100000 | نقدية ومدينين |
| 375000 | 250000 | المخزون السلعي |
| | | المعدات والمباني 1000,000 |
| 960,000 | 800000 | - مجمع اهلاك 2000000 |
| | <u>1150000</u> | اجمالي |
| | | الخصوم وحقوق الملكية: |
| 200000 | 200000 | الخصوم المتداولة |
| 400000 | 500000 | السندات (قيمة اسمية 500000) |
| | | اسهم رأس المال (قيمة اسمية 1 جنيه للسهم) |
| | 100000 | رأس مال اضافي |
| | 125000 | الأرباح المحتجزة |
| | <u>225000</u> | اجمالي |
| | <u>1150000</u> | |

وقد اتفقت الشركة (س) على شراء كامل اسهم الشركة (ص) مقابل سندات (2 ٪ بقيمة اسمية بقيمة سوقية 900000 جنيه) تسلم لمساهمي الشركة ص . وكانت تكاليف الاندماج المباشرة (أتعاب محامين ومحاسبين بمبلغ 25000 جنيه .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاندماج الشركتين س ، ص في 31 /12 /1993 علماً بأن المحاسبة عن الاندماج تمت بطريقة الشراء .
التمرين الثامن :

اتفقت الشركتان (م) ، (ك) على الاندماج معا في 31 /12 /93 والآتي الميزانية العمومية للشركة (ك) في هذا التاريخ :

الشركة (ك)
الميزانية العمومية
في 31 /12 /1993

| القيمة السوقية | القيمة الدفترية | |
|----------------|-----------------|------------------------------------|
| | | الأصول : النقدية والمدينين |
| 150000 | 150000 | اوراق مالية قصيرة الأجل |
| 120000 | 100000 | المخزون السلعي |
| 350000 | 300000 | استثمارات مالية طويلة الأجل |
| 600000 | 500000 | الأراضي |
| 400000 | 200000 | 1800000 المعدات والمباني |
| 1200000 | 1200000 | 1600000 - مجمع أهلاك |
| | <u>2450000</u> | <u>اجمالي الأصول</u> |
| | | الخصوم وحقوق الملكية : |
| 500000 | 500000 | الخصوم المتداولة |
| 1200000 | 800000 | الخصوم الأخرى |
| | 250000 | اسهم رأس المال |
| | 400000 | رأس المال الإضافي |
| | 500000 | الأرباح المتحجزة |
| | <u>2450000</u> | <u>اجمالي الخصوم وحقوق الملكية</u> |

وقد وافق مساهمي الشركة (ص) على التخلي عن كل اسهمهم مقابل 88000 سهم من اسهم الشركة (س) بقيمة اسمية للسهم 7.5 جنيه وبقيمة سوقية 10 جنيه للسهم بالاضافة الى مبلغ 120000 جنيه نقداً . وقد دفعت الشركة (ص) أيضاً مبلغ 20000 كتكاليف اصدار وتسجيل للاسهم ويبلغ 40000 جنيه اتعاب محامين ومحاسبين .

والمطلوب : تسجيل قيود اليومية في دفاتر الشركة (س) لاثبات المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء في 1993/12/31 .

(الأسئلة التالية من امتحانات معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا) :

السؤال الأول :

اتفقت الشركتين (ك) ، (م) على تجميع موارد كلا الشركتين والاندماج معا . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح وفي أول يناير سنة 1994 ، أصدرت الشركة (ك) 62000 سهم من اسهمها ذات القيمة الاسمية 10 جنيه للسهم مقابل كامل اسهم شركة (م) وقد ظهرت بنود حقوق الملكية للشركتين (ك) ، (م) في هذا التاريخ كما يلي :

| الشركة (ك) | الشركة (م) | اجمالي | |
|---------------|---------------|--------------------|-------------------------------------|
| 200000 | 400000 | 600000 جنيه | رأس مال الأسهم (بالقيمة الاسمية) |
| 25000 | 35000 | 60000 جنيه | رأس المال الاضافي |
| 120000 | 210000 | 330000 جنيه | الأرباح المحتجزة |
| <u>345000</u> | <u>645000</u> | <u>990000 جنيه</u> | |

ما هو رصيد رأس المال الاضافي كما يظهر في سجلات الشركة الدامجة (ك) بعد الاندماج مباشرة ؟

(أ) صفر (ب) 40000 جنيه

(ج) 60000 جنيه (د) 390000 جنيه

السؤال الثاني :

في أول نوفمبر 1993 ، أصدرت الشركة (ق) عدد من أسهمها مقابل كامل أسهم الشركة (ت) وذلك للاندماج معا . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح . وقد كان صافي الربح المحقق بواسطة كل شركة على حدة كما يلي :

| الشركة (ق) | الشركة (ت) | عن الـ 12 شهر المنتهية في 1993 / 12 / 31 |
|---|-------------|---|
| 1000000 جنيه | 600000 جنيه | |
| عن الشهرين المنتهيان في 1993 / 12 / 31 | 110000 جنيه | 100000 جنيه |

وخلال سبتمبر دفعت الشركة (ت) 300,000 جنيه لمساهميها . كنتيجة للاندماج يظهر صافي الربح في الحسابات المجمعة عن السنة المنتهية في 1993 / 12 / 31 .

| | |
|--------------------|--------------------|
| (أ) 210000 جنيه | (ب) 1100000 جنيه |
| (ج) 1300000 جنيه | (د) 1600000 جنيه |

السؤال الثالث :

في أول أبريل 1993 دفعت شركة الاتحاد 1,600,000 جنيه مقابل كامل أسهم شركة التعاون المصدرة وذلك لاندماج الشركتين معا . وقد تمت المحاسبة عن هذه الاندماج بطريقة الشراء . وكانت الأصول والالتزامات لشركة التعاون في هذا التاريخ تظهر كما يلي :

| | |
|------------------------|----------------|
| النقدية | 160,000 جنيه |
| المخزون | 480,000 جنيه |
| الآلات والمعدات (صافي) | 960,000 جنيه |
| الالتزامات | (360,000 جنيه) |

وفي أول إبريل 1993 تم تقدير القيمة السوقية للمخزون السلعي لشركة التعاون بمبلغ 460,000 جنيه والآلات والمعدات بمبلغ 1,040,000 جنيه فما هي قيمة شهرة المحل التي تنتج من هذا الاندماج ؟

- (أ) صفر
(ب) 20,000 جنيه
(ج) 300,000 جنيه
(د) 360,000 جنيه

السؤال الرابع :

في أول مارس 1992 أصدرت شركة النحاس 10,000 سهم من أسهمها بقيمة اسمية 1 جنيه وقيمة سوقية 50 جنيه مقابل كافة أسهم شركة الفضة المصدرة . وقد دفعت شركة النحاس هذه المبالغ الإضافية لاتمام الاندماج بين الشركتين :

اتعاب محامين ومحاسبين 20000 جنيه

تكاليف تسجيل الأسهم 7000 جنيه

١- إذا تمت المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح فماذا تبلغ مصروفات الاندماج التي تسجل في دفاتر الشركة الدامجة :

- (أ) صفر
(ب) 7000 جنيه
(ج) 20,000 جنيه
(د) 27000 جنيه

٢- إذا تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء ، فإن تكلفة شراء الشركة المندمجة تكون :

(أ) صفر (ب) 500000 جنيه

(ج) 520000 جنيه (د) 527000 جنيه

السؤال الخامس :

فى أول يناير ١٩٩١ أصدرت الشركة (س) ١٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية مقابل كامل أسهم الشركة (ص) المصدرة . وكانت الميزانية العمومية لكل من الشركتين قبل الاندماج مباشرة كالآتى :

| الشركة (ص) | الشركة (س) | |
|--------------------|----------------|----------------------------|
| 500000 جنيه | 1000000 جنيه | إجمالي الأصول |
| 150000 جنيه | 300000 جنيه | للتزامات |
| | | أسهم رأس المال |
| 100000 جنيه | 200000 | (قيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم) |
| 250000 جنيه | 500000 | الأرباح المحتجزة |
| <u>500000 جنيه</u> | <u>1000000</u> | |

وكانت القيمة السوقية للسهم للشركة (س) ٦٠ جنيه وذلك فى أول يناير سنة ١٩٩١ ولم يكن لأسهم الشركة (ص) قيمة سوقية معروفة فى هذا التاريخ .

١- بفرض أن الاندماج بين الشركتين (س) ، (ص) تمت المحاسبة عنه بطريقة الشراء ، فإن تكلفة شراء الشركة (ص) تبلغ :

(أ) ١٠٠٠٠٠ جنيه (ب) ٣٥٠٠٠٠ جنيه

(ج) ٥٠٠٠٠٠ جنيه (د) ٦٠٠٠٠٠ جنيه

٢- إذا تمت المحاسبة عن الاندماج السابق بطريقة توحيد المصالح فإن قيمة الأرباح المحتجزة التى تظهر فى الميزانية العمومية المجمعة للشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة تكون :

(أ) ٥٠٠٠٠٠ جنيه (ب) ٦٠٠٠٠٠ جنيه

(ج) ٧٥٠٠٠٠ جنيه (د) ٨٥٠٠٠٠ جنيه

الفصل الثاني

المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل

تفرق المعايير المحاسبية بين ثلاث طرق للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم الشركات، طريقة القيمة العادلة Fair value وطريقة الملكية Equity Method، وتجميع القوائم المالية Consolidation of Financial Statements. وهذه الطرق ليست طرقاً بديلة، بل يتم تطبيق إحداها إذا توفرت ظروف معينة. والعامل الأساسي المحدد لاستخدام طرق معينة دون الأخرى هو درجة سيطرة الشركة المستثمرة Investor على الشركة المستثمر فيها Investee والتي تتضح جزئياً من حجم الاستثمارات أو نسبة الملكية في الشركة المستثمر فيها. وفي حالات عديدة، تقوم الشركة المستثمرة بالاحتفاظ بنسبة صغيرة من الأسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها. وبسبب هذه النسبة المحدودة للملكية في الشركة الأخرى، فإنه من غير المتوقع أن يكون للشركة المستثمرة تأثير ملموس على عملية اتخاذ القرارات في الشركة المستثمر فيها. وفي هذه الحالة فإنه يفترض أن الشركة المستثمرة ترغب في الحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية من زيادة القيمة السوقية للاستثمارات. وتكون الطريقة المحاسبية المناسبة لتسجيل هذه الاستثمارات هي طريقة القيمة العادلة⁽¹⁾. والأسس العامة التي تحكم المحاسبة الاستثمارات بهذه الطريقة، أنه عندما تمثل الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم نسبة صغيرة من إجمالي الأسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها، فإن الدخل المحقق من هذه الاستثمارات يتمثل في توزيعات الشركة المستثمر فيها فقط. كما أن محفظة الاستثمارات Stock Portfolios في هذه الأوراق المالية تسجل في الميزانية العمومية بالقيمة العادلة لهذه الاستثمارات⁽²⁾.

Accounting for certain investments in debt & securities, SFAS (1) No. 115, FASb, 1993.

(2) تسرى هذه المعالجة المحاسبية أيضاً على الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم.

ولأغراض المحاسبة المالية، فإن السيطرة بواسطة الشركة المستثمرة على الشركة المستثمر فيها تتحقق عندما تبلغ نسبة الأسهم المملوكة والتي لها حق التصويت أكثر من 50%. وفي هذه الحالة، فإنه يفترض أن الشركة المستثمرة يكون لها سيطرة كاملة على الشركة المستثمر فيها عن طريق التحكم في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذه الحالة فإن الشركتين المستثمرة والمستثمر فيها تكونان أكثر ارتباطاً للدرجة التي يعتبرها الأطراف الخارجية شركة واحدة. وبالتالي فإن هذه الحالة تختلف تماماً عن الحالة التي ينظمها المعيار المحاسبي رقم 115 لمجلس المحاسبة المالية الأمريكي السابق الإشارة إليه. والمعالجة المحاسبية لهذه الحالة يحكمها الرأي المحاسبي رقم 16 لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية والخاص بالاندماج التجاري¹¹. وفي ظل هذه الظروف، فإن الأمر يتطلب جميع القوائم المالية للشركتين المستثمرة والمستثمر فيها لأغراض التقارير الخارجية، وقد ناقشنا الإجراءات المحاسبية المناسبة لهذه الحالات في الفصول السابقة.

وأخيراً، فإن النوع الثالث من العلاقة الاستثمارية والتي تتطلب تطبيق طريقة محاسبية مختلفة تسمى طريقة الملكية Equity Method عندما تكون نسبة الملكية في أسهم الشركة المستثمر فيها 50% أو أقل. ففي هذه الحالة، فإنه يفترض أن السيطرة القانونية غير متوفرة لأن نسبة الاستثمار أقل من الأغلبية للتحكم في عملية اتخاذ القرارات، ولذلك فإن جميع القوائم المالية يكون غير ملائمة لهذه الحالة. ورغم أن نسبة السيطرة القانونية غير متوفرة، فإن حجم الاستثمار قد يمكن الشركة المستثمرة من التأثير المعنوي Significant Influence على سلطة اتخاذ القرارات مما يستدعي تطبيق طريق الملكية لتعكس التغيرات التي تحدث في القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاتر الشركة المستثمر فيها. وقد حدد الرأي المحاسبي

(1) Accounting Principles Board Opinion No. 16, Business Combinations, (AICPA), 1970.

لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية رقم 18⁽¹⁾، نسبة 20% إلى 50% من الملكية في أسهم الشركة المستثمر فيها من بين عوامل أخرى كمعيار لامكانية التأثير المعنوي على الشركة المستثمر فيها، وبالتالي فإذا انخفضت نسبة الملكية عن 20%، فإن الطريقة المحاسبية المناسبة تكون طريقة القيمة العادلة وطبقاً للرأي المحاسبي رقم 18، فإن طريقة الملكية تكون مناسبة. عندما يثبت أن الشركة المستثمرة تباشر تأثيراً قوياً على السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها حتى مع امتلاك 50% أو أقل من الأسهم في الشركة المستثمر فيها. ويجب ملاحظة أن تحديد ما إذا كان المستثمر له تأثير معنوي يحتاج إلى تقدير شخصي وتفسير للممارسات العملية للشركتين، وقد بين الرأي رقم 8 عدة ظروف محتملة تخدم كمؤشرات لامكانية الشركة-المستثمرة على تحقيق تأثير معنوي على أنشطة الشركة المستثمرة فيها. ومن بين هذه العوامل أو المؤشرات :

- 1- تمثيل المستثمر في مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها.
- 2- مشاركة المستثمر في عملية اتخاذ القرارات للشركة المستثمر فيها.
- 3- وجود عمليات داخلية ذات أهمية نسبية بين الشركتين.
- 4- تبادل الخبرات الإدارية بين الشركتين.
- 5- درجة الاعتماد التكنولوجي أو درجة التبادل التكنولوجي بين الشركتين.
- 6- درجة الملكية للشركة المستثمرة كنسبة من حجم ودرجة تركيز الاستثمارات الأخرى في الشركة المستثمرة.

كما يتضح من العوامل السابقة، فإن نسبة الملكية تمثل أحد العوامل التي يجب دراستها وتقييمها مجتمعة لتحديد درجة التأثير المعنوي من قبل الشركة

(1) Accounting Principles Board APB No. 18, The Equity Method of Accounting for Investments in Common Stock, AICPA, 1971.

المستثمرة على الشركة المستثمر فيها، وبالتالي امكانية تطبيق طريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات، وقد رأى مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى أن نسبة 20 ٪ ملكية أو أكثر (مباشرة أو غير مباشرة) فى أسهم الشركة المستثمر فيها تؤدي إلى الافتراض أن هناك دليلاً على أن الشركة المستثمرة تباشر تأثيراً معنوياً على الشركة الأخرى ما لم تظهر أدلة تؤكد عكس ذلك. كما أن نسبة ملكية أقل من 20 ٪ تدل على عدم توفر هذا التأثير إلا إذا ثبت عكس ذلك. ومن بين الأدلة التى تثبت أن السيطرة غير متوفرة :

- 1- الاتفاق بين المستثمر والشركة المستثمر فيها على أن تتنازل الشركة المستثمرة عن حقوق ذات أهمية نسبية كمستثمر.
- 2- تركيز الملكية لدرجة تؤدي إلى إدارة الشركة المستثمر فيها دون الرجوع إلى رأى الشركة المستثمرة.
- 3- فشل محاولة الشركة المستثمرة أن يكون لها ممثلين فى مجلس إدارة الشركة المستثمرة فيها.

والجدول التالى يبين الطرق المحاسبة المناسبة للاستثمارات فى الأسهم فى ظل نسب الملكية المختلفة.

| الطريقة المحاسبية الملائمة | نسبة الملكية | |
|--|--------------|---|
| القيمة العادلة (FASB 115) | أقل من 20 ٪ | 1- عدم امكانية تحقيق التأثير المعنوى على الشركة المستثمر فيها. |
| طريقة الملكية (APB 18) | 20-50 ٪ | 2- ظهور القدرة على التأثير المعنوى من قبل الشركة المستثمرة على الشركة المستثمرة فيها. |
| إعداد القوائم المالية المجمعة للشركتين معاً مع المحاسبة عن الاستثمارات بطريقة التكلفة أو طريقة الملكية (APB 16). | أكبر من 50 ٪ | 3- سيطرة قانونية Legal Control. |

مقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل :

والاختيار من بين طريقة القيمة العادلة أو طريقة الملكية يؤثر على رصيد حساب الاستثمارات طويلة الأجل بقائمة المركز المالي وكذلك إيرادات الاستثمارات المقيمة بقائمة الربح للشركة المستثمرة. فطبقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل فإن إجمالي قيمة الاستثمارات تظهر في الميزانية العمومية بالتكلفة المدفوعة في سبيل الحصول عليها إلا إذا انخفضت القيمة السوقية الاجمالية لهذه الأوراق عن تكلفتها فإنها تقيد بالقيمة السوقية لها.

ويتم تسجيل التوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات كإيرادات. أما طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم فتؤدي إلى إظهار حساب الاستثمارات بطريقة تعكس العلاقة القوة بين الشركة المستثمرة والمستثمر فيها. فنصيب الشركة المستثمرة في أرباح الشركة المستثمر فيها يتم تسجيله في دفاتر الشركة الأولى كزيادة في رصيد الاستثمارات وكذلك، فإذا حققت الشركة المستثمر فيها خسائر فإن الشركة المستثمرة تخفض رصيد الاستثمارات بنصيبها من هذه الخسائر. ونظراً لأن توزيعات الأرباح التي تقرها الشركة المستثمر فيها تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحتجزة، وبالتالي حقوق الملكية، فإن الشركة المستثمرة لا تعتبر هذه التوزيعات إيرادات كما هو الحال في طريقة التكلفة، ولكن تعتبرها تخفيضاً لحساب الاستثمارات.

ويمكن تلخيص الفرق بين قيود اليومية في كلا من طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية فيما يلي :

| عمليات الشركة المستثمر فيها | طريقة القيمة العادلة | طريقة الملكية |
|--|--|---|
| 1- شراء الأسهم | من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ النقدية | من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ النقدية |
| 2- توزيعات الشركة المستثمر فيها. | من حـ/ النقدية إلى حـ/ الإيرادات لاستثمارات | من حـ/ النقدية إلى حـ/ الاستثمارات |
| 3- الأرباح المحققة بواسطة الشركة المستثمر فيها. | لا قيد | من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات |
| 4- الخسائر المحققة بواسطة الشركة المستثمر فيها. | لا قيد | من حـ/ خسائر الاستثمارات إلى حـ/ الاستثمارات |

وكما يتضح من المعالجة المحاسبية لكلا الطريقتين، فإن طريقة القيمة العادلة تفترض أن المستثمر لا يهدف من استثمارته إلى السيطرة على الشركة المستثمر فيها ولذلك فإن قيمة الاستثمارات تظل في الدفاتر مسجلة بتكلفتها التاريخية مع إظهار رصيد لمخصص تقييم الاستثمارات ليعكس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الميزانية العمومية. وكذلك فإنه نظراً لأن قصد المستثمر في هذه الظروف هو تحقيق إيرادات من استثمارات في صورة توزيعات فإن الإراد الوحيد للشركة المستثمرة يكون في صورة توزيعات من الشركة المستثمر فيها، أما طريقة الملكية، فإن القصد هنا يكون السيطرة من قبل الشركة المستثمرة على الشركة المستثمر فيها مما يستدعي إعطاء صورة كاملة عن التغيرات التي تطرأ على هذه الاستثمارات كنتيجة لعمليات الشركة المستثمر فيها، فإذا كانت ملكية الشركة المستثمر فيها 30 %

مثلاً، فإن طريقة الملكية تؤدي إلى إظهار قيمة الاستثمارات في دفاتر الشركة المستثمرة بما يعادل 30 ٪ من قيمة حقوق الملكية في دفاتر الشركة المستثمر فيها .

ولبيان أثر الطريقتين السابقتين على رصيد حساب الاستثمارات بالميزانية العمومية، وكذلك على قائمة الربح للشركة المستثمرة نفترض المثال التالي :

في أول يناير 1990 اشترت الشركة الأهلية 20 ٪ من أسهم الشركة الوطنية⁽¹⁾ . وقد دفعت الشركة الأهلية مبلغ 300000 جنيه في سبيل شراء هذه الأسهم . وكانت نتائج الشركة الوطنية خلال الـ 3 سنوات التالية لتاريخ الشراء كما يلي :

| السنة | صافي الربح | التوزيعات |
|-------|------------|-----------|
| 1990 | 100000 | 25000 |
| 1991 | 150000 | 15000 |
| 1992 | 200000 | 20000 |

ونفرض أيضاً أن القيمة السوقية للاستثمارات خلال السنوات الثلاثة كانت 350000 جنيه⁽²⁾ . وبالنظر إلى الجدول رقم (1 - 1) فإننا نتبين الفرق في النتائج بين تطبيق طريقتي القيمة العادلة وطريقة الملكية . فطبقاً لطريقة القيمة العادلة فإن تكلفة الاستثمارات تبقى ثمانية بمبلغ 300000 جنيه مع

(1) سنفترض دائماً خلال الكلام عن الاستثمارات في الأسهم أنها تمثل الأسهم التي لها حق التصويت Voting Stock .

(2) نظراً لأن الملكية هنا 20 ٪ فإنه طبقاً للرأي المحاسبي رقم 18 ، يجب تطبيق طريقة الملكية إلا إذا ظهر ما يدل على عدم قدرة المستثمر على التأثير المعنوي على الشركة المستثمر فيها . وسنفترض في هذا المثال كلتا الحالتين توفر التأثير المعنوي حتى نشرح أثر اتباع طريقتي القيمة العادلة والملكية على القوائم المالية للشركة المستثمرة .

إظهار رصيد مخصص تقييم الاستثمارات مدين بمبلغ 50000 جنيه وتسجيل مكاسب غير محققة بمبلغ 50000 جنيه حتى تظهر الاستثمارات في الميزانية العمومية بالقيمة العادلة لها¹¹⁵. وطبقاً لهذه الطريقة أيضاً فإن الشركة المستثمرة اعتبرت 20٪ من توزيعات الشركة المستثمر فيها إيرادات للاستثمارات، بينما عند اتباع طريقة الملكية فإن قيمة الاستثمارات تم تعديلها بالزيادة بنصيب الشركة المستثمرة في صافي الأرباح للشركة المستثمرة فيها وكذلك تم تخفيضها بنصيبها في التوزيعات. ويتضح من الجدول أنه طبقاً لطريقة القيمة العادلة، فإن رصيد حساب الاستثمارات لا يطرأ عليه أى تغيير بينما طبقاً لطريقة الملكية فإن حساب الاستثمارات يتغير من سنة لأخرى ليعكس أثر نتائج العمليات الخاصة بالشركة المستثمر فيها من أرباح أو خسائر وتوزيعات على حقوق الملكية فيها. وبالتالي فإنه في أى وقت يكون رصيد حساب الاستثمارات في الشركة المستثمرة معادلاً لنسبة الملكية في الأسهم مضروباً في القيمة الدفترية لحقوق الملكية في دفاتر الشركة المستثمر فيها. وقد أراد المشرع المحاسبى بهذه الطريقة أن تعكس القوائم المالية للشركة المستثمرة تأثيرها المعنوى على عملية اتخاذ القرارات في الشركة المستثمر فيها. ولذلك فإن العامل المحدد لاتباع إحدى الطريقتين السابقتين هو إمانية تأثير الشركة المستثمرة على عملية اتخاذ القرارات في الشركة المستثمر فيها ونسبة الملكية في الشركة المستثمر فيها تمثل أحد العوامل التى يجب الاسترشاد بها مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى السابق الإشارة إليها.

¹¹⁵ فرق المعيار المحاسبى الأمريكى رقم 115 بين الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة وكيفية معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الخاصة بكل منها.

جدول رقم ١٠.١

مقارنة بين طريقتي القيمة العادلة
وطريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات

أولاً: المحاسبة عن الاستثمارات بواسطة الشركة الأهلية عندما لا
يتوفر التأثير المعنوي:

(طريقة القيمة العادلة)

| السنة | الأرباح المحققة في الشركة الوطنية | إيراد التوزيعات (١) | تكلفة الاستثمارات |
|-------|--------------------------------------|------------------------|-------------------|
| ١٩٩٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |
| ١٩٩١ | ١٥٠٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |
| ١٩٩٢ | ٢٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |

(١) إيراد التوزيعات = توزيعات الشركة الأهلية $\times 20\%$

ثانياً: المحاسبة عن الاستثمارات بواسطة الشركة الأهلية عندما يتوفر
التأثير المعنوي:

(طريقة الملكية)

| السنة | الأرباح المحققة في الشركة الوطنية | إيراد التوزيعات (٢) | القيمة الدفترية للاستثمارات |
|-------|--------------------------------------|------------------------|--------------------------------|
| ١٩٩٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٣١٥٠٠٠ |
| ١٩٩١ | ١٥٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ٣٤٢٠٠٠ |
| ١٩٩٢ | ٢٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ٣٧٨٠٠٠ |

(١) إيراد الاستثمارات أرباح الشركة الوطنية $\times 20\%$

(2) القيمة الدفترية للاستثمارات في آخر كل سنة مالية =

رصيد أول المدة + 20 ٪ من الأرباح للسنة - 20 ٪ من التوزيعات للسنة
ولبيان الاختلاف بين الطريقتين في التسجيل المحاسبي بدفاتر الشركة
المستثمرة (الأهلية) نبين السقود التالية بدفاتر اليومية العامة خلال 1992:

طريقة القيمة العادلة:

1- التوزيعات المقررة بواسطة الشركة الوطنية:

| | | |
|------|---|--|
| 4000 | من حـ/ النقدية | |
| 4000 | إلى حـ/ إيرادات التوزيعات (2000 x 20 ٪) | |

2- الأرباح المحققة بواسطة الشركة الوطنية:

لا يجرى قيد

طريقة الملكية:

1- التوزيعات المقررة بواسطة الشركة الوطنية:

| | | |
|------|---|--|
| 4000 | من حـ/ النقدية | |
| 4000 | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة الوطنية (2000 x 20 ٪) | |

2- الأرباح المحققة بواسطة الشركة الوطنية:

| | | |
|------|---|--|
| 4000 | من حـ/ الاستثمارات في الشركة الوطنية ⁽¹⁾ | |
| 4000 | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (2000 x 20 ٪) | |

(1) قد يطلق على هذه الإيرادات حقوق الشركة في أرباح الشركة المستثمر فيها Equity in Investee Income.

ويظهر حساب الاستثمارات في الشركة الوطنية طبقاً للطريقتين في آخر 1992 في دفاتر الشركة الأهلية كما يلي :

١- طريق القيمة العادلة:

ح/ الاستثمارات في الشركة الوطنية

| | | |
|--------|-----------------------|--------|
| 300000 | رصيد أول السنة | 300000 |
| 300000 | | 300000 |
| | رصيد (منقول) 1993/1/1 | 300000 |

2- طريقة الملكية :

ح/ الاستثمارات في الشركة الوطنية

| | | | |
|-------------------------|--------|-----------------------|--------|
| توزيعات | 4000 | رصيد أول السنة | 342000 |
| رصيد (مراحل) 1992/12/31 | 378000 | أرباح | 40000 |
| | 382000 | | 382000 |
| | | رصيد (منقول) 1993/1/1 | 378000 |

التحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة الملكية:

يحدث في كثير من الحالات أن تقوم الشركة المستثمرة بزيادة استثماراتها في أسهم الشركة الأخرى على مراحل. وبالتالي فإن الوصول إلى نسبة الملكية التي تمكنها من تحقيق التأثير المعنوي على الشركة المستثمر فيها لا يتم من خلال عملية شراء واحدة للأسهم. فالمستثمر قد يحتفظ بنسبة

ملكية بسيطة لبعض السنوات قبل زيادة هذه الحصة لتصبح ملائمة لتطبيق طريقة الملكية، وقبل الوصول إلى هذه النسبة، فإنه يتم المحاسبة عن الاستثمارات بطريقة القيمة العادلة. وعندما تصل نسبة الاستثمارات إلى النسبة التي تمكنها من تحقيق التأثير المعنوي فإن الشركة المستثمرة يجب أن تتحول إلى تطبيق طريقة الملكية، وقد قرر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي في الرأي رقم ١٨ أنه في حالة التحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة الملكية، فإن الاستثمارات ونتائج العمليات للفترة الحالية والفترات السابقة، والأرباح المحتجزة للشركة المستثمرة يجب أن يتم تعديلها بأثر رجعي ولذلك فإن حساب الاستثمارات يجب أن يعدل لإظهار نتيجة العمليات في السنوات السابقة كما لو أن طريقة الملكية قد تم تطبيقها من وقت الشراء لاستثمارات وذلك لتحقيق امكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لنتائج العمليات الخاصة بالشركة المستثمرة.

ولبيان كيفية تطبيق هذه المعالجة نفترض أن الشركة الشرقية اشترت ١٥٪ من أسهم الشركة الغربية، وذلك في أول يناير ١٩٩٢. ونظراً لنسبة الملكية في هذه الحالة لا تمكن الشركة الشرقية من مباشرة التأثير المعنوي على الشركة الغربية، فإن طريقة القيمة العادلة تكون هي الطريقة المناسبة في هذه الحالة، وفي أول يناير ١٩٩٤، اشترت الشركة الشرقية ٣٠٪ إضافية من أسهم الشركة الغربية مما مكن الشركة الشرقية من مباشرة التأثير المعنوي على عملية اتخاذ القرارات بالشركة الغربية، ومما يستدعي التحول إلى طريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات.

وقد حققت الشركة الغربية النتائج التالية خلال ١٩٩٢-١٩٩٤:

| السنة | صافي الربح | التوزيعات النقدية |
|-------|------------|-------------------|
| ١٩٩٢ | ١٤٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ |
| ١٩٩٣ | ٢٢٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠- |
| ١٩٩٤ | ٢٦٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |

وبناء على الأرقام السابقة، فإن الشركة الشرقية سجلت إيرادات التوزيعات قدرها 4000 في 1992، 8000 في 1993 وهي تمثل 10 ٪ من توزيعات الشركة الغربية. ونظراً للتحويل إلى طريقة الملكية في أول يناير 1994، فإن الشركة الشرقية يجب أن تقوم بتعديل حساب الاستثمارات لتعكس تطبيق طريقة الملكية من تاريخ الشراء في أول يناير 1992، وهذا التعديل يكون بإضافة 10 ٪ من أرباح 1992، 1993 والبالغة 14000، 22000 على التوالي إلى الاستثمارات، وتخفيض حساب الاستثمارات بنصيب الشركة الشرقية في التوزيعات وقدرها 4000، 8000 لسنتي 1992، 1993 على التوالي. وبالتالي يكون التعديل لحساب الاستثمارات كما يلي :

| السنة | إيرادات الاستثمارات (10 ٪ من أرباح الغربية) | التوزيعات (10 ٪ من التوزيعات) | تعديل الاستثمارات |
|-------|--|------------------------------------|-------------------|
| 1992 | 14000 | 4000 | 10000 + |
| 1993 | 22000 | 8000 | 14000 + |
| | | | <u>24000 +</u> |

ويكون التأثير الصافي لهذا التحويل إلى طريقة الملكية هو زيادة الأرباح المحتجزة بمبلغ 24000 جنيه وهو يمثل الفرق بين إجمالي إيرادات الاستثمارات وإجمالي التوزيعات في سنتي 1992، 1993 ويتم التعديل بالقيد الآتي في أول يناير 1994 .

| | | |
|-------|---|--|
| 24000 | من ح/ الاستثمارات في الشركة الغربية | |
| 24000 | إلى ح/ الأرباح المحتجزة - تعديل أرباح السنوات السابقة | |

ويتضح من القيد السابق أن تعديل الأرباح المحتجزة للسنوات 1992، 1993 أدى أيضاً إلى زيادة حساب الاستثمارات في الشركة الغربية بنفس القيمة،

وذلك تطبيقاً لطريقة الملكية . وفى سنة ١٩٩٤ ، فإن الشركة الشرقية تقوم بتسجيل القيود الآتية :

| | | |
|--------|---|--------|
| 104000 | من حـ/ الاستثمارات فى الشركة الغربية | 104000 |
| | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات | |
| | تسجيل 40% من أرباح الشركة الغربية ($260000 \times 40\%$). | |
| 40000 | من حـ/ النقدية | 40000 |
| | إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة الغربية - | |
| | تسجيل 40% من توزيعات الشركة الغربية ($100000 \times 40\%$). | |

بيع الاستثمارات مع تطبيق طريقة الملكية:

قد تلجأ الشركة المستثمرة إلى بيع جزء أو كل من حصتها فى الشركة المستثمر فيها. فإذا كانت النسبة فى أسهم الشركة المستثمر فيها تسمح بتطبيق طريقة الملكية فإنه يجب تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات باستخدام طريقة الملكية حتى لحظة البيع . وبافتراض أن الشركة (أ) تمتلك 40% من أسهم الشركة (ب) وتطبق الشركة (أ) طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات .

ورغم أن الاستثمارات تكلفت 100000 جنيه عند شرائها، فإنه بتطبيق طريقة الملكية فإن الاستثمارات قد زادت لتصبح 160000 جنيه فى أول يناير ١٩٩٢ ، وفى أول يوليو ١٩٩٢ قررت الشركة (أ) بيع 25% من استثماراتها فى الشركة (ب) بمبلغ 55000 جنيه نقداً مما أدى إلى تخفيض نسبة الملكية إلى 30% .

وبافتراض أن الشركة (ب) حققت أرباحاً قدرها 35000 جنيه فى ٦ أشهر الأولى من ١٩٩٢ ، ودفعت توزيعات نقدية قدرها 15000 جنيه خلال نفس الفترة

ولذلك فإن الشركة (أ) تقوم بإجراء القيود التالية في أول يوليو 1992:

| | | |
|-------|---|-------|
| 14000 | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ب) | 14000 |
| | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات | |
| | تسجيل 40% من أرباح الشركة (ب) (1.40×35000) | |
| 6000 | من حـ/ النقدية | 6000 |
| | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ب) | |
| | تسجيل 40% من توزيعات النقدية لسنة 1992 (10.4×100000) | |

وهذين القيدان سوف يؤديان إلى زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات بمبلغ 8000 جنيه ويصبح رصيد الاستثمارات في أول يوليو 1992 - تاريخ البيع - 168000 - والقيد التالي يسجل عملية بيع 25% من الاستثمارات:

| | | |
|-------|---|--|
| 55000 | من حـ/ النقدية | |
| | إلى مذكورين | |
| 42000 | حـ/ الاستثمارات في الشركة (ب) | |
| 13000 | حـ/ الأرباح من بيع الاستثمارات | |
| | تسجيل بيع 25% من الاستثمارات في الشركة (ب) (1.25×168000) | |
| | • 42000 • | |

ونظراً لأن حصة الشركة في أسهم الشركة (ب) أصبح يمثل 30% فإنها ستستمر في تطبيق طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات. أما إذا انخفضت النسبة إلى أقل من 20% مما يؤدي إلى عدم وجود تأثير معنوي على الشركة المستثمر فيها، فإن الشركة الشرقية يجب أن تتحول إلى تطبيق

طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل دون الحاجة إلى تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة كما هو الحال عند التحول من طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى طريقة الملكية.

زيادة تكلفة الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها :

يحدث في غالبية الأحيان أن تزيد التكلفة الخاصة بالاستثمار والمتمثلة في المبلغ المدفوع في سبيل الحصول عليها على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات. وهناك عدة أسباب لاختلاف القيمة السوقية للاستثمارات عن القيمة الدفترية لها من أهمها أن القيمة الدفترية للاستثمارات تقيس التكلفة التاريخية للأصول والالتزامات في الشركة المستثمر فيها بينما القيمة السوقية تتحدد وفقاً لقوى السوق وتقديره لربحية الشركة والتوزيعات المحتملة والقيمة المقدرة للأصول الخاصة بالشركة. ويتطبيق طريقة الملكية فإن السبب في زيادة القيمة المدفوعة عن القيمة الدفترية يمكن أن يقسم إلى قسمين :

1- أن بعض الأصول والخصوم قد يكون لها قيمة سوقية تختلف عن قيمتها الدفترية. وفي هذه الحالة فإن الزيادة في القيمة السوقية عن الدفترية يتم تخصيصها على هذه الأصول والخصوم وفقاً للزيادة أو النقص في قيمتها السوقية.

2- قد يتوقع المستثمر منافع مستقبلية من الاستثمارات مما يشجعه على دفع مبالغ تفوق القيمة السوقية للأصول والخصوم وهو ما يؤدي إلى وجود ما يسمى بشهرة المحل⁽¹⁾.

(1) قد يحدث في حالات نادرة أن تقل التكلفة المدفوعة عن القيمة الدفترية، وقد يكون ذلك السبب في انخفاض القيمة السوقية للأصول أو بسبب الصعوبات التي تواجهها الشركة مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بشهرة المحل السالبة Negative Goodwill وفي هذه الحالات يجب تخفيض الأصول غير المتداولة (ماعدا الاستثمارات طويلة الأجل) بهذه الشهرة السالبة. وسوف نتناول الاجراءات المحاسبية لشهرة المحل السالبة في فصول قادمة.

ولتوضيح ذلك نفترض أن الشركة (ك) اشترت 30 % من أسهم الشركة (م) عندما كانت لقيمة الدفترية والقيمة السوقية لعناصر الأصول والخصوم كما يلي :

| القيمة الدفترية | القيمة السوقية | |
|-----------------|----------------|-----------------------------|
| 150000 | 150000 | الأصول المتداولة |
| 80000 | 113333 | المخزون |
| 120000 | 220000 | المعدات (5 سنوات) |
| 160000 | 93333 | المباني (10 سنوات) |
| 510000 | | إجمالي الأصول |
| 130000 | 130000 | الخصوم المتداولة |
| 180000 | 180000 | السندات (7.5) |
| 120000 | | أسهم عادية |
| 30000 | | علاوة الاصدار |
| 50000 | | الأرباح المحتجزة |
| 510000 | | إجمالي الخصوم وحقوق الملكية |

وقد دفعت الشركة (ك) في سبيل الأسهم بمبلغ 110000 جنيه وفي هذه الحالة يمكن تحديد شهرة المحل كآتي :

| | |
|--------|--|
| 110000 | المبلغ المدفوع (تكلفة الاستثمارات) |
| 60000 | 30 % من القيمة الدفترية $10,3 \times 200000$ |
| 50000 | المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية |

يخصص كالأتي :

| | |
|---------------------------|-------------------|
| المخزون (0,3 x 33333) | 10000 |
| المعدات (0,3 x 100000) | 30000 |
| المباني (0,3 x 66667) | 20000 |
| | <u>20000 جنيه</u> |
| المبلغ المخصص لشهرة المحل | 30000 جنيه |

وعند تطبيق طريقة الملكية بواسطة الشركة المستثمرة (ك) فإنها يجب أن تخفض إيرادات الاستثمارات بمقدار استهلاك المبالغ المخصصة للأصول المختلفة بما فيها شهرة المحل، والتي تحدد كالتالي :

| الأصل | المبلغ المخصص | الحياة الانتاجية | الاستنفاد |
|---------------------------|---------------|----------------------------------|--------------|
| المخزون | 10000 | يستنفد بمجرد بيعه ⁽¹⁾ | 10000 |
| المعدات | 30000 | 5 | 6000 |
| المباني | 20000 | 10 | 2000 |
| شهرة المحل ⁽²⁾ | 30000 | 20 | 1500 |
| | | | <u>15500</u> |

(1) يتم استنفاد الأصل عندما يباع أو يتم الحصول على منافع مقابلة، وبالتالي يتم مقابلة تكلفته بإيرادات الفترة. ونظراً لأنه يفترض بيع مخزون أول المدة خلال العام الحالي فإن المبلغ الرائد والمخصص له يتم مقابله للإيراد في نفس سنة الشراء للأسهم.

(2) حدد الرأي المحاسبي رقم 17 لجمعية مبادئ المحاسبة الأمريكية الحياة الانتاجية القصوى للأصول غير الملموسة بـ 40 سنة.

Accounting Principles Board Opinion No. 17, Intangible Assets, 1970.

ويكون الاستهلاك في السنة الأولى للشراء 15500، وفي السنوات التالية لها مبلغ 5500 جنيه فقط.

وبافتراض أن الشركة (ن) حققت النتائج التالية خلال 1992 :

صافي الربح 150000 جنيه

التوزيعات 50000 جنيه

فإن الشركة (ك) ستقوم بإثبات القيود التالية طبقاً لطريقة الملكية في دفاتها خلال 1992:

1- شراء أسهم الشركة (ن) :

| | | |
|--------|--|--|
| 110000 | | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ن) إلى حـ/ النقدية |
| 110000 | | إثبات شراء 30% من أسهم الشركة (ن) نقداً بمبلغ 110000 جنيه. |

2- نصيب الشركة (ك) في الأرباح المحققة بواسطة الشركة (ن) :

| | | |
|-------|--|--|
| 45000 | | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ن) إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات |
| 45000 | | تسجيل نصيب الشركة في أرباح الشركة (ن) عن 1992 قدرها 15000×0.3 |

3- التوزيعات المستلمة من الشركة (ن) :

| | | |
|-------|--|--|
| 15000 | | من حـ/ النقدية |
| 15000 | | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ن) |
| | | إثبات التوزيعات المستلمة من الشركة (ن) عن 1992 5000×0.3 |

4- تخفيض الاستثمارات باستهلاك المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية⁽¹⁾؛

| | | |
|-------|--|--|
| 15000 | من حـ/ إيرادات الاستثمارات | |
| 15000 | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ن) | |
| | تسجيل استهلاك المبلغ الزائد عن القيمة السوقية عن 1992. | |

مثال توضيحي :

في أول يناير 1992 قامت شركة النور بشراء 10 ٪ من أسهم شركة الأمل بمبلغ 70000 جنيه، وفي ذلك التاريخ كانت شركة الأمل تظهر قيمة دفترية لصافي الأصول بمبلغ 600000 جنيه رغم أن بعض من المعدات في جانب الأصول والتي تبلغ حياتها الانتاجية 5 سنوات لها قيمة سوقية مرتفعة عن قيمتها الدفترية بمبلغ 100000 جنيه .

وفي أول يناير 1993 قامت شركة النور بشراء 30 ٪ اضافية من أسهم شركة الأمل بمبلغ 274000 جنيه، وهذا الشراء مكن شركة النور من ممارسة تأثير معنوي على شركة الأمل . وفي تاريخ الشراء الثاني إنخفضت القيمة السوقية للمعدات بمبلغ 20000 جنيه، وفي خلال 1992، 1993 قامت شركة الأمل بتحقيق الآتي من عملياتها :

| السنة | صافي الأرباح | التوزيعات النقدية المدفوعة |
|-------|--------------|----------------------------|
| 1992 | 210000 | 110000 |
| 1993 | 250000 | 100000 |

(1) يمكن تخفيض الإيرادات من الاستثمارات مباشرة إجراء القيد التالي :

| | |
|-------|---|
| 29500 | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ن) |
| 29500 | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات 45000 - 15500 |

واليك المعلومات الاضافية التالية :

1- تقوم شركة الأمل بدفع التوزيعات في أول يوليو من كل عام.

2- شهرة المحل ان وجدت تستهلك على مدار 20 سنة.

والمطلوب:

1- تحديد إيرادات الاستثمارات التي يجب تسجيلها في دفاتر شركة النور سنة 1992.

2- بيان أثر العمليات السابقة على التقارير المحاسبية لشركة النور في سنة 1992، 1993.

الإجابة:

يجب ملاحظة الآتي :

1- شركة النور ستقوم بالمحاسبة عن استثماراتها في شركة الأمل بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل خلال سنة 1992 لأن ملكيتها في شركة الأمل تمثل 10 % فقط. ولذلك فإنها ستسجل فقط نصيبها من التوزيعات (1100000 x 10,1) جنيه كإيرادات للاستثمارات.

2- نظراً لأن شركة النور اشترت 30 % سنة 1993 فإنها زادت استثماراتها إلى 40 % من أسهم شركة الأمل مما يؤدي إلى تمكينها من ممارسة تأثير معنوي على شركة الأمل، وبالتالي يجب أن تتحول إلى تطبيق طريقة الملكية في سنة 1993. كما يجب على شركة النور تعديل حساباتها في سنة 1992، سنة 1993 لتعكس طريقة الملكية.

شراء 10% من أسهم شركة الأمل في أول يناير 1992 :

| | |
|--------------|----------------------------------|
| جنيه | المبلغ المدفوع |
| 70000 | |
| 60000 | القيمة الدفترية (10.1 x 600000) |
| <u>10000</u> | المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية |

يخصص هذا المبلغ لزيادة القيمة السوقية للمعدات

| | |
|-------|--|
| 10000 | عن القيمة الدفترية لها (10.1 x 100000) |
| صفر | شهرة المحل |

قيود اليومية في شركة النور عن سنة 1992 :

| | |
|-------|----------------------------------|
| 70000 | من حـ/ الاستثمارات في شركة الأمل |
| 70000 | إلى حـ/ النقدية |

نصيب الشركة في التوزيعات :

| | |
|-------|---|
| 11000 | من حـ/ النقدية |
| 11000 | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (10.1 x 110000) |

وفي أول يناير سنة 1993 قامت الشركة بشراء 30% اضافية من أسهم شركة الأمل ويتم المحاسبة عنها كما يلي :

| | |
|------------------------------------|-------------|
| المبلغ المدفوع | 274000 جنيه |
| القيمة الدفترية (0,3 x 700000) | 210000 جنيه |
| المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية | 64000 جنيه |
| المبلغ المخصص للأصول (0,3 x 80000) | 24000 جنيه |
| المبلغ المخصص لشهرة المحل | 40000 جنيه |

يلاحظ أن القيمة الدفترية عدلت بمقدار الزيادة في الأرباح المحتجزة لشركة الأمل في 1992 وقدرها 100000 جنيه (210000 أرباح - 110000 توزيعات)، وتجرى القيود الآتية في سنة 1993، وذلك بتطبيق طريقة الملكية:

تعديل الاستثمارات :

| | | |
|------|--------------------------|--|
| 8000 | من حـ/ الاستثمارات | |
| 8000 | إلى حـ/ الأرباح المحتجزة | |

شراء الاستثمارات :

| | | |
|--------|----------------------------------|--|
| 274000 | من حـ/ الاستثمارات في شركة الأمل | |
| 274000 | إلى حـ/ النقدية | |

تسجيل التوزيعات :

| | | |
|-------|--|--|
| 40000 | من حـ/ النقدية | |
| 40000 | إلى حـ/ الاستثمارات في شركة الأمل (0,4 x 100000) | |

تسجيل نصيب الشركة في الأرباح لسنة 1993 :

| | | |
|--------|--|--------|
| 100000 | من حـ/ الاستثمارات في شركة الأمل | 100000 |
| | إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (250000 x 0,4) | |

تسجيل استهلاك المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية :

| | | |
|-------|-----------------------------------|-------|
| 10000 | من حـ/ إيرادات الاستثمارات | 10000 |
| | إلى حـ/ الاستثمارات في شركة الأمل | |

ويلاحظ أنه في نهاية سنة 1993 يجب إظهار القوائم المالية المقارنة لسنة 1992، 1993 بعد تعديل القوائم الخاصة لسنة 1992 ، كما لو كانت طريقة الملكية طبقت من سنة 1992 . وبالتالي فإن إيرادات الاستثمارات وحساب الاستثمارات في شركة الأمل يظهران كالتالي :

| السنة | حـ/ إيرادات الاستثمارات | حـ/ الاستثمارات في الأمل |
|-------|-------------------------|--------------------------|
| 1992 | 19000 | 78000 |
| 1993 | 90000 | 402000 |

وقد تم تحديد هذا المبلغ كالتالي :

أولاً : سنة 1992 :

إيرادات الاستثمارات :

الربح المحقق بواسطة شركة الأمل

نصيب شركة النور فيه 10٪)

يطرح :

استهلاك المبلغ الزائد في قيمة المعدات (10000 + 5 سنوات)

210000
=====

21000

2000

=====

19000

الاستثمارات في شركة الأمل :

| | |
|--------------|---------------------------|
| 70000 | التكلفة |
| 19000 | يضاف، إيرادات الاستثمارات |
| 111000 | يطرح، التوزيعات المستلمة |
| <u>78000</u> | |

ثانياً: سنة 1993 :

إيرادات الاستثمارات :

| | |
|---------------|--------------------------------|
| 250000 | الربح المحقق بواسطة شركة الأمل |
| <u>100000</u> | نصيب شركة النور فيه (17.40) |
| | يطرح: |

2000 استهلاك الزيادة في المعدات سنة 1992

6000 (4 + 24000) استهلاك الزيادة في المعدات 1993

| | | |
|--------------|-------------|---------------------------------|
| 10000 | <u>2000</u> | (20 + 40000) استهلاك شهرة المحل |
| <u>90000</u> | | |

الاستثمارات في شركة الأمل :

| | |
|---------------|---|
| 78000 | الرصيد في أول سنة 1993 |
| 274000 | يضاف، تكلفة شراء 30 % اضافية من الأسهم |
| 90000 | يضاف، إيرادات الاستثمارات |
| 140000 | يطرح، نصيب الشركة من التوزيعات (0.4 × 100000) |
| <u>402000</u> | |

أسئلة وتمارين الفصل الثاني

الأسئلة:

- 1- ما هي المعايير التي تستخدم لتحديد طريقة المحاسبة المناسبة للاستثمارات طويلة الأجل في الاسهم؟
- 2- اشترت إحدى الشركات 25 % من اسهم إحدى الشركات الأخرى، فما هي الظروف التي تجعل الشركة المشترية لا تستخدم طريقة الملكية للمحاسبة عن هذه الاستثمارات؟
- 3- تحتفظ الشركة (أ) بملكية في اسهم الشركة (ب) بنسبة تسمح بتطبيق طريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات، فما هي العمليات التي تحدث في الشركة (ب) وتؤدي إلى إحداث تغيرات في رصيد الاستثمارات المسجل بدفاتر الشركة (أ)؟
- 4- رغم أن طريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات تعتبر من المبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فإنها تثير بعض المشاكل النظرية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات - اشرح هذه المشاكل.
- 5- ما هي الاجراءات المحاسبية الواجب أن تتبعها الشركة المستثمرة عندما تزيد نسبة استثماراتها في الشركة المستثمر فيها بحيث تؤدي الى التحول من طريقة التكلفة إلى طريقة الملكية.

التمارين:

- 1- تمتلك الشركة (س) 40 % من اسهم الشركة (ص) . وفي خلال سنة 1995 ، حققت الشركة (ص) ارباحا بمقدار 100000 جنيه ودفعت توزيعات بمقدار 10000 جنيه . وقد تم تسجيل العمليات المرتبطة بهذه الاستثمارات في دفاتر الشركة (س) باستخدام طريقة التكلفة بدلا من طريقة الملكية، فما

هو اثر تلك المعالجة على حساب الاستثمارات وصافى الأرباح فى دفاتر الشركة (س) .

(2) فى أول يناير سنة 1995، دفعت الشركة (أ) 120000 جنيه مقابل 40000 سهم من اسهم الشركة (ب) والتي تمثل 25 % من كامل اسهم الشركة (ب) وقد تبين أن الشركة (أ) لها القدرة على التأثير المعنوى على الشركة (ب) .

وقد استلمت الشركة (أ) توزيعات 3 جنيه لكل سهم من اسهم الشركة (ب) . وقد سجلت الشركة (ب) صافى أرباحا عن سنة 1995 بمبلغ 640000 جنيه فما هو رصيد الاستثمارات فى الشركة (ب) فى دفاتر الشركة (أ) فى 31 ديسمبر 1995 ؟

(3) فى يناير سنة 1994، اشترت الشركة (ك) 20 % من اسهم (م) المصدرة بمبلغ 800000 جنيه. وقد هيا هذا الشراء للشركة (ك) امكانية التأثير المعنوى على الشركة (م)، وكانت القيمة الدفترية للاسهم المشتراه بمبلغ 600000 جنيه، وكانت الزيادة فى سعر الشراء عن القيمة الدفترية راجعة الى انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لأخذ الأصول غير الملموسة فى دفاتر الشركة (م) والتي تبلغ الحياه الباقية له 10 سنوات.

فى نهاية 1994 حققت الشركة (م) أرباحا قدرها 180000 جنيه ودفعت توزيعات مبلغ 40000 جنيه للاسهم العادية. ما هى القيمة التى تظهر بها حساب الاستثمارات فى الاسهم فى سجلات الشركة (ك) فى 31 ديسمبر 1994 .

(4) فى أول يناير سنة 1994 اشترت شركة القاهرة 40 % من اجمالى اسهم شركة الاسكندرية والبالغة 300000 سهم بمبلغ 1800000 جنيه دفعت نقداً. وقد بلغت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة الاسكندرية 1400000 جنيه

وتتبع شركة القاهرة سياسة محاسبية لاستهلاك هذه المحل على مدى 40 عاما. وقد تحقق لشركة القاهرة امكانية التأثير المعنوى على شركة الاسكندرية وقد حققت شركة الاسكندرية ارباحا صافية عن سنة 1994 بلغت 600000 جنيه ودفعت توزيعات للمساهمين بمبلغ 325000 جنيه. فما هي الايرادات الواجب أن تسجلها شركة القاهرة عن استثماراتاتها في شركة الاسكندرية عن سنة 1994.

(5) دفعت شركة الوادى مبلغ 130000 جنيه مقابل شراء 40% من الاسهم العادية لشركة النيل كاستثمارات طويلة الأجل فى أول يناير سنة 1994. وفى هذا التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة النيل 300000 جنيه. وفى خلال سنة 1994 حققت شركة النيل صافى أرباح قدرها 60000 جنيه ودفعت توزيعات بمقدار 15000 جنيه. والمطلوب:

اجراء القيود الخاصة بالشراء للاستثمارات واثر عمليات شركة النيل على رصيد الاستثمارات فى دفاتر شركة الوادى خلال سنة 1994.

(6) قامت شركة النحاس الصناعية بشراء 25% من اسهم شركة القصدير بمبلغ 115000 نقدا وذلك فى أول يناير سنة 1993. وقد تقرر المحاسبة عن هذه الاستثمارات بطريقة الملكية. وفى تاريخ الشراء، كانت القيمة الدفترية (والقيمة السوقية) لصافى أصول شركة القصدير 300000 جنيه وقد قررت شركة النحاس تخصيص الزيادة فى القيمة المدفوعة عن القيمة الدفترية للأسهم لشهرة المحل وقدرت حياتها الانتاجية بـ 40 سنة.

وفى خلال سنة 1993 حققت الشركة ارباحا مقدار 50000 جنيه كما استلمت شركة النحاس الصناعية توزيعات من شركة القصدير بـ 5000 جنيه والمطلوب.

تسجيل العمليات السابقة فى دفاتر شركة النحاس الصناعية.

(7) قامت الشركة الغزل التى تستخدم طريقة الملكية للمحاسبة عن

الاستثمارات فى الاسهم واللى تملك 40 ٪ من اسهم شركة النسيج التى حققت ارباح بمبلغ 20000 جنيه ودفعت توزيعات بمبلغ 5000 جنيه باجراء القيود الآتية بدفاترها.

2000 من حـ / النقدية

2000 إلى حـ / إيرادات التوزيعات

فهل هذا القيد يعكس الاجراء المحاسبى الصحيح لطريقة الملكية ؟ وما هو أثر هذا الخطأ إن وجد على رصيد حساب الاستثمارات فى دفاتر شركة الغزل.

(8) فى أول يناير سنة 1994 قامت شركة الوادى بشراء 30 ٪ من الأسهم المصدرة لشركة النيل بمبلغ 258000 جنيه. وقد قامت شركة الوادى بالمحاسبة عن هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الملكية. وفى تاريخ شراء الاسهم، كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة النيل تبلغ 620000 جنيه. وكانت الزيادة فى تكلفة الاستثمارات عن صافى القيمة الدفترية المقابلة لها نتيجة شهرة المحل قدرت حياتها بـ 40 سنة. وقد كانت أرباح شركة النيل فى 31 ديسمبر 1994 مبلغ 180000 جنيه. وخلال سنة 1994 قامت شركة النيل بتوزيعات نقدية بمبلغ 20000 جنيه.

والمطلوب:

تسجيل العمليات السابقة فى دفاتر شركة الوادى مع بيان قيمة الاستثمارات التى تظهر بالميزانية العمومية لشركة الوادى فى 31 ديسمبر 1994.

(9) فى أول سبتمبر سنة 1993 قامت الشركة العالمية بشراء 200000 سهم تمثل 45 ٪ من الاسهم المصدرة للشركة الدولية. وكنتيجة لذلك فإن الشركة

العالمية كان لها تأثيراً معنوياً على السياسات المالية والتشغيلية للشركة الدولية . وقد قامت الشركة العالمية بتسجيل شهرة محل بمبلغ 500000 جنيه في تاريخ الشراء .

وفي أول ديسمبر 1994 قامت الشركة العالمية بشراء 300000 سهم تمثل 30 % من الأسهم المصدرة للشركة العربية بمبلغ 2500000 جنيه وكانت حقوق الملكية للشركة العربية في الميزانية العمومية في تاريخ الشراء كالتالي:

| | |
|--------------------------------------|----------|
| اسهم عادية (قيمة اسمية 2 جنيه للسهم) | 20000000 |
| علاوة اصدار الأسهم | 10000000 |
| الأرباح المحتجزة | 40000000 |
| | <hr/> |
| | 70000000 |
| | <hr/> |

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في تاريخ الشراء كانت القيمة السوقية للآلات والمعدات للشركة العربية 3800,000 جنيه بينما كانت القيمة الدفترية لها تبلغ 3,500,000 جنيه بينما كانت القيمة السوقية تعادل القيمة الدفترية لبقية الأصول والخصوم . وكنتيجة لذلك فإن الشركة العالمية كانت لها تأثيراً معنوياً على السياسات المالية والتشغيلية للشركة العربية .

بافتراض أن الحياه الإنتاجية للأصول غير الملموسة تبلغ 40 سنة المطلوب: إعداد جدول لحساب شهرة المحل والاستهلاك الخاص بها عن سنة 1994 وكذلك مجمع الاستهلاك لشهرة المحل في 94 112 131 .

(10) في أول يناير سنة 1994 قامت شركة النصر بدفع مبلغ 700000 جنيه مقابل شراء 10000 سهم من اسهم شركة الفتح والتي تمثل 10 % من الأسهم التي لها حق التصويت . وفي هذا التاريخ كان صافي الأصول

لشركة الفتح 600000 جنيه. وكانت القيمة السوقية لكافة الأصول والخصوم لشركة الفتح معادلة للقيمة الدفترية لها. ولم يكن لشركة النصر القدرة على التأثير معنويا على السياسات المالية والتشغيلية لشركة الفتح. وقد تسلمت شركة النصر 90 قرشا عن كل سهم من الأسهم التي تملكها في شركة الفتح في أول أكتوبر سنة 1994. وقد سجلت شركة الفتح أرباحا صافية مقدارها 400000 جنيه عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994.

وفي أول يوليو 1995 دفعت شركة النصر مبلغ 2,300,000 جنيه مقابل 30000 سهم اضافية من اسهم شركة الفتح والتي تمثل 30% من الأسهم المصدرة لها. وكانت القيمة السوقية للأصول للخصوم لشركة الفتح مقابل القيمة الدفترية البالغة 6500000 جنيه كنتيجة لهذا الشراء فإن شركة النصر أصبحت لها التأثير المعنوي على شركة الفتح. وقد تسلمت شركة النصر توزيعات ادا جنيه عن كل سهم في شركة الفتح في أول ابريل و 35 جنيه لكل سهم في أول أكتوبر. وقد سجلت شركة الفتح صافي ربح قدره 500 000 جنيه عن السنة المنتهية في ديسمبر 1995، 200000 جنيه عن الـ 6 شهور المنتهية في 31 ديسمبر 1995، وتقوم شركة النصر باستهلاك شهرة المحل على مدى 40 سنة.

والمطلوب:

1- اعداد جدول بين الربح والخسارة عن السنة المنتهية في 1994/12/31 والتي يجب تسجيلها في دفاتر شركة النصر عن استثماراتها في شركة الفتح وذلك في قوائمها المالية التي تنشرها في مارس 1995.

2- في مارس 1996 قامت شركة النصر بإصدار قوائمها المالية المقارنة لسنة 1994، 1995. المطلوب إعداد جدول يوضح الربح أو الخسارة عن السنة المنتهية في 31/12/94، 95 والتي يجب تسجيلها في شركة النصر عن استثماراتها في الفتح.

(١١) فى أول يوليو سنة ١٩٩٣ قامت شركة وليد بشراء ٣٠ ٠٠٠ سهم من الأسهم المصدرة لشركة محمود بسعر ٢٣ جنيه للسهم.

وقد مكن هذا الشراء شركة وليد من ملكية ٢٥ ٪ من أسهم شركة محمود واعطتها قدرة تأثير معنوى على سياساتها المالية والتشغيلية.

وفى أول يوليو سنة ١٩٩٣ فإن شركة محمود كانت لديها أصول بقيمة دفترية تبلغ ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه وخصوم بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه وفى هذا الوقت، كان لشركة محمود أصول قيمتها السوقية أعلى من القيمة الدفترية لها بمبلغ ١٢٠ ٠٠٠ جنيه بينما كانت الأراضى بقيمة سوقية مرتفعة عن قيمتها الدفترية بمبلغ ١٦٠ ٠٠٠ جنيه وقد قدرت حياة الآلات - ٨ سنوات دون خردة.

وقد تقرر استهلاك الشهرة الناتجة من الشراء على مدى ١٥ سنوات. والاستهلاك بحسب بواسطة القسط الثابت.

وقد جرت شركة محمود على دفع توزيعات ٥٠ قرشا عن كل سهم فى أول ابريل وأول اكتوبر. وقد سجلت شركة محمود صافى أرباح حققتها بانتظام خلال السنوات كالتالى:

١٩٩٣ ٣١٠ ٠٠٠ جنيه

١٩٩٤ ٣٥٠ ٠٠٠ جنيه

١٩٩٥ ٣٦٠ ٠٠٠ جنيه

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة وليد باعت مخزون تكلفة ٩٠ ٠٠٠ جنيه إلى شركة محمود بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ جنيه ١٩٩٤. وقد اعادت شركة محمود ما قيمته ٨٠ ٠٠٠ جنيه من هذا المخزون خلال سنة ١٩٩٤ وباعت الباقي ٧٠ ٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٥.

والمطلوب:

١- اعداد جدول لحساب الدخل الواجب تسجيله بدفاتر شركة وليد عن استثمارات في شركة محمود عن كل سنة من السنوات الثلاث. وكذلك (حساب رصيد الاستثمارات في 13/12/1995).

2- تعد شركة الفلاح قوائمها المالية في 30 يونيو من كل عام. وقد استثمرت اموالها في عدة شركات أخرى - وفي يونيو 1992 كان رصيد الاستثمارات طريقة الأجل 770600 جنيه وهي التكلفة الإجمالية للأسهم المشتراه ناقصا تكلفة الإسهام المباعة. وترغب الشركة في تعديل حساب الاستثمارات بها لقياس طريقة الملكية. وكانت بيانات هذه الاستثمارات كالآتي:

الاستثمارات في

| شركة (أ) | شركة (ب) | شركة (جـ) | |
|--------------|---------------|----------------|---------------------------|
| <u>3000</u> | <u>32000</u> | <u>100 000</u> | عدد الاسهم المصدرة |
| 300 | 8000 | 30 000 | عدد الاسهم المشتراه (أ) |
| 800 | | | (ب) |
| أول يوليو 89 | 30 يونيو 1990 | 30 يونيو 91 | تاريخ الشراء (أ) |
| أول يوليو 91 | | | (ب) |
| 49400 | 46000 | 670 000 | تكلفة الاسهم المشتراه (أ) |
| 142 000 | | | (ب) |

| الميزانية العمومية | أول يوليو سنة 91 | 30 يونيو 90 | 30 يونيو 91 |
|--------------------------------|------------------|-------------|-------------|
| الأصول المتداولة | | | |
| الأصول الثابتة (بعد الاستهلاك) | 362000 | 39600 | 994500 |
| حق الاختراع (بعد الاستهلاك) | 1638000 | 716400 | 3300 000 |
| | — | — | 148500 |
| | 2000000 | 756000 | 4443000 |
| الخصوم ورأس المال | | | |
| الخصوم | 1500000 | 572000 | 2494500 |
| أسهم عادية | 260000 | 80000 | 1400000 |
| أرباح محتجزة | 240000 | 104000 | 548500 |
| | 2000000 | 756 000 | 4443000 |
| التغير في الأسهم العادية | | | |
| منذ 89/17 // | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| متوسط حياة الأصول الثابتة | | | |
| في تاريخ الميزانية | 12 سنة | 9 سنوات | 22 سنة |
| تحليل الأرباح المحتجزة: | | | |
| رصيد 89/17 // | 234000 | | |
| صافي الربح 89/17 // | | | |
| 90/6/30 | 53400 | | |
| توزيعات 90/14 // | (51000) | | |

| | | | |
|----------------------|---------|---------|----------|
| رصيد 90/6/30 | 236400 | 104 000 | |
| صافي دخل (خسارة) | | | |
| 90/7/91 حتى 91/6/30 | 55600 | (2000) | |
| توزيعات 91/4/91 | (52000) | | |
| رصيد 91/6/30 | 240 000 | 102000 | 548500 |
| رصيد 1991/6/30 | 240000 | | |
| صافي الربح 1991/7/91 | | | |
| حتى 1992/6/30 | 25000 | 18000 | 330000 |
| توزيعات مدفوعة | | | |
| 1991/12/28 | | | |
| 1992/6/91 | | (5600) | (150000) |
| رصيد 1992/6/30 | 265000 | 114400 | 7285000 |

وقد اشترت شركة الفلاح اسهم الشركة (أ) بسبب إرتفاع العائد المتوقع على الاستثمارات. أما عمليات الشراء التالية كلها فقد تمت لمباشرة التأثير المعنوي على هذه الشركات.

وفي ديسمبر 1991 فإن تغير ظروف السوق دعت شركة الفلاح لإعادة تقييم علاقتها بالشركة (ب). وفي 31 ديسمبر 1991 باعت شركة الفلاح 6400 سهم من

أسهم الشركة (ب) بسعر 54400 جنيه وبالنسبة للشركة (أ)، (ب) فإن القيمة السوقية للأصول لم تختلف اختلافا معنويا عن القيمة الدفترية كما تظهر في الميزانية العمومية. أما بالنسبة للشركة (ج) فإن القيمة السوقية 300000 جنيه والحياه الباقية 15 سنة كما في 30 يونيو 1991.

وفي 30 يونيو 1992 تضمن المخزون لشركة الفلاح 48600 جنيه مشتريات من الشركة (ج) خلال مايو ويونيو بـ 20 % هامش ربح فوق التكلفة للشركة (ح).
والمطلوب:

اعداد قائمة لاطهار الاستثمارات في 30 يونيو 1992 ودخل هذه الاستثمارات كل عام من الاعوام الثلاثة. علما بأن شهرة المحل تستهلك على مدار 40 سنة.

ملاحظة:

يمكنك (بعد اعداد العمليات الحسابية اللازمة) تنظم اجابتك في الجدول الآتي:

| ح/ الإستثمار | دخل الاستثمارات في 30 يونيو | | | الحسابات الأجرى |
|----------------------------------|-----------------------------|----|----|-------------------|
| الشركة (أ) الشركة (ب) الشركة (ج) | 1990 | 91 | 92 | القيمة اسم الحساب |
| | | | | |

الأسئلة التالية مأخوذة من امتحانات معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا (CAA)

السؤال الأول :

في 3 يناير 1993 ، اشترت الشركة (أ) 20 % من الاسهم المصدرة للشركة (ب) بمبلغ 700,000 جنيه وقد أعطى هذا الاستثمار للشركة (أ) القدرة على التأثير المعنوى على الشركة (ب) وقد كانت القيمة الدفترية للأسهم المصدرة

600,000 جنيه وقد كانت هناك زيادة في تكلفة الاستثمارات عن القيمة الدفترية ترجع إلى أصول غير ملموسة كانت ظاهرة بأقل من قيمتها في ميزانية الشركة (ب) وكانت حياتها الانتاجية المتبقية 10 سنوات . وفي نهاية سنة 1993 فإن الشركة (ب) حققت ارباح مقدارها 180,000 جنيه وقامت الشركة (ب) بتوزيعات نقدية في نفس السنة بمقدار 60000 جنيه . في 31 ديسمبر 1993 فإن القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة (ب) كما تظهر في ميزانية الشركة (أ) يجب أن تكون:

| | |
|------------------|------------------|
| (أ) 678,000 جنيه | (ب) 690,000 جنيه |
| (ج) 700,000 جنيه | (د) 714,000 جنيه |

السؤال الثاني

في أول يوليو 1993 اشترت شركة الأهلي 20 % من اسهم شركة القناة المصدرة بمبلغ 400,000 جنيه عندما كانت القيمة السوقية لصافي أصول شركة القناة 2,000,000 جنيه . ولم يكن لشركة الأهلي تأثيراً معنوياً على السياسات التشغيلية والمالية لشركة القناة . وكانت البيانات التالية تتعلق بشركة القناة عن سنة 1993 :

| 12 شهر المنتهية في | الـ 6 شهر المنتهية في | |
|--------------------|-----------------------|-----------------------------|
| 1993 /12 /31 | 93 /12 /31 | |
| 300000 جنيه | 160,000 جنيه | صافي الربح |
| 190000 جنيه | 100,000 جنيه | التوزيعات المعلنة والمدفوعة |

ما هو دخل الاستثمارات في شركة القناة الواجب أن يظهر في دفاتر شركة الأهلي في 1993 /12 /31 :

(أ) 20000 جنيه

(ب) 32,000 جنيه

(ج) 38000 جنيه

(د) 60,000 جنيه

السؤال الثالث :

في أول يناير 1993 ، أشتريت شركة الاتحاد 25٪ من أسهم شركة الأولمبي ولم يكن هناك أى شهره محل نتجت عن عملية الشراء وتحسب شركة الاتحاد عن هذه الاستثمارات بطريقة الملكية وكان رصيد حساب الاستثمارات في دفاتر شركة الاتحاد في 31 / 12 / 1993 190000 جنيه . وقد حققت شركة الأولمبي صافى ربح عن السنة المنتهية في 31 / 12 / 1993 120000 جنيه . ودفعت توزيعات نقدية مقدارها 48000 جنيه خلال سنة 1993 . ما هو المبلغ الذى دفعته شركة الاتحاد في سبيل شراء هذه الأسهم في شركة الأولمبي ؟

(أ) 172,000 جنيه

(ب) 202,000 جنيه

(ج) 208,000 جنيه

(د) 232,000 جنيه

السؤال الرابع :

في 2 يناير 1991 ، أشتريت شركة طنطا 30٪ من اسهم شركة المحلة المصدرة بمبلغ 258,000 جنيه . وتستخدم شركة طنطا طريقة الملكية للمحاسبة عن هذه الاستثمارات . وفي تاريخ الشراء كانت القيمة الدفترية والقيمة السوقية لصافى أصول شركة المحلة 620,000 جنيه . وقد كانت الحياة الانتاجية المقدرة لشهرة المحل الناتجة من زيادة تكلفة الاستثمارات على قيمتها السوقية 40 سنة ، وقد كان صافى الربح لشركة المحلة عن سنة 1991 180,000 جنيه . ومن خلال سنة 1991 فإن شركة المحلة اعلنت وسددت توزيعات نقدية مقدارها 20,000 جنيه .

في 31 ديسمبر 1991 ، فإن شركة طنطا يجب أن تظهر استثماراتها في شركة المحلة بمبلغ :

(أ) 234,000 جنيه

(ب) 258,000 جنيه

(ج) 304,200 جنيه

(د) 306,000 جنيه

السؤال الخامس :

فى أول يناير ١٩٩٠ ، دفعت شركة الوادى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة النيل العادية بما يمثل ١٥ ٪ من أسهم شركة النيل . وقد سددت شركة النيل توزيعات ١ جنيه لكل سهم من أسهمها العادية خلال سنة ١٩٩٠ . وقد كان صافى الربح الذى حققته شركة النيل ١٣٠,٠٠٠ جنيه للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ . فما هى قيمة الاستثمارات فى شركة النيل كما تظهر فى دفاتر شركة الوادى فى ١٢/٣١/١٩٩٠ :

(أ) ١٤٠,٠٠٠ جنيه

(ب) ١٥٠,٠٠٠ جنيه

(ج) ١٥٩,٥٠٠ جنيه

(د) ١٦٩,٥٠٠ جنيه

السؤال السادس :

فى أول يناير ١٩٩١ دفعت شركة أيمن ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٠,٠٠٠ سهم من أسهم شركة مدحت والتي تمثل ١٠ ٪ من حقوق الملكية لشركة مدحت . وفى هذا التاريخ كان صافى أصول شركة مدحت ٦٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد كانت القيمة السوقية لأصول والتزامات شركة مدحت تعادل قيمتها الدفترية . ولم يكن لشركة أيمن تأثير معنوى على شركة مدحت . وقد تسلمت شركة أيمن ٩٠ قرشاً عن كل سهم من أسهم شركة مدحت كتوزيعات نقدية وذلك فى أول أكتوبر ١٩٩١ . وكان صافى الربح الذى حققته شركة مدحت عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفى أول يوليو ١٩٩٢ دفعت شركة أيمن ٢٣٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٣٠,٠٠٠ سهم أضافى من أسهم شركة مدحت والتي تمثل ٣٠ ٪ من أسهم شركة مدحت

وكانت القيمة السوقية لكافة أصول والتزامات شركة مدحت في هذا التاريخ تعادل قيمتها الدفترية بمبلغ 6500.000 جنيه . وكننتجة لهذه العمليات ، فإن شركة أيمن استطاعت تحقيق التأثير المعنوى على شركة مدحت . واستلمت شركة أيمن 1.1 جنيه عن كل سهم من اسمهما في شركة مدحت في أول ابريل 1992 و 1.35 جنيه عن كل سهم في أول اكتوبر 1992 كتوزيعات نقدية . وقد حققت شركة مدحت صافى ارباح قدرها 500,000 جنيه عن السنة المنتهية في 31 /12 /1992 . 200000 جنيه عن السنة شهور المنتهية في 31 ديسمبر 1992 وتستهلك شركة أيمن شهرة المحل على مدى 40 سنة .

والمطلوب :

- 1- بين الربح أو الخسارة من الاستثمارات في شركة مدحت والذي يجب أن تسجله شركة أيمن في دفاترها عن السنة المنتهية في 31 /12 /1991 .
- 2- خلال مارس 1993 قامت شركة أيمن بإعداد قوائم مالية مقارنة لسنتى 1991، 1992 والمطلوب اظهار الربح والخسارة من الاستثمارات في شركة مدحت والواجب أن يظهر في هذه القوائم المقارنة .

الفصل الثالث

تجميع القوائم المالية في تاريخ الشراء

بينما في الفصل السابق أنه عندما تشتري شركة ما أغلبية الأسهم التي لها حق التصويت (أكثر من 50 %) في شركة أخرى مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة، فإن الأمر يستدعي تجميع القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة لها حتى يتم تقديم معلومات كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن نتائج العمليات والمركز المالي للشركات القابضة والتابعة كما لو كانت شركة واحدة. وفي هذه الحالة فإن المحاسب يهتم بالمحتوى الإقتصادي للقوائم المالية Substance أكثر من اهتمامه بالشكل Form. فرغم أن هذه الوحدات الإقتصادية لها شخصيتها القانونية المستقلة إلا أنهما يكونا معا وحدة إقتصادية واحدة لخضوع الشركات التابعة للسيطرة الإقتصادية الكاملة للشركة القابضة. وبالتالي فإن الشركة القابضة والشركة أو الشركات التابعة لها تظهر في القوائم الموحدة كما لو كانت أقسام وفروع لشركة واحدة⁽¹⁾. وبالتالي فإنه يفترض أن القوائم المالية المجمعة تقدم معلومات أكثر فائدة عن القوائم المالية المنفردة لكل شركة على حدة. وقد قرر الرأي المحاسبي رقم 16 لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي أن نسبة الملكية عندما تكون أكثر من 50 % تعتبر مؤشرا لأن الشركة القابضة لها سيطرة كاملة على عمليات الشركة التابعة بما فيها عملية اتخاذ القرارات. ولكن هذه النسبة تعتبر استرشادية فقط ويجب توفر بعض المؤشرات الأخرى التي تؤكد استمرارية هذه السيطرة وعدم تواجدها بصفة مؤقتة. فقد تشتري شركة ما أغلبية الأسهم في شركة أخرى بصفة مؤقتة لتسهيل إنهاء معاملات أخرى. كما أن الشركة التابعة قد تكون في موقف مالي صعب مما يؤدي إلى ضعف سيطرة الملاك بما فيها الشركة القابضة عليها.

(1) Accounting Principles Board, Statement No.4, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises, New York, AICPA, 1970.

كما أن الشركات التابعة التي تعمل في بلاد أخرى غير البلد الخاصة بالشركة القابضة قد تكون مقيدة بالقوانين الخاصة بالبلاد الأجنبية مما يضعف سيطرة الشركة القابضة حتى مع احتفاظها بأغلبية الأسهم. وكل هذه النشـر--- يجب أن تقيم لتحديد ما اذا كان تجميع القوائم المالية ضرورة أم لا. ومن العوامل الأخرى التي قد تفقد تجميع القوائم المالية معناه، عندما تعمل القابضة والتابعة في نوعين مختلفين تماما من النشاط فقد يمتلك أحد البنوك (نشاط مالي) أغلبية الأسهم في شركة صناعية (نشاط صناعي) مما يؤدي إلى عدم جدوى تجميع القوائم لأنشطة مختلفة تماما. ولذلك فإنه بعد تقييم هذه الظروف فإن الشركة القابضة يجب أن تحدد ما اذا كان تجميع القوائم المالية ضروري أم لا مع الإفصاح عن أسباب عدم التجميع والإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة⁽¹⁾.

وعند تجميع القوائم المالية. يجب التأكيد على أن السجلات المحاسبية للشركة القابضة والشركة أو الشركات التابعة تكون منفصلة تماما. ولذلك فإن الأمر يستدعى إعداد ما يسمى بورقة العمل Working Paper والتي يتم فيها استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة والتي اذا جمعت فسيحدث ازدواج في التسجيل المحاسبى فى القوائم المالية مما يؤدي إلى تضخم بعض الأرقام بهذه القوائم وعدم اظهارها للمركز المالى الحقيقى للشركة القابضة وشركاتها التابعة.

تجميع القوائم المالية فى تاريخ الشراء

اتباع طريقة الشراء للمحاسبة عن شراء الأسهم:

عند تجميع القوائم المالية، فإن الإستثمارات الظاهرة فى حسابات الشركة

Accounting Principles Board, Openion No.22, Disclosure of (1)
Accounting Policies, New York, AICPA, 1972.

القابضة تسجل بالقيمة المدفوعة في سبيل الحصول على الأسهم للشركة التابعة والتي قد تكون أكثر أو أقل من القيمة الدفترية للأصول والخصوم للشركة التابعة مما يؤدي إلى ظهور شهرة محل موجبة أو سالبة كما بينا سابقا عند الكلام عن الاندماج مع تصفية الشركة المشتراه. ولبيان كيفية تجميع القوائم في كلتا الحالتين سنفترض المثال التالي:

في أول يناير ١٩٩٢ اشترت الشركة (ق) كافة الأسهم العادية لشركة (ت)، وقد شُهرت الميزانية العمومية في أول يناير ١٩٩٢ قبل الشراء مباشرة.

الشركة (ق)

| الميزانية العمومية في أول يناير ١٩٩٢ | | الأصول |
|--------------------------------------|---------|---|
| 400000 | | النقدية والمدنيين |
| 300000 | | المخزون |
| | 2000000 | المباني والمعدات |
| 1150000 | 850000 | - مجمع الاستهلاك |
| <u>1850000</u> | | إجمالي الأصول |
| <u><u>1850000</u></u> | | الخصوم وحقوق الملكية |
| 200000 | | دائنين |
| 150000 | | أوراق دفع |
| 750000 | | أسهم عادية |
| | | (150000 سهم، القيمة الاسمية 5 جنيه للسهم) |
| 450000 | | علاوة الإصدار |
| 300000 | | الأرباح المحتجزة |
| | | <u><u>1850000</u></u> |

الشركة (ت)

الميزانية العمومية في أول يناير 1992

| الأصول | | |
|----------------------|---------------------------|---------------|
| 50000 | النقدية والمدينين | |
| 125000 | المخزون السلعي | |
| 500000 | المباني والمعدات | |
| 400000 | مجمع الاستهلاك | <u>100000</u> |
| <u>575000</u> | إجمالي الأصول | |
| الخصوم وحقوق الملكية | | |
| 100000 | خصوم متداولة | |
| 250000 | سندات 5% | |
| 50000 | أسهم رأس المال | |
| | (قيمة اسمية للسهم 2 جنيه) | |
| 62500 | علاوة الإصدار | |
| 112500 | الأرباح المحتجزة | |
| <u>575000</u> | إجمالي الخصوم ورأس المال | |

أ- تكلفة الإستثمارات في الشركة القابضة تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة.

لأن الشركة (ق) اشترت كافة أسهم الشركة (ت) عن طريق إصدار 30000 سهم من أسهمها العادية وتبلغ القيمة السوقية للسهم الواحد 7.5 جنيه.

في أول يناير تجرى الشركة (ق) هذا القيد في دفاترها:

| | | |
|--------|--|-------------|
| 225000 | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ت) | إلى مذكورين |
| | حـ/ الاسهم العادية (5 x 30000) | |
| 150000 | حـ/ علاوة الاصدار (2.5 x 30000) | |
| 75000 | تسجيل اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة مقابل كامل الأسهم العادية للشركة (ت). | |

ويفترض في هذه الحالة أن القيمة السوقية لأصول والتزامات الشركة (ت) تعادل قيمتها الدفترية ولذلك فإن تكلفة الإستثمارات تعادل القيمة الدفترية للشركة (ت). وفي هذه الحالة، فإنه لإعداد الميزانية العمومية المجمعة بعد الشراء مباشرة يجب استبعاد حساب الإستثمارات في الشركة (ق) مع مايقابلها من حقوق الملكية في الشركة (ت) حتى يمكن تجميع الأصول والخصوم في الشركتين. وفي تاريخ الاندماج يجرى قيد الإستبعاد الآتي^(١).

| | | |
|---------------------------------|--------|--|
| من مذكورين | | |
| حـ/ اسهم رأس المال الشركة (ت) | 50000 | |
| حـ/ علاوة الاصدار الشركة (ت) | 62500 | |
| حـ/ الأرباح المحتجزة للشركة (ت) | 112500 | |
| حـ/ الاستثمارات في الشركة (ت) | 225000 | |

كما تظهر الورقة العمل لإعداد القوائم المالية المجمعة كما يلي:

(١) يجب اعادة التأكيد على أن هذا القيد وقيود الاستبعادات التي تجرى في ورقة العمل والتي سنشرحها بعد ذلك لا تجرى في صلب السجلات المالية بل فقط في ورقة العمل.

ورقة العمل لإعداد الميزانية المجمعة في أول يناير ١٩٩٢
(تكلفة الإستثمارات تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة)

| الأرقام المجمعة | الاستبعادات | | الشركة ت | الشركة ق | الأرصدة |
|--------------------|-------------|--------|-------------|-------------|---------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| 450000 | 11225000 | | 50000 | 400000 | النقدية والمدينين |
| 425000 | | | 125000 | 300000 | المخزون |
| 1550000 | | | 400000 | 1150000 | المباني والمعدات (صافي) |
| | | | | 225000 | الاستثمارات في الشركة (ت) |
| 2425000 | | | 575000 | 2075000 | |
| 300000 | | | 100000 | 200000 | دائنين |
| 150000 | | | | 150000 | أوراق الدفع |
| 250000 | | | 250000 | | سندات |
| 900000 | | 150000 | 50000 | 900000 | أسهم عادية |
| 525000 | | 62500 | 62500 | 525000 | علاوة الامتياز |
| 300000 | | 112500 | 112500 | 300000 | الأرباح المحتجزة |
| 2425000 | | | 575000 | 2075000 | |

ملحوظة:

الأرقام بين قوسين في عمود الاستبعادات تشير إلى أرقام قيود اليومية.
وتظهر الميزانية العمومية المجمعة في تاريخ الشراء ١٩٩٢/١/١ كما يلي (وفقاً
للأرقام الظاهرة في العمود الأخير في ورقة العمل):

الميزانية العمومية المجمعة

للشركة ق،ت

في 1992/1/1

| الأصول | الخصوم وحقوق الملكية |
|-------------------------|----------------------|
| النقدية والمدينين | دائنين |
| 450000 | 300000 |
| المخزون الساعي | أوراق الدفع |
| 425000 | 150000 |
| المباني والمعدات (صافي) | سندات |
| 1550000 | 250000 |
| | أسهم عادية |
| | 900000 |
| | علاوة الاصدار |
| | 525000 |
| | الأرباح المحتجزة |
| | 300000 |
| | 2425000 |
| 2425000 | |

2- تكلفة الإستثمارات في الشركة القابضة تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة.

في الحالة السابقة افترضنا أن تكلفة الإستثمارات تعادل القمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة التابعة وبالتالي فإن جميع الميزانية العمومية للشركتين تم باستبعاد تكلفة الإستثمارات مع حقوق الملكية للشركة (ت) ولكن قد يحدث أن تزيد أو تقل تكلفة الإستثمارات عن القيمة الدفترية للشركة التابعة بسبب إختلاف القيمة السوقية للأصول والخصوم للشركة التابعة عن قيمتها الدفترية. وقد يكون هناك شهرة موجبة أو سالبة كما رأينا عند الكلام عن الاندماج وتصفية الشركة المشتراه.

وبافتراض أن الشركة (ق) في المثال السابق اشترت كامل أسهم الشركة (ت) عن طريق اصدار 30000 سهم من أسهمها وتبلغ القيمة السوقية للسهم الواحد 10 جنيه. وقد قدرت القيمة السوقية للأصول والخصوم للشركة (ت) في أول يناير 1992 كمايلي:

| الأصول | القيمة الدفترية | القيمة السوقية |
|-------------------|-----------------|----------------|
| النقدية والمدينين | 50000 | 50000 |
| المخزون السلعي | 125000 | 200000 |
| المباني والمعدات | 400000 | 320000 |
| | <u>575000</u> | |
| الدائنين | 100000 | 100000 |
| السندات | 250000 | 200000 |
| أسهم عادية | 50000 | |
| علاوة الاصدار | 62500 | |
| الأرباح المحتجزة | 112500 | |
| | <u>575000</u> | |

وفي أول يناير تجرى الشركة (ق) القيد التالي لإثبات شراء الإستثمارات:

| | |
|--------|---|
| 300000 | من حـ / الاستثمارات في الشركة (ت) |
| 150000 | إلى مذكورين |
| 150000 | حـ / الاسهم العادية (الشركة ق) |
| | حـ / علاوة الاصدار (الشركة ق) |
| | تسجيل اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة لشراء كامل أسهم الشركة (ت) . |

ونظراً لأن الشركتين (ق) ، (ت) مستقلتان ومحتفظتان بشخصيتهما المستقلة، فإن الأصول والخصوم في الشركة (ت) تظهران بالقيمة الدفترية لهما مما يؤدي إلى ظهور فرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية للشركة (ت) وهذا الفرق بالزيادة وستطلق عليه علاوة الشراء . Purchase Premium

وحتى يمكن تجميع الميزانية العمومية للشركتين (ق)، (ت) فإنه يجب تخصيص علاوة الشراء على الأصول المختلفة حسب قيمتها السوقية بما فيها شهرة المحل كالآتي:

| | |
|---------------------|------------------------------------|
| 300000 | المبلغ المدفوع - تكلفة الاستثمارات |
| 225000 | القيمة الدفترية للشركة (ت) |
| <u>75000</u> | |
| | تخصص على الأصول كالآتي: |
| | المخزون |
| 75000 | |
| | المباني والمعدات |
| 80000 | |
| | السندات |
| 45000 | |
| <u>30000</u> | القيمة المخصصة لشهرة المحل |
| <u><u>30000</u></u> | |
| 50000 | |
| <u>50000</u> | |

وبالتالي فإن القيد الآتي يجرى بورقة العمل لتعديل قيم الأصول والخصوم لتعكس القيمة السوقية لها.

القيد رقم (1)

| | | |
|---------------------|-------|--|
| من منكرين | | |
| ح/ المخزون | 75000 | |
| ح/ السندات | 50000 | |
| ح/ شهرة المحل | 30000 | |
| إلى منكرين | | |
| ح/ المباني والمعدات | 80000 | |
| ح/ علاوة الشراء | 75000 | |

ثم يجرى القيد في الأتيين في ورقة العمل لاستبعاد حـ / الإستثمارات في الشركة (ت) مع حقوق الملكية للشركة (ت) .

القيد رقم (2)

| | | |
|-------|-------|--|
| 75000 | 75000 | من حـ / علاوة الشراء إلى حـ / الاستثمارات في الشركة (ت) |
|-------|-------|--|

والقيد السابق يؤدي إلى مساواة حـ / الاستثمارات في الشركة (ت) للقيمة الدفترية للشركة (ت) مما يؤدي إلى امكانية استبعاد الإستثمارات والقيمة الدفترية للشركة (ت) بالقيد الثالث الأتي:

القيد رقم (3) :

| | | |
|--------|--|--|
| 50000 | من مذكورين حـ / الأسهم العادية - الشركة (ت) | |
| 62500 | حـ / علاوة الصادر - الشركة (ت) | |
| 112500 | جـ / الأرباح المحتجزة - الشركة (ت) | |
| 225000 | إلى حـ / الاستثمارات في الشركة (ت) | |

وتظهر ورقة العمل لتجميع الميزانية العمومية في هذه الحالة كما يلي:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة في أول يناير ١٩٩٢
تكلفة الإستثمارات تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة

| الأرصدة | الشركة ق | الشركة ت | مدين | دائن | الأرقام المجمعة |
|---------------------------|----------|----------|------------|------------|-----------------|
| النقدية والمدينين | 400000 | 50000 | | | 450000 |
| المخزون | 300000 | 125000 | (1) 75000 | | 500000 |
| المباني والمعدات | 1150000 | 400000 | | (1) 80000 | 1470000 |
| (صافي) | | | (2) 75000 | (1) 75000 | |
| علاوة الشراء | 300000 | | | (2) 75000 | |
| الاستثمارات في الشركة (ت) | | | (1) 30000 | (3) 225000 | 30000 |
| شهرة المحل | 2150000 | 575000 | | | 2450000 |
| الخصوم المتداولة | 200000 | 100000 | | | 300000 |
| أوراق الدفع | 150000 | | | | 150000 |
| سندات | 900000 | 50000 | (1) 50000 | | 200000 |
| أسهم عادية | 600000 | 62500 | (3) 62500 | | 900000 |
| علاوة الاصدار | 300000 | 112500 | (3) 112500 | | 600000 |
| الارباح المحتقة | | | | | 300000 |
| | 2150000 | 575000 | 355000 | 355000 | 2450000 |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة كالآتي:

الشركة (ق) والشركة (ت)

الميزانية العمومية المجمعة

في 1992/1/1

| الأصول | | الخصوم وحقوق الملكية | |
|-------------------------|---------|----------------------|---------|
| النقدية والمدينين | 450000 | الخصوم المتداولة | 300000 |
| المخزون السلعي | 500000 | أوراق الدفع | 150000 |
| المباني والمعدات (صافي) | 1470000 | سندات | 200000 |
| شهرة المحل | 30000 | أسهم عادية | 900000 |
| | | علاوة الإصدار | 600000 |
| | | الأرباح المحتجزة | 300000 |
| | | | 2450000 |
| | 2450000 | | |

ويتضح من الميزانية المجمعة السابقة أن الأصول والالتزامات ظهرت بالقيمة السوقية لها تطبيقاً لطريقة الشراء السابق شرحها في الفصل السابق. كما ظهر الأصل الجديد شهرة المحل والذي سيتم توزيعه هو والمبالغ المخصصة للزيادة أو النقص في الأصول الأخرى على الحياة الإنتاجية المقررة لهم وذلك لأغراض إعداد القوائم المجمعة فقط كما سنرى في الفصل التالي .

3- تكلفة الاستثمارات في الشركة القابضة تقل عن القيمة الدفترية للشركة التابعة.

قد يكون المبلغ المدفوع في سبيل الحصول على أسهم الشركة التابعة يقل عن القيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة وقد يكون السبب في ذلك هو انخفاض القيم السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية أو بسبب وجود شهرة محل سالبة أو كلاهما معاً، وسوف نطلق على هذا الفرق بالنقص بين القيمة

المدفوعة والقيمة الدفترية للشركة التابعة بخضم الشراء Purchase Discount⁽¹⁾

ولشرح كيفية تجميع القوائم في هذه الحالة سنفترض إنه في أول يناير 1993 قررت شركة الإسكندرية شراء كامل أسهم شركة رشيد والتي ظهرت الأرصدة الخاصة بالميزانية العمومية لهما في هذا التاريخ كما يلي:

الميزانية العمومية في أول يناير 1993

| الأصول | الإسكندرية | رشيد | القيمة الدفترية | القيمة السوقية |
|------------------------------|--------------|-------------|-----------------|----------------|
| النقدية والمدينين | 400000 | 50000 | 50000 | 50000 |
| المخزون | 300000 | 125000 | 125000 | 100000 |
| استثمارات طويلة الأجل | 850000 | 150000 | 150000 | 100000 |
| المباني (صافي) | 300000 | 200000 | 200000 | 200000 |
| الأراضي | 600000 | 200000 | 200000 | 300000 |
| | 2450000 | 725000 | | |
| الخصوم وحقوق الملكية: | | | | |
| الدائنين | 200000 | 100000 | 100000 | 100000 |
| السندات | 750000 | 400000 | 400000 | 430000 |
| أسهم عادية | 750000 | 50000 | 50000 | |
| (القيمة الاسمية) | (10 × 75000) | (2 × 25000) | | |
| علاوة الأصدار | 450000 | 62500 | 62500 | |
| الأرباح المحتجزة | 300000 | 112500 | 112500 | |
| | 2450000 | 752000 | | |

(1) رغم الاختلافات في التسميات المعطاه للفروق بالزيادة وبالنقص فقد استعرنا هذه التسميات،

علاوة الشراء عندما يكون الفرق بالزيادة وخضم الشراء عندما يكون الفرق بالنقص من:

Huefner, R. and Largay Advanced Financial Accounting, 1986 .

وقد أصدرت شركة الإسكندرية 10000 سهم من أسهمها العادية وتبلغ القيمة السوقية لكل سهم 19 جنيه، وذلك مقابل 100% من أسهم شركة رشيد وعند الشراء تجرى شركة الإسكندرية القيد التالي:

| | |
|--------|--|
| 190000 | من حـ/ الاستثمارات في شركة رشيد إلى مذكورين |
| 100000 | حـ/ الاسهم العادية - شركة الاسكندرية (10 x 10000) |
| 90000 | حـ/ علاوة الاصدار - شركة الاسكندرية (100000 - 190000) |

والخطوة التالية هي تخصيص خصم الشراء على الأصول والخصوم المختلفة بما فيها شهرة المحل السالبة إن وجدت كما يلي:

| | |
|----------------|----------------------------------|
| 190000 | القيمة المدفوعة |
| 225000 | - القيمة الدفترية لحقوق الملكية |
| <u>(35000)</u> | |
| | تخصص كالتالي: |
| (50000) | استثمارات طويلة الأجل |
| (125000) | المخزون |
| 100000 | الأراضي |
| (5000) | السندات |
| <u>(30000)</u> | |
| | الباقى: يخصص لشهرة المحل السالبة |

وطبقا للرأى رقم 16 لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى فإن مبلغ الشهرة السالبة يجب أن يخفض به الأصول غير المتداولة باستثناء الاستثمارات طويلة الأجل بنسبة القيمة السوقية لكل أصل من الأصول كالتالى:

الأصل القيمة السوقية النسبة القيمة الموزعة القيمة بعد التخفيض

| | | | | |
|---------|---------------|------|-------|---------------|
| المباني | 200000 | % 40 | 12000 | 188000 |
| الأراضي | 300000 | % 60 | 18000 | 282000 |
| | <u>500000</u> | | | <u>470000</u> |

وبعد هذه الخطوة يمكن إعداد ورقة العمل اللازمة لإعداد القوائم المالية المجمعة كالآتي:

القيود الخاصة بورقة العمل:

1- معادلة تكلفة الإستثمارات مع القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة رشيد بالقيد الآتي:

| | | |
|-------|-------|---------------------------------------|
| 35000 | | من حـ/ الاستثمارات في شركة الاسكندرية |
| | 35000 | إلى حـ/ خصم الشراء |

2- تخصيص خصم الشراء على الأصول والخصوم كالآتي:

| | | |
|-------|-------|-----------------------------|
| 82000 | | من مذكورين |
| | | حـ الأراضي |
| 35000 | | حـ/ خصم الشراء |
| | | إلى مذكورين |
| | 25000 | حـ/ المخزون |
| | 50000 | حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل |
| | 12000 | حـ/ المباني |
| | 30000 | حـ/ السندات |

3- استبعاد الإستثمارات في شركة رشيد بالقيد التالي:

| من مذكورين | | |
|---------------------------------------|--------|--------|
| حد/ الأسهم العادية - شركة رشيد | | 50000 |
| حد/ علاوة الصادر - شركة الاسكندرية | | 62500 |
| ج/ الأرباح المحتجزة - شركة الاسكندرية | | 112500 |
| إلى حد/ الاستثمارات في شركة رشيد | 225000 | |

ويلاحظ من ورقة العمل التالية أن الأصول والخصوم الخاصة بشركة رشيد قد جمعت في القوائم المجمعة بقيمتها السوقية وبعد تخفيض الأصول غير المتداولة الأراضي والمباني بشهرة المحل السالبة.

شركة الاسكندرية وشركة رشيد
ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

1993/III

| الأرصدة المجمعة | الاستيعادات | | شركة رشيد | شركة الاسكندرية | الأرصدة |
|--------------------|-------------|-----------|--------------|--------------------|------------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| 450000 | | | 50000 | 400000 | النقدية والمدينين |
| 400000 | (2)25000 | | 125000 | 300000 | المخزون |
| 950000 | (2)50000 | | 150000 | 850000 | استثمارات طويلة الأجل |
| . | (3)225000 | (1)35000 | . | 190000 | استثمارات في شركة الاسكندرية |
| 488000 | (2)12000 | | 200000 | 300000 | المباني (صافي) |
| 882000 | | (1)82000 | 200000 | 600000 | الأراضي |
| . | (1)35000 | (2)35000 | . | . | خصم الشراء |
| 3170000 | | | 725000 | 2640000 | |
| 300000 | | | 100000 | 200000 | الدائنين |
| 180000 | (2)00000 | | 400000 | 750000 | السندات |
| 850000 | | (3)50000 | 50000 | 850000 | أسهم عادية |
| 540000 | | (3)62500 | 62500 | 540000 | علاوة الاصدار |
| 300000 | | (3)112500 | 112500 | 300000 | الارباح المحتجزة |
| 3170000 | | | 725000 | 2640000 | |

تجميع القوائم المالية في تاريخ الشراء:

اتباع طريقة توحيد المصالح للمحاسبة عن شراء الأسهم:

شرحنا في الأمثلة السابقة المواصفات الرئيسية لشراء أغلبية الأسهم في شركة أخرى مع اتباع طريقة الشراء. وإذا توفرت الشروط الخاصة بتطبيق

طريقة توحيد المصالح والتي ذكرناها سابقا ومن أهم هذه الشروط الا تقل نسبة الملكية في الشركة التابعة عن ٩٠ ٪. وقد بينا في الفصل السابق كيفية تطبيق طريقة توحيد أو دمج المصالح مع تصفية الشركة المشتراه أو الشركتين معا وإنشاء شركة جديدة، وبيننا خصائص هذه الطريقة والتي تتلخص في أن القيم المجمعة للأصول والخصوم للشركتين القابضة والتابعة ستكون بالقيم الدفترية الظاهرة بدفاتر الشركتين. كما أنه يتم أخذ الأرباح السابقة لتاريخ الإندماج في الحساب واعتبار أي مصروفات للإندماج بمثابة مصروفات عادية لا يتم رسملتها ولكن تقيد كمصروفات في سجلات الشركة القابضة. والاختلاف الوحيد في هذه الحالة أن كل شركة ستحتفظ بسجلاتها المستقلة مع اعداد ورقة عمل لتجميع القوائم المالية للشركتين القابضة والتابعة. وحتى نوضح كيفية تطبيق هذه الطريقة سنسوق المثال التالي:

في 31 ديسمبر 1992 اتفق المساهمين في كلا من الشركتين (أ)، (ب) عل دمج منكية كلا من الشركتين وحيث توفرت كافة الشروط الخاصة بتطبيق طريقة توحيد المصالح واتفقا على أن تحتفظ كل شركة باستقلالها القانوني وفي تاريخ الإندماج كانت أرصدة الحسابات لكل شركة كما يلي:

| الشركة (أ) | الشركة (ب) | |
|------------|------------|-----------------------|
| 100000 | 20000 | النقدية |
| 60000 | 40000 | استثمارات قصيرة الأجل |
| 140000 | 120000 | المدينين |
| 300000 | 200000 | المخزون |
| 400000 | 220000 | الأراضي |
| 600000 | 200000 | المباني (صافي) |
| 500000 | 200000 | المصروفات |
| 40000 | | الترميزات |
| 2140000 | 1000000 | |

| | | |
|----------------|----------------|--------------------------|
| 40000 | 160000 | الخصوم المتداولة |
| 200000 | 400000 | خصوم طويلة الأجل |
| 200000 | 360000 | أسهم عادية |
| 40000 | 140000 | علاوة اصدار |
| 160000 | 280000 | أرباح محتجزة في ١٩٩٢/١/١ |
| 360000 | 800000 | الإيرادات |
| <u>1000000</u> | <u>2140000</u> | |

وقد تم الاتفاق بين ملاك الشركتين على أن يتم الاندماج بتبادل 16000 سهم عادي من أسهم الشركة (أ) مقابل كامل الشركة (ب). وتبلغ القيمة الاسمية للسهم للشركة (أ) 10 جنيه كما دفعت الشركة (أ) تكاليف شراء تتمثل في أتعاب المحامين والمحاسبين بمبلغ 10000 جنيه وتكاليف اصدار للأسهم 6000 جنيه. كما أن الشركة (ب) قررت التحول من طريقة الاستهلاك المتناقص إلى طريقة القسط الثابت لاستهلاك المباني. والتحول إلى القسط الثابت سوف يخفض مصروفات الاستهلاك لعام 1992 ب 10000 جنيه والسنوات السابقة بما يعادل 40000 جنيه، ولذلك فإن كلا من الشركتين (أ)، (ب) سوف يسجلان القيود الآتية قبل تجميع القوائم المالية:

أولاً: الشركة (ب):

سوف تسجل الشركة (ب) أثر التحول إلى القسط الثابت بدلا من المتناقص وما يوفره من مصروفات استهلاك بالدفاتر كالتالي:

| | | |
|-------|---|--|
| 50000 | من حـ / مجمع الاستهلاك (للمباني) إلى مذكورين | |
| 10000 | حـ / مصروفات الاستهلاك - 1992 | |
| 40000 | حـ / الأرباح المحتجزة (للسنوات السابقة) | |

ثانياً، الشركة (أ):

سوف تسجل الشركة (أ) مصروفات الاندماج كما يلي:

| | | |
|-------|--|-------|
| 16000 | من حـ/ مصروفات الاندماج إلى حـ/ النقدية | 16000 |
|-------|--|-------|

وبعد اجراء القيود السابقة، فان الشركة (أ) تقوم بتسجيل استبدال 16000 سهم من أسهمها مقابل كامل أسهم الشركة (ب). ولذلك فإن تحديد تكلفة الإستثمارات بالنسبة للشركة (أ) يحسب كالآتي:

مجموع حقوق الملكية للشركة (ب) بالقيمة الدفترية:

| | |
|--------------------------|-----------------------|
| 200000 | أسهم رأس المال |
| 40000 | علاوة الأصدار |
| 200000 - 160000 + 140000 | الأرباح المحتجزة |
| | (بعد تعديل الاستهلاك) |

440000

ولذلك فإن الشركة (أ) ستجرى القيد الخاص باستبدال الأسهم كالتالى:

| | | |
|--------|---|--|
| 440000 | من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب) إلى مذكورين | |
| 160000 | حـ/ الأسهم العادية - شركة (10 x 16000) | |
| 80000 | حـ/ علاوة اصدار شركة (أ) (160000-240000) | |
| 200000 | حـ/ أرباح محتجزة شركة (أ) (240000-440000) | |
| | تسجيل اصدار 16000 سهم من أسهم الشركة (ب) بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم وإضافة الفرق بين القيمة الدفترية لرأسمال (ب) والقيمة الاسمية لأسهم (أ) إلى علاوة الإصدار ثم إضافة المبلغ المتبقى إلى الأرباح المحتجزة للشركة (أ). | |

وبهذا القيد يكون قد تم المحاسبة عن شراء أسهم الشركة (ب) وتكون القوائم المالية للشركتين (أ)، (ب) جاهزة لإعداد القوائم المجمعة عن طريق إعداد ورقة العمل وقيود الاستبعادات. ونظرا لأن الاندماج تم في 1992/12/31 فإن الأرباح الناتجة من عمليات 1992 سوف يتم أخذها في الاعتبار عند إعداد القوائم المجمعة بعكس طريقة الشراء التي لاتأخذ هذه الأرباح في الاعتبار. ويظهر من ورقة العمل التالية أن هناك قيد استبعاد واحد لأن القيمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة (ب) تعادل تكلفة الإستثمارات وهو نتيجة تطبيق طريقة توحيد المصالح.

قيد الاستبعاد بورقة العمل:

| من مذكورين | | |
|--------------------------------|--------|--------|
| ح/ الأسهم العادية - شركة (ب) | | 200000 |
| ح/ علاوة الصدار - شركة (ب) | | 40000 |
| ج/ الأرباح المحتجزة - شركة (ب) | | 200000 |
| إلى ح/ الاستثمارات في شركة (ب) | 440000 | |

ورقة العمل لإعداد

القوائم المجمعة الشركة (أ) والشركة (ب)

عن السنة المنتهية في 1992/12/31

| القوائم المجمعة | الاستبعادات | | الشركة (ب) | الشركة (أ) | أسم الحساب |
|--------------------|-------------|----------|---------------|---------------|--------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| 1160000 | | | 360000 | 800000 | قائمة الربح: |
| 1706000 | | | 1190000 | 1516000 | الإيرادات |
| 454000 | | | 170000 | 284000 | المصروفات |
| | | | | | صافي الربح |
| 480000 | | 11200000 | 200000 | 480000 | قائمة الأرباح المحتجزة: |
| 454000 | | | 170000 | 284000 | أرباح محتجزة في 92/1/1 |
| 140000 | | | . | 140000 | صافي الربح |
| 1094000 | | | 370000 | 724000 | التوزيعات |
| | | | | | أرباح محتجزة في 92/12/31 |
| 104000 | | | 20000 | 84000 | الميزانية العمومية: |
| 100000 | | | 40000 | 60000 | النقدية |
| 260000 | | | 120000 | 140000 | استثمارات قصيرة الأجل |
| 500000 | | | 200000 | 300000 | مدينين |
| . | 440000 (1) | | | 440000 | المخزون |
| 620000 | | | 220000 | 400000 | استثمارات في الشركة (ب) |
| 850000 | | | 250000 | 600000 | أراضي |
| 2434000 | | | 85000 | 2024000 | مباني (صافي) |
| 200000 | | 12200000 | 40000 | 160000 | خصوم متداولة |
| 600000 | | 1140000 | 200000 | 400000 | خصوم طويلة الأجل |
| 520000 | | 11200000 | 200000 | 520000 | اسهم عادية |
| 220000 | | | 40000 | 220000 | علاوة إصدار |
| 894000 | | | 370000 | 724000 | أرباح محتجزة في 92/12/1 |
| 2434000 | | | 850000 | 2024000 | |

يلاحظ من ورقة العمل التجميعية السابقة مايلي:

1- عدلت الأرصدة الظاهرة بورقة العمل بالقيود المسجلة قبل الاندماج فالمصروفات الخاصة بالشركة (أ) عدلت لتصبح 516000 بعد اضافة مصروفات الاندماج وكذلك فان حساب النقدية قد انخفض ليصبح 84000 نتيجة لتسجيل هذه المصروفات. كما أن الشركة (ب) عدلت مصروفاتها لتعكس الانخفاض في مصروفات الاستهلاك بمبلغ 10000 جنيه وكذلك فان حساب الأرباح المحتجزة زاد بمبلغ 40000 جنيه قيمة التخفيض في حساب الاستهلاك للسنوات السابقة على 1989.

2- تم الأخذ في الاعتبار الإيرادات والمصروفات التي تحققت قبل تاريخ الاندماج أى خلال سنة 1989 وقد تم ادراجها ضمن القوائم التجميعية وبالتالي يمكن اعداد القوائم التجميعية - قائمة الدخل - قائمة الأرباح المحتجزة - قائمة المركز المالى فى 1989/12/31.

3- سجلت الاستثمارات فى الشركة (ب) بنفس القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة (ب) وقد تم استبعاد هذه الاستثمارات مع حقوق الملكية للشركة (ب).

تجميع القوائم فى حالة ملكية أسهم أقل من 100% فى الشركة التابعة.

افترضنا فى الحالات السابقة أن الشركة القابضة تمتلك (100%) أى كامل الأسهم فى الشركة التابعة. وامتلاك أو شراء حقوق الملكية بالكامل للشركة المشتره ضرورى فى حالة الاندماج والتجميع Merger and Consolidation حيث يتم تصفية الشركة المشتره أو تصفى الشركتان لتظهر شركة جديدة، بينما فى حالة شراء أسهم الشركة الأخرى مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة Stock Acquisition فان الشركة المشترية يمكنها شراء أغلبية أسهم الشركة المشتره بنسبة تكفى للسيطرة على الشركة التابعة. وإذا امتلكت الشركة القابضة أقل من 100% وأكثر من 50% من الأسهم بالشركة التابعة، فان

الأمر يحتاج إلى معالجة خاصة لحقوق الأقلية Minority Interests وهي نسبة الملكية في الشركة التابعة لملاك غير الشركة القابضة والطريقة التي يتم بها تجميع القوائم المالية في هذه الحالة تخضع للتفسير النظري لكيفية معالجة حقوق الأقلية بالقوائم المجمعة. وسوف يتم مناقشة النظريات المختلفة في هذا المجال في فصول قادمة. ولكننا سنتبع هنا نظرية الشركة القابضة Parent Company Theory لأنها الأكثر شيوعاً من الناحية العملية.

وطبقاً لهذه النظرية فإنه سيتم تجميع كافة الأصول والخصوم للشركتين القابضة والتابعة في القوائم المجمعة وذلك لتوفر السيطرة من قبل الشركة القابضة على كافة عمليات الشركة التابعة مما يستدعي اعتبارهما كوحدة اقتصادية واحدة. ومع ذلك، فإنه طبقاً لنظرية الشركة القابضة فإن الفرق بين القيمة المدفوعة مقابل الأسهم والقيمة الدفترية للشركة التابعة يجب أن يتم تسجيلها بالقوائم المجمعة وفقاً لنسبة الملكية للشركة القابضة في الشركة التابعة. ونظراً لأن القوائم المجمعة ستتضمن القيمة الدفترية لكافة أصول وخصوم الشركة التابعة، فإنه يجب تحديد حقوق الأقلية في هذه الأصول وإدراجها في جانب حقوق الملكية في القوائم المجمعة.

ولبيان كيفية تجميع القوائم المالية في ظل وجود الأقلية نفترض أن الشركة (ق) قامت بشراء 760 من الأسهم العادية للشركة (ت) في أول يناير 1992 بمبلغ 130000 جنيه. وفي هذا التاريخ ظهرت الميزانية العمومية لكل شركة (بعد الشراء) كالآتي:

| الشركة (ق) | القيمة الدفترية | القيمة السوقية | الشركة (ت) |
|-------------------------|-----------------|----------------|------------|
| النقدية | 14000 | 3000 | |
| المدينين | 75000 | 14000 | |
| المخزون | 81000 | 30500 | |
| استثمارات في الشركة (ت) | 130000 | - | |
| الأراضي | 90000 | 165000 | |
| المباني (صافي) | 75000 | 75000 | |
| المعدات (صافي) | 35000 | 12500 | |
| | 500000 | 250000 | |
| الخصوم المتداولة | 75000 | 30000 | |
| الخصوم طويلة الأجل | 150000 | 70000 | |
| اسهم عادية | 100000 | 50000 | |
| علاوة الاصدار | 50000 | 10000 | |
| ارباح محتجزة | 125000 | 90000 | |
| | 500000 | 250000 | |

والخطوة الأولى وهي تحديد علاوة الشراء وتخصيصها على الأصول المختلفة:

| | |
|------------------------------------|--------------|
| القيمة المدفوعة | 130000 جنيه |
| 60 % من القيمة الدفترية للشركة (ت) | |
| (0.6 × 150000) | 90000 |
| | <u>40000</u> |

يخصص كالتالي :

60 % من الزيادة في القيمة السوقية للأراضي

| | |
|---------------|-------|
| (0.6 × 50000) | 30000 |
|---------------|-------|

10000

المبلغ المخصص لشهرة المحل

والخطوة الثانية هي تخفيض القيمة المدفوعة في سبيل الاستثمارات بعلاوة الشراء حتى يسهل اعداد قيد الاستبعاد بعد ذلك .

| | | |
|-------|-----------------------------------|-------|
| 40000 | من حـ/ علاوة الشراء | |
| | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ت) | 40000 |

والخطوة الثالثة تكون اجراء القيد الخاص بتوزيع علاوة الشراء على الأصول المختلفة لتعكس القيمة السوقية لها واطهار شهرة المحل بالقوائم المجمعة .

| | | |
|-------|-----------------------|-------|
| 10000 | من مذكورين | |
| | حـ/ شهرة المحل | |
| 30000 | حـ/ الأراضي | |
| | إلى حـ/ علاوة الاصدار | 40000 |

والخطوة الثالثة تكون اجراء قيود الاستبعاد للاستثمارات في الشركة (ت) كالتالي:

أ- استبعاد 60% من حقوق الملكية للشركة (ت).

| | | |
|-------|---|-------|
| 30000 | من مذكورين | |
| | حـ/ الأسهم العادية (ت) (0.6×50000) | |
| 6000 | حـ/ علاوة الاصدار (ت) (0.6×10000) | |
| 54000 | حـ/ الارباح المحتجزة (ت) (0.6×90000) | |
| | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ت) | 90000 |

بـ استبعاد 40% من حقوق الملكية للشركة (ت) وإظهار حقوق الأقلية.

| | | |
|--------------------------|-------|-------|
| من مذكورين | | |
| حـ/ الأسهم العادية (ت) | | 20000 |
| حـ/ عسالة الاصدار (ت) | | 4000 |
| حـ/ الارباح المحتجزة (ت) | | 36000 |
| إلى حـ/ حقوق الملكية | 60000 | |

وتظهر ورقة العمل لاعداد القوائم التجميعية كما يلي:

الشركة (ق) والشركة (ت)

ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

في أول يناير ١٩٩٢

| الميزانية المجمعة | الاستيعادات | | شركة (ت) | شركة (ق) | الأرصدة |
|----------------------|-------------|----------|-------------|-------------|--------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| 17000 | | | 3000 | 14000 | النقدية |
| 89000 | | | 14000 | 75000 | المدينين |
| 111500 | | | 30500 | 81000 | المخزون |
| - | (1)40000 | | - | 130000 | استثمارات في (ت) |
| 235000 | (3)90000 | (2)30000 | 115000 | 90000 | الأراضي (صافي) |
| 150000 | | | 75000 | 75000 | المباني (صافي) |
| 47500 | | | 12500 | 35000 | المعدات (صافي) |
| - | (2)40000 | (1)40000 | - | - | علاوة الشراء |
| 10000 | | (2)10000 | - | - | شهرة المحل |
| 660000 | | | 250000 | 500000 | |
| 105000 | | | 30000 | 75000 | الخصوم المتداولة |
| 220000 | | | 70000 | 150000 | الخصوم طويلة الأجل |
| 60000 | (4)60000 | | | | حقوق الأقلية |
| 100000 | | (3)30000 | 50000 | 100000 | الاسهم العادية |
| | | (4)20000 | | | |
| 50000 | | (3)6000 | 10000 | 50000 | علاوة الاصدار |
| | | (4)4000 | | | |
| 125000 | | (3)54000 | 90000 | 125000 | الارباح المحتجزة |
| | | 36000 | | | |
| 660000 | | | 250000 | 500000 | |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة كما يلي:

الشركة (ق) و (ت)

الميزانية العمومية

| الأصول | في 1/1/1992 | الخصوم وحقوق الملكية |
|----------------|-------------|----------------------|
| النقدية | 17000 | الخصوم المتداولة |
| المدينين | 89000 | الخصوم طويلة الأجل |
| المخزون السلعي | 111500 | حقوق الأقلية |
| الأراضي | 235000 | الأسهم العادية |
| المباني | 150000 | علاوة الإصدار |
| المعدات | 47500 | الأرباح المحتجزة |
| شهرة المحل | 10000 | |
| | 660000 | 660000 |

مثال شامل:

فيما يلي الميزانيات الخاصة بالشركتين (س)، (ص) في 31 ديسمبر 1992 والقيمة السوقية لأصول وخصوم الشركة (ص) في نفس التاريخ. وقد تم إقفال كافة حسابات الربح والتوزيعات للشركتين في 1992/12/31.

| القيمة السوقية | القيمة الدفترية | | |
|----------------|-----------------|-----------------|-------------------------|
| للشركة (ص) | الشركة (ص) | الشركة (س) | |
| 100000 | 100000 | 300000 | النقدية |
| 145000 | 150000 | 450000 | المدينين |
| 360000 | 300000 | 550000 | المخزون |
| 500000 | 400000 | 1500000 | المباني (صافي) |
| 3000000 | 250000 | 3000000 | المعدات (صافي) |
| | <u>1200000</u> | <u>58000000</u> | |
| 100000 | 100000 | 200000 | الدائنين |
| 550000 | 550000 | 1700000 | أوراق الدفع طويلة الأجل |
| | | | أسهم عادية |
| | | 1000000 | (١٠ جنيه للسهم) |
| | 250000 | | (٥ جنيه للسهم) |
| | 50000 | 450000 | علاوة اصدار |
| | 250000 | 2450000 | الارباح المحتجزة |
| | <u>1200000</u> | <u>58000000</u> | |

معلومات اضافية:

- 1- صافي الربح للشركة (س) عن سنة 1992 بلغ 210000 جنيه بينما صافي الربح للشركة (ص) بلغ 55000 جنيه لنفس السنة.
- 2- لاتمام الشراء للشركة (ص) بواسطة الشركة (س)، فإن الأخيرة دفعت 40000 جنيه تكاليف اتعاب محامين ومحاسبين وقد تم تسجيلها في دفاتر الشركة (س) كمصروفات.

والمطلوب:

1- اعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية للشركتين بافتراض أن الشركة (س) دفعت 150000 نقدا واصدرت ورقة دفع بمبلغ 650000 جنيه وذلك لشراء 90% من أسهم الشركة (ص) المصدرة في 1992/12/31 بالاضافة إلى ذلك احسب صافى الربح الذى يجب تسجيله فى دفاتر كلا من الشركتين لسنة 1992.

2- اعداد ورقة العمل لاجراء تجميع القوائم المالية للشركتين لو أن الشركة (س) اصدرت 18500 سهم من أسهمها العادية التى تبلغ قيمتها السوقية 43 جنيه للسهم وذلك لشراء كافة أسهم الشركة (ص). وبافتراض أن المحاسبة عن الشراء ستتم بطريقة توحيد المصالح، والمطلوب حساب الربح الذى سيدرج بواسطة الشركة (س)، (ص) عن سنة 1992.

الحل :

المطلوب الأول:

لحل المطلوب الأول تقوم باتباع الخطوات التالية:

- 1- تعديل السجلات المالية الفعلية لكلا من الشركتين (س)، (ص) باى عمليات تمت قبل تجميع القوائم المالية لتعديل أرصدة الحسابات بها.
- 2- تحديد علاوة الشراء أو خصم الشراء وتخصيصه على الأصول المختلفة.
- 3- استبعاد الاستثمارات فى الشركة (ص) مقابل حقوق الملكية واظهار حقوق الأقلية فى القوائم التجميعية.

ونظر لأن الشركة (س) دفعت 40000 جنيه كاتعاب محاماة ومحاسبين أى مصروفات اندماج، فإنه طبقا لطريقة الشراء فإنه يجب تسجيل هذه العملية كجزء من تكلفة الاستثمارات كالاتى:

| | | |
|-------|---|-------|
| 40000 | من حـ/ الاستثمارات في الشركة (ص) إلى حـ/ الأرباح المحتجزة للشركة (س) | 40000 |
|-------|---|-------|

تعديل الأرباح المحتجزة للشركة (س) بالمصروفات الخاصة للاندماج
واضافتها لتكلفة الاستثمارات.

كما يجب على الشركة (س) تسجيل شراء 90 ٪ من أسهم الشركة (ص)
في صلب سجلاتها المالية كالآتي:

| | | |
|--------|---|------------------|
| 800000 | من حـ/ الاستثمارات إلى مذكورين حـ/ النقدية حـ/ أوراق الدفع - طويلة الأجل | 150000 650000 |
| | لتسجيل شراء 90 ٪ من أسهم الشركة (ص) بدفع 150000 جنبيه نقداً، وتحرير ورقة دفع بمبلغ 650000 جنبيه. | |

ونعد اجراء قيود اليومية السابقة والخاصة بتعديل القوائم قبل اجراء عملية
التجميع واثبات عملية الشراء في سجلات الشركة (س) فيجب تحديد علاوة
الشراء أو خصم الشراء وتخصيصه على الأصول والخصوم وشهرة المحل أن
وجدت.

| | |
|------------------------------------|-----------------|
| 840000 | القيمة المدفوعة |
| 90 ٪ من القيمة الدفترية للشركة (ص) | |
| 495000 | (0.9 x 550000) |
| <u>345000</u> | |
| | علاوة الشراء |
| | تخصص كالآتي: |

| | | |
|------------|---------------|----------------------|
| المدينين | (0.9 x 5000) | = 14500 |
| المخزون | (0.9 x 60000) | = 54000 |
| المباني | (0.9 x 10000) | = 90000 |
| المعدات | (0.9 x 50000) | = 45000 |
| | | <u>184500</u> |
| شهرة المحل | | <u><u>160500</u></u> |

وبلاحظ أننا طبقنا نظرية الشركة القابضة في تحديد شهرة المحل وذلك بأخذ 90% من المبلغ المخصص للأصول والخصوم من علاوة الشراء والباقي خصص لشهرة المحل.

ونظرا لأن عمليات الشراء السابقة يجب أن تعالج بطريقة الشراء فإن الربح المحقق عن سنة 1992 والخاص بالشركة (ص) لا يجب ادراجه في قائمة الربح المجمعة لأنه يخص مساهمي الشركة (ص). ولذلك فإن الربح الذي سيظهر في القوائم المجمعة عن سنة 1992 هو ربح الشركة (س) فقط بعد تعديله بمصروفات الاندماج كالآتي:

| | |
|---|----------------------|
| صافي الربح قبل التعديل عن سنة 1992 للشركة (س) | 210000 |
| + مصروفات الاندماج المسجلة | 40000 |
| الربح الذي يظهر في القوائم المجمعة | <u><u>250000</u></u> |

وأخيرا يتم اجراء القيود الخاصة بورقة العمل لأتمام عملية التجميع كالآتي:

١- تسجيل علاوة الشراء:

| | | |
|--------|--------|-----------------------------------|
| 345000 | | من حـ/ علاوة الشراء |
| | 345000 | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ص) |

2- تخصيص علاوة الشراء على الأصول والخصوم.

| | | |
|------------------|--------|--------|
| من مذكورين | | |
| حـ/ المخزون | | 54000 |
| حـ/ المباني | | 90000 |
| حـ/ المعدات | | 45000 |
| حـ/ شهرة المحل | | 106500 |
| إلى مذكورين | | |
| حـ/ المدينين | 4500 | |
| حـ/ علاوة الشراء | 345000 | |

3- استبعاد 90% من حقوق الملكية للشركة (ص) مقابل الاستثمارات في الشركة (ص):

| | | |
|---|--------|--------|
| من مذكورين | | |
| حـ/ الأسهم العادية - شركة (ص) $(0,9 \times 250000)$ | | 225000 |
| حـ/ علاوة الاصدار - شركة (ص) $(0,9 \times 50000)$ | | 45000 |
| حـ/ الأرباح المحتجزة - شركة (ص) $(0,9 \times 250000)$ | | 225000 |
| إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة (ص) | 495000 | |

4- اظهار 10% من حقوق الملكية للشركة (ص) كحقوق أقلية في القوائم المجمعة:

| | | |
|--|--------|--------|
| من مذكورين | | |
| حـ/ الأسهم العادية - شركة (ص) $(0,10 \times 250000)$ | | 225000 |
| حـ/ علاوة الاصدار - شركة (ص) $(0,10 \times 50000)$ | | 45000 |
| حـ/ الأرباح المحتجزة - شركة (ص) $(0,10 \times 250000)$ | | 225000 |
| إلى حـ/ حقوق الملكية | 495000 | |

الشركة (س) والشركة (ص)
ورقة العمل لأعداد القوائم المجمعة

في 1992/12/31

| الأرقام المجمعة | الاستيعادات | | الشركة (ص) | الشركة (س) | اسم الحساب |
|--------------------|-------------|---------|---------------|---------------|---------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| 250000 | | | 100000 | 150000 | النقدية |
| 595500 | 114500 | | 150000 | 450000 | المدينين |
| 904000 | | 1154000 | 300000 | 550000 | المخزون |
| | 3495000 | | | 840000 | استثمارات في (ص) |
| | 11345000 | | | | |
| 1990000 | | 290000 | 400000 | 1500000 | المباني (صافي) |
| 3295000 | | 245000 | 250000 | 3000000 | المعدات (صافي) |
| 160500 | | 2160500 | | | شهرة المحل |
| - | | 345000 | 345000 | | علاوة الشراء |
| 7195000 | | | 1200000 | 6490000 | |
| 300000 | | | 100000 | 200000 | الدائنين |
| 2900000 | | | 550000 | 2350000 | أوراق الدفع - طويلة الأجل |
| 55000 | 14155000 | | | | حقوق الأقلية |
| 1000000 | | 3225000 | 250000 | 1000000 | أسهم عادية |
| | | 1425000 | | | |
| 450000 | | 345000 | 50000 | 450000 | علاوة الإصدار |
| | | 1415000 | | | |
| 2490000 | | 3225000 | 250000 | 2490000 | الأرباح المحتجزة |
| | | 1425000 | | | |
| 7195000 | | | 1200000 | 6490000 | |

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة في 1992/12/31 كالتالي:

الشركة (س) والشركة (ص)

الميزانية العمومية المجمعة

في 1992/12/31

الخصوم وحقوق

الأصل

| | | | |
|----------------------------|---------|----------------|---------|
| الدائنين | 300000 | النقدية | 250000 |
| أوراق الدفع طويلة الأجل | 2900000 | المدينين | 595500 |
| حقوق الملكية | | المخزون السلعي | 904000 |
| حقوق الأقلية في الشركة (ص) | 55000 | المباني | 1990000 |
| أسهم رأس المال | 1000000 | المعدات | 3295000 |
| علاوة الاصدار | 450000 | شهرة المحل | 160500 |
| الأرباح المحتجزة | 2490000 | | |
| | 7195000 | | 7195000 |

المطلوب الثاني:

بالنسبة للمطلوب الثاني، فإن الطريقة التي ستتبع للمحاسبة عن الاستثمارات وقت الشراء هي طريقة توحيد المصالح. وطبقا لهذه الطريقة فإن القيد المسجل بسجلات الشركة (س) عن تكاليف الاندماج يعتبر صحيحا لأن هذه التكاليف طبقا لطريقة توحيد المصالح يجب أن تسجل كمصروفات عادية ولذلك لا يستدعي الأمر تعديل حساب الأرباح المحتجزة للشركة (س) وطبقا لطريقة توحيد المصالح، فإن تكلفة الاستثمارات الواجب تسجيلها في دفاتر الشركة (س) يجب أن تعادل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (ص) وتحسب كالتالي:

القيمة الدفترية لرأس المال الحسابات المقابلة الواجب التسجيل
في الشركة (ص) فيها حسابات الشركة (س)

| | | |
|-----------------|--------|----------------------|
| 185000 | 250000 | الأسهم العادية |
| 185000 x 10% | | |
| 115000 | 50000 | علاوة الاصدار |
| 185000 - 300000 | | |
| 250000 | 250000 | الأرباح المحتجزة |
| 300000 - 550000 | | |
| 550000 | 550000 | مجموع القيم الدفترية |

ويكون القيد الخاص باحتساب تكلفة الاستثمارات في الشركة (س)
كالآتي:

| | |
|--------|--|
| 550000 | من ح/ الاستثمارات في الشركة (ص) إلى مذكورين |
| 185000 | ح/ الأسهم العادية - الشركة (س) |
| 115000 | ح/ علاوة الاصدار - الشركة (س) |
| 250000 | ح/ الأرباح المحتجزة - الشركة (س) |
| | تسجيل اصدار 18500 سهم من أسهم الشركة (س) مقابل كافة أسهم الشركة (ص) |

ويلاحظ أنه في المطلوب الثاني، قد اشترت الشركة (س) كامل اسهم
الشركة (ص) ولذلك لن يكون هناك حقوق للأقلية كما هو الحال في
المطلوب الأول. ونظرا لأن طريقة تجميع المصالح هي المتبعة فيلاحظ أنه
في قائمة الربح المجمعة والمعدة في 1992/12/31 ستضمن الربح الخاص
بالشركتين (س)، (ص) أي ستضمن مايلي:

| | |
|---------------|--------------------------|
| 210000 | صافي الربح للشركة (س) |
| 55000 | + صافي الاربح للشركة (ص) |
| <u>265000</u> | |

ويكون هناك قيد واحد في ورقة العمل لاستبعاد كافة حقوق الملكية في الشركة (ص) مقابل الاستثمارات في الشركة (ص) كالآتي:

| من مذكورين | | |
|----------------------------------|--------|--------|
| ح/ الأسهم العادية - الشركة (ص) | | 250000 |
| ح/ علاوة الاصدار - الشركة (ص) | | 50000 |
| ح/ الأرباح المحتجزة - الشركة (ص) | | 250000 |
| إلى ح/ الاستثمارات في الشركة (ص) | 550000 | |

وتكون الخطوة التالية اعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

الشركة (س) والشركة (ص)
ورقة العمل لأعداد القوائم التجميعية
في 1992/12/13
(طريقة توحيد المصالح)

| الأرقام المجمعة | الاستبعادات | | الشركة | الشركة | اسم الحساب |
|--------------------|-------------|------|---------|----------|-------------------------|
| | مدین | دائن | (ص) | (س) | |
| 400000 | 11550000 | | 100000 | 300000 | النقدية |
| 600000 | | | 150000 | 450000 | المدينين |
| 850000 | | | 300000 | 550000 | المخزون |
| | | | . | 550000 | استثمارات في الشركة (ص) |
| 1900000 | | | 400000 | 1500000 | المباني (صافي) |
| 3250000 | | | 250000 | 3000000 | المعدات (صافي) |
| 7000000 | | | 1200000 | 6350000 | |
| 300000 | 11250000 | | 100000 | 200000 | الدائنين |
| 2250000 | | | 550000 | 1700000 | أوراق الدفع |
| 1185000 | | | 250000 | 1185000 | أسهم عادية |
| 565000 | | | 50000 | 565000 | علاوة الاصدار |
| 2700000 | | | 250000 | 22700000 | الارباح المحتقة |
| 7000000 | | | 1200000 | 6350000 | |

تمارين الفصل الثالث

السؤال الأول:

في أول يناير سنة 2001 قامت شركة الشرق بشراء كل الأسهم العادية للشركة الوطنية وقامت في سبيل ذلك بإصدار 20000 سهم عادى بسعر السهم 225 جنييه . وكانت القيم الدفترية لكافة أصول والتزامات الشركة الوطنية تعادل قيمتها السوقية وظهرت الميزانية العمومية للشركتين كمايلي في تاريخ الشراء:

| شركة الشرق | الشركة الوطنية | |
|----------------|----------------|---------------------------|
| | | الأصول: |
| 800000 | 100000 | النقدية والمدينين |
| 600000 | 250000 | المخزون السلعي |
| | | المباني والمعدات |
| 4000000 | 1000000 | تكلفة |
| (1700000) | (200000) | مجمع الاعلاك |
| <u>3700000</u> | <u>1150000</u> | اجمالي الأصول |
| | | الالتزامات وحقوق الملكية: |
| 400000 | 200000 - | الالتزامات المتداولة |
| 300000 | | التزامات متداولة أخرى |
| | 500000 | السندات |
| | | حقوق الملكية: |
| 1500000 | 100000 | الأسهم العادية |
| (7,5x200000) | (1x100000) | |
| 900000 | 125000 | رأسمال المال الاضافي |
| 600000 | 225000 | الأرباح المحتجزه |
| <u>3700000</u> | <u>450000</u> | |
| | | المطلوب: |

1- إعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية في أول يناير سنة 2001 .

2- إعداد الميزانية العمومية المجمعة في أول يناير سنة 2001 .

السؤال الثاني:

فى أول يناير سنة 2001 قامت شركة الدلتا بشراء 100 ٪ من أسهم شركة النيل وذلك بسداد 200000 جنيه نقداً وإصدار 70000 سهم من الأسهم العادية بقيمة سوقية للسهم 10 جنيه . وقد سددت شركة الدلتا 15000 جنيه تكاليف لإصدار الأسهم و 25000 جنيه تكاليف أتعاب المحامين والمحاسبين . وقد كانت الميزانية العمومية لكلا من الشركتين فى تاريخ الشراء كما يلى :

| شركة النيل | شركة الدلتا | |
|-----------------|-----------------|---------------------------|
| القيمة الدفترية | القيمة الدفترية | القيمة السوقية |
| 100000 | 800000 | النقدية والمدينين |
| 375000 | 600000 | المخزون السلعى |
| | | المباني والمعدات |
| 960000 | 4000000 | تكلفة |
| | (1700000) | مجمع الاهلاك |
| <u>1435000</u> | <u>3700000</u> | |
| | | الالتزامات وحقوق الملكية: |
| 200000 | 400000 | الالتزامات المتداولة |
| 400000 | 300000 | الالتزامات الأخرى |
| | | السندات |
| | | حقوق الملكية: |
| | 1500000 | أسهم رأس المال |
| 100000 | 900000 | رأس المال الاضافى |
| 125000 | 600000 | الأرباح المحتجزة |
| <u>225000</u> | <u>3700000</u> | |
| <u>450000</u> | | |

إذا علمت أن القيمة الدفترية للسهم لشركة الدلتا 7.5 جنيه والشركة النيل 1 جنيه للسهم ، المطلوب

1- إعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية المجمعة في تاريخ الشراء .

2- إعداد الميزانية العمومية المجمعة في تاريخ الشراء .

السؤال الثالث:

بفرض نفس المعلومات في السؤال الثاني ماعدا أن شركة الدلتا اشترت 80 % من الأسهم من الأسهم العادية لشركة النيل وذلك وفقا لمايلي:

سددت شركة الدلتا 160000 جنيه نقدا وأصدرت 56000 سهم من الأسهم العادية لسعر السوق للسهم 10 جنيه . وقد بلغت تكاليف اصدار الأسهم 12000 جنيه وتكاليف المحاسبين والمحامين مبلغ 20000 جنيه .

المطلوب:

1- إعداد قائمة العمل في تاريخ الشراء لاعداد الميزانية المجمعة

2- إعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الشراء .

السؤال الرابع:

في أول يناير سنة 2001 قامت الشركة العالمية بشراء كامل أسهم الشركة الأهلية وذلك عن طريق اصدار 88000 سهم من الأسهم العادية للشركة العالمية بسعر السوق للسهم 10 جنيه والقيمة الاسمية 7.5 جنيه للسهم. كما سددت الشركة العالمية 120000 جنيه نقدا ودفعت 20000 جنيه تكاليف اصدار الأسهم وبلغت أتعاب المحاسبين والمحامين 40000 جنيه. وقد ظهرت الميزانية العمومية للشركتين في تاريخ الشراء كمايلي:

| الشركة الأهلية | الشركة العالمية | |
|-----------------|-----------------|--------------------------|
| القيمة الدفترية | القيمة الدفترية | القيمة السوقية |
| الأصول: | | |
| 150000 | 150000 | 800000 النقدية والمدينين |
| 100000 | 120000 | الاستثمارات قصيرة الأجل |
| 300000 | 350000 | المخزون السلمي |
| 500000 | 600000 | الاستثمارات طويلة الأجل |
| 200000 | 400000 | الأراضي |
| 1200000 | 1200000 | المباني |
| 500000 | 500000 | الالتزامات المتداولة |
| 800000 | 1200000 | الالتزامات الأخرى |
| حقوق الملكية: | | |
| 100000 | 1500000 | أسهم رأس المال |
| 125000 | 900000 | رأس المال الاضافي |
| 225000 | 600000 | الأرباح المحتجزة |
| المطلوب: | | |

1- إعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة في 2001/1/1.

2- إعداد الميزانية-المجمعة في 2001/1/1.

الفصل الرابع

المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

مقدمة:

نتناول بالدراسة في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لعمليات الشركات الوطنية بالعملة الأجنبية، وكذلك المفاهيم الأساسية لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية التي تمثل شركات تابعة للشركة الوطنية القابضة. كما نتناول أسس المحاسبة عن معاملات الشركات الوطنية بالعملة الأجنبية، وترجمة القوائم المالية وإعداد القوائم المالية المجمعة للشركات متعددة الجنسية، في تاريخ السيطرة وبعد سنة من تاريخ الاقتناء وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية^(١):

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أحمد بسيوني شحاته، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٣٣٨ - ٣٦٤.
- أحمد بسيوني شحاته، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، الفصل السادس.
- الهيئة العامة لسوق المال، دليل تطبيق المعايير المحاسبية المصرية بالقوائم المالية، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، مارس، ١٩٩٨، ص ١٦٤ - ١٧٤.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٣): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، الهيئة العامة لسوق المال، يوليو ٢٠٠٦.
- عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الجزء الثاني، ٢٠٠٧، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- IASB, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates: IAS No. 21 (IFAC).
- _____, Financial Instruments, Recognition and Measurement: IAS No. 39 (IFAC).
- SIC, Introduction of The Euro (IAS 21): Sic No. 7 (IFAC).
- _____, Foreign Exchange – Capitalization of Losses Resulting from Severe Currency Revaluations (IAS 21): Sic No. 11 (IFAC).
- _____, Reporting Currency- Measurement and Presentation of Financial Statements under IAS 21 and IAS 39: Sic No. 19 (IFAC).
- Baker, Richard E. et al, Advanced Financial Accounting, 4 th Ed N.Y, McGraw-Hill, 1997, pp. 702-716.

١ - المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية من منظور معايير المحاسبة الدولية.

من أهم المشاكل العملية لممارسة المحاسبة المالية في مطلع القرن الحادي والعشرين تلك المشاكل المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية MNC وكذا المعاملات الجوهرية للشركات الوطنية التي تتم بعملة أجنبية. ومن أجل تنظيم وتنفيذ سياسات مناسبة للمحاسبة المالية في هذه البيئة كانت معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وإرشادات تطبيقها فعالة لهذا الغرض.

وتعكس الممارسة العملية للمحاسبة المالية عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية استجابة محاسبية إيجابية لطلب كثير من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية، لما لهذه الممارسة من دور فعال في إنتاج معلومات مالية ملائمة لما يتخذونه من قرارات. وفي هذه الفرعية سوف نعرض بإيجاز لهذا الطلب، ومفهوم وأهداف هذه المحاسبة وكذلك مجالها، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

١/١. الطلب على المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

بداية لا تعد المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية فرعاً أو نوعاً جديداً من المحاسبة المالية، إنما هي تطبيق خاص للمحاسبة المالية، مرجو منه الوفاء بالطلب عليه. وبإيجاز غير مغل يمكن بلورة الطلب على المحاسبة المالية عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية على النحو التالي:

أ - أدى اتجاه العالم في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، نحو العولمة Globalization والتدويل Internationalization وما تطلبه ذلك من تحرير التجارة الدولية، ونوqيع الاتفاقات والمعاهدات التجارية، إلى اتجاه الشركات، خاصة الكبيرة منها، نحو التوسع في نشاطها دولياً، الأمر الذي يترتب عليه

بالضرورة أداء بعض المعاملات بعملات غير وطنية من ناحية، وإنشاء وإقامة علاقات اقتصادية مع فروع، ووحدات اقتصادية خارج الدولة من ناحية أخرى.

ب - أدى انتشار الشركات متعددة الجنسية MNC بدوره إلى أن أصبحت الشركة الأم تتسلم تقارير وقوائم مالية من فروعها الأجنبية بعملة الدولة التي يعمل فيها الفرع، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة للمحاسبة عن ترجمة القوائم المالية لهذه الفروع إلى عملة الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم.

ج - ترتب على زيادة حركة التجارة الدولية زيادة احتمالات إتمام الشركات الوطنية لبعض معاملاتها بعملات أجنبية، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة لسياسات وإجراءات محاسبية ملائمة للمحاسبة عنها بالعملة الوطنية.

د - لا شك أن أصحاب المصلحة في الشركة الأم، متعددة الجنسية، في حاجة إلى معلومات محاسبية يتم توصيلها لهم من خلال القوائم المالية للشركة، وذلك لأغراض اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم كمساهمين ودائنين مثلاً. ويتطلب الأمر عندئذ أن تعد هذه القوائم بعملة يمكنهم فهمها. وحتى يتحقق ذلك يلزم ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية لهذه الشركة من العملات الأجنبية إلى عملة الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم.

هـ - أدت ثورة وتكنولوجيا المعلومات من جهة، وزيادة كم وقيمة ونوع معاملات وصفقات التجارة الالكترونية، من جهة أخرى، وما أستتبع ذلك من الاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية والاتصال عن بعد وشبكة المعلومات الدولية - الانترنت - إلى أهمية المحاسبة عن المعاملات الفورية بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم والمعلومات المالية الفورية عبر الانترنت للفروع والوحدات الاقتصادية الأجنبية وتحويلها إلى عملة الدولة التي بها مقر الشركة الأم.

٢/١. مفهوم وأهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية.

للمحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية مفهومها المتسق مع مفهوم المحاسبة المالية، وأهدافها المتسقة مع أهداف المحاسبة المالية كنظام للمعلومات كما يلي:

١/٢/١. مفهوم المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية:

أحد تعريفات المحاسبة المالية بصفة عامة أنها نظام للمعلومات معنى بجمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمنشأة لأغراض إنتاج معلومات مالية مستوفية لخصائصها النوعية وفقاً لإطار متكامل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والقواعد والفروض والافتراضات والمعتقدات والأعراف المحاسبية.

والمحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية بهذا المعنى هي تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير وطنية، أو يكون لها فروع أو شركات تابعة بالخارج، قوائمها المالية معدة بعملات غير العملة الوطنية، الأمر الذي يستلزم قياس والإفصاح عن المعاملات الأولى بالعملة الوطنية من جهة، وترجمة القوائم المالية في الحالة الثانية إلى عملة دولة الشركة الأم، من جهة أخرى.

٢/٢/١. أهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

طالما اعتبرنا المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية تطبيق خاص للمحاسبة المالية، فإن هذه المحاسبة تستهدف تحقيق الأهداف التالية:

أ - إنتاج وتوصيل معلومات مالية معبر عنها بعملة التقرير للوحدات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة غير وطنية، مثل عمليات البيع والشراء والإقراض والاقتراض بعملة أجنبية.

ب - إنتاج وتوصيل معلومات عن الشركة الأم متعددة الجنسية بناءً على ترجمة القوائم المالية وفروعها وتوابعها بالخارج إلى عملة الدولة التي تعمل بها.

ج - إمداد أصحاب المصلحة في الشركة متعددة الجنسية بمعلومات مالية ملائمة من خلال ترجمة القوائم المالية لفروعها والشركات التابعة لها، تكون قابلة للمقارنة وملائمة لاتخاذ القرارات.

٣/١. مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والمصرية ذات الصلة، يمكن القول بأن اختصاص أو مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية يشتمل على ما يلي:

أ - قياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بعملة وطنية، والإفصاح عن آثار هذه المعاملات على القوائم المالية بالعملة الوطنية، أو عملة التقرير.

ب - ترجمة القوائم المالية للعمليات والفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركة الأم إلى عملة التقرير في الدولة التي بها الشركة الأم.

ج - اختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم والاعتراف في القوائم المالية بالآثار المالية للتغيرات في أسعار الصرف، وذلك عند المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية والمحاسبة عن أنشطة العمليات الأجنبية أيضاً.

٢ - ماهية وأنواع سعر الصرف من منظور معايير المحاسبة الدولية:

أهتمت معايير المحاسبة الدولية، في سياق عرضها لأسس المحاسبة عن آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بتوضيح ما هو المقصود بسعر الصرف، وأنواع أسعار الصرف، وكذا المفاهيم ذات الصلة مثل التحويل وفرق الصرف والعملة الأجنبية وغيرها من المفاهيم، على النحو الذي سنعرض له بإيجاز كما يلي:

١/٢. ماهية سعر الصرف: Exchange Rate

يقصد بسعر الصرف نسبة تبادل عملتين. وإما أن يكون سعر الصرف مباشراً أو غير مباشر كالتالي:

أ - سعر الصرف المباشر:

ويقصد به عدد وحدات العملة المحلية المطلوب للحصول على وحدة نقد أجنبية. فإذا كانت عملة الإثبات والتقرير هي الجنيه مثلاً فإن سعر صرف الجنيه أمام الدولار $\frac{6,5 \text{ جنيه}}{\text{دولار واحد}}$ ، بمعنى أن الدولار الأمريكي يعادل 6,5 جنيه مصري. وبالمثل فإن سعر صرف الجنية المصري أمام الريال السعودي 2,1 جنيه، بمعنى أن الريال السعودي يعادل 2,1 جنيه مصري، وهكذا.

وعادة ما يستخدم سعر الصرف المباشر في المحاسبة عن العمليات الأجنبية والمعاملات بعملة أجنبية لأن القوائم المالية للشركات المصرية مثلاً تقاس بالجنيه المصري، حيث يتم إعادة قياس الحسابات بعملات أجنبية إلى ما يعادل قيمتها بالجنيه المصري.

ب - سعر الصرف غير المباشر:

ببساطة شديدة فإن سعر الصرف غير المباشر هو مقلوب سعر الصرف المباشر. وفي المثال المبسط السابق فإن سعر الصرف غير

المباشر للجنيه = $\frac{\text{دولار}}{6.5 \text{ جنية}} = 0.15385$ دولار ومعناه أن مبلغ 0.15385 دولار يعادل جنية مصري. أي أن الجنيه الواحد يمكنك من الحصول على 0.15385 دولار.

٢/٢. فرق الصرف: Exchange Difference

يعبر فرق الصرف عن الفرق الناتج من إثبات نفس عدد الوحدات من العملة الأجنبية بعملة التقرير ولكن بأسعار صرف مختلفة. فإذا كنا بصدد إعداد قوائم مالية لشركة مصرية فإن عملة التقرير هي الجنيه المصري. وإذا افترضنا أن لدى الشركة رصيد لحساب عملاء الخارج بمبلغ 1000 ريال سعودي في ٢٠٠٧/٤/١ وقت أن كان الريال يعادل 1.9 جنية وفي تاريخ الميزانية أصبح الريال السعودي يعادل 2.1 جنية فإن فرق الصرف يبلغ 200 جنية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ = 1000 ريال $\times (1.9 - 2.1)$.

وغني عن القول بأن الشركة حققت أرباحاً على رصيد الأصول بالعملة الأجنبية - ح/ عملاء الخارج - في ظل ارتفاع قيمة الريال السعودي أمام الجنيه المصري. وبالطبع فإنها ستحقق خسائر في هذه الحالة على أرصدة الالتزامات بالعملة الأجنبية، مثل موردو الخارج والقروض من الغير بعملة أجنبية.

٣/٢. العملة الأجنبية: Foreign Currency

العملة الأجنبية هي أي عملة بخلاف عملة التقرير الخاص بالمنشأة الجاري المحاسبة عن معاملاتها. وعلى سبيل المثال، إذا كان المحاسب بصدد إعداد القوائم المالية لشركة مصرية فإن الريال والدين والدولار عملات أجنبية باعتبار الجنيه المصري هو عملة تقرير الشركة.

٤/٢. العملة الوظيفية: Functional Currency

وهي العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة، وهي البيئة التي تحصل فيها المنشأة النقد وتنفقه. وعلى سبيل المثال إذا كانت إحدى الشركات المصرية لها شركة تابعة في السعودية فإن العملة الوظيفية

للشركة التابعة هي الريال السعودي، لأن الشركة التابعة سوف تتلقى متحصلاتها وتنفذ مدفوعاتها عندئذ بالريال السعودي.

٥/٢. عملة التقرير: Reporting Currency

وهي العملة التي تعد بها المنشأة قوائمها المالية. فإذا كنا بصدد إعداد قوائم مالية لشركة مصرية فإن عملة التقرير هي الجنيه المصري، وما سوى الجنيه يعتبر عملات أجنبية.

٦/٢. الوحدة المصدرة للقوائم المالية: Reporting Entity

وهي الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية، التي يتم إعداد قوائمها المالية بعملة التقرير. وتعكس هذه القوائم المالية مما يلي:

أ - القوائم المالية بعملة أجنبية أو أكثر، كما هو الحال عند إعداد القوائم المالية المجمعة لشركة قابضة مصرية لها عملية بالسعودية في صورة شركة تابعة.

ب - معاملات الوحدة الاقتصادية في مصر ولكن بعملات أجنبية.

٧/٢. سعر الصرف الفوري: Spot Exchange Rate

وهو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة. وعلى سبيل المثال إذا باعت المنشأة المصرية بضاعة على الحساب لعميل سعودي يوم ٢٠٠٧/٤/١ قيمتها ١٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان الريال = ١,٩ جنيه. فإن سعر الصرف الفوري هو ١,٩ جنيه للريال السعودي، لأنه السعر السائد وقت إتمام الحدث أو عملية تبادل السلعة.

٨/٢. سعر الصرف الجاري: Current Exchange Rate

وهو السعر السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة نقدية من عملة معينة إلى عملة أخرى. مثال ذلك سعر الصرف السائد في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ ميزانية شركة الدقهلية للملابس الجاهزة التي لها فرع في السعودية، فهو

السعر الذي يتم به ترجمة القوائم المالية لفرع السعودية إلى الجنيه المصري، عملة التقرير للشركة المصرية.

٩/٢. سعر الإقفال: Closing Rate

وهو سعر الصرف الفوري في تاريخ الميزانية الخاصة بالوحدة الاقتصادية الجاري إعداد قوائمها المالية.

١٠/٢. التحويل: Conversion

ويعني مبادلة عملة بأخرى. وعلى سبيل المثال إذا كان لدى الشركة ١٠٠٠ دولار أمريكي تريد تحويلها إلى جنيهات، أي مبادلتها بالجنيه وكان سعر الصرف = ٥,٦ جنيه للدولار، فإن الشركة سوف تستبدل مبلغ ١٠٠٠ دولار بمبلغ ٥٦٠٠ جنيه مصري.

١١/٢. القيمة العادلة: Fair Value

وتعني المبلغ الذي يمكن الحصول عليه مقابل التخلي عن أصل ما أو المبلغ الذي يتحمله الفرد في سبيل تسوية الالتزام، وذلك بين طرفين على دراية تامة وراغبين في إتمام المعاملة.

١٢/٢. تاريخ المعاملة: Transaction date

في سياق الاعتراف بفروق سعر الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية الناتجة عن المعاملات بعملة أجنبية يشير تاريخ المعاملة إلى تاريخ حدوث المعاملة بعملة أجنبية (مثل المبيعات أو المشتريات التي سيتم تحصيل قيمتها أو سداد قيمتها بعملة أجنبية) وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

٣ - المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية:

Accounting for Foreign Currency Transactions

تطبق المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية على معاملات الشركات الوطنية ولكن بعملات أجنبية. وتقضي المعايير المحاسبية باتباع قواعد

معينة لهذه المحاسبة، سواء فيما يتعلق بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح، على النحو الوارد في الصفحات التالية على وجه التفصيل:

١/٣. مجال المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية:

يقصد بالمعاملات بعملات أجنبية تلك المعاملات المعبر عنها، أو تم إبرامها، بعملة أجنبية أو سيتم تسويتها بعملة أجنبية. وتتضمن هذه المعاملات تلك المعاملات الناتجة عن قيام المنشأة الوطنية بما يلي:

أ - شراء أو بيع بضاعة أو تأدية أو الحصول على خدمة بمقابل، أو ثمن، محدد معبر عنه بعملة أجنبية.

ب - إقراض الغير، أو الاقتراض من الغير، مبلغ معين يتم تحصيله أو سداؤه بعملة أجنبية معينة.

ج - أن تصبح المنشأة طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية ولم ينفذ هذا التعاقد بعد.

د - اقتناء أو استبعاد أصول، أو إنشاء أو سداد التزام محدد، بعملة أجنبية.

وتنشأ المشكلة التي تحتاج للمحاسبة عنها بشأن المعاملات السابقة من كون المعاملة معبر عنها بعملة أجنبية، وبعدد محدد من وحدات هذه العملة. وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي تريد المنشأة تحصيله أو سداؤه ثابت من حيث عدد وحدات العملة الأجنبية المعنية، وبصرف النظر عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الصرف، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية استوردت ١٠٠ جهاز حاسب آلي من الولايات المتحدة بسعر إجمالي ٢٠٠٠٠٠ دولار وذلك في ٢٠٠٧/٤/١ على الحساب على أن يسدد المبلغ للمصدر الأمريكي في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

في هذه الحالة تعتبر عملية الاستيراد معاملة بعملة أجنبية وهي الدولار الأمريكي. وكما سترى لاحقاً سيتم الاعتراف بها في ٢٠٠٧/٤/١ بدفاتر

الشركة بالجنيه باعتباره عملة التقرير. وإذا افترضنا أن سعر صرف الدولار في ٢٠٠٧/٤/١ يعادل ٦,٥ جنيه مصري فإن الشركة تواجه التزاماً عليها للمورد الأجنبي مقوم بعدد ٢٠٠٠٠٠٠ دولار في ٢٠٠٧/٤/١. فإن ظل سعر صرف الدولار بلا تغيير حتى تاريخ تسوية الالتزام في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فلن تحقق الشركة أرباحاً أو خسائر من تغير سعر الصرف. أما إذا افترضنا أن سعر صرف الدولار أصبح ٦,٦ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فعندئذ تتحقق خسائر من تغير سعر الصرف يجب الاعتراف بها بقائمة دخل الشركة عن سنة ٢٠٠٧، كما سنرى لاحقاً. أو ستكون الشركة في حاجة إلى تدبير ٦,٦ جنيه للحصول على دولار واحد بدلاً من ٦,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١.

٢/٣. قواعد المحاسبة عن المبيعات والمشتريات بعملة أجنبية:

في الممارسة العملية إذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات اهتمام، أو معنية، بالأعمال الدولية فغالباً ما تدخل في معاملات بعملات أجنبية، مثل عمليات التصدير أو الاستيراد إلى الخارج ومن الخارج. الأمر الذي يترتب عليه نشأة أصول والتزامات مالية بعملات أجنبية، مثل عملاء وموردي الخارج والقروض الأجنبية الدائنة والمدينة.

ومؤدى هذا الوضع أن تواجه هذه الوحدات حتمية تدبير عملة أجنبية لسداد التزام مالي أجل بالعملة الأجنبية من جهة، أو الحصول على تدفقات نقدية داخله بعملة أجنبية، يترتب عليها الحصول على أصول مالية بعد ذلك بالعملة المحلية، من جهة أخرى.

وتتطلب المحاسبة عن معاملات المبيعات والمشتريات بعملة أجنبية من المحاسب المالي مراعاة عدة أسس أو اعتبارات، أهمها ما يلي:

(أ) تحديد تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة:

يمثل تاريخ المعاملة تاريخ إتمام عملية البيع أو الشراء أو إنجازها بانتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري. أما تاريخ التسوية فهو التاريخ

الذي تنتهي فيه المعاملة بتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية. أما فترة المعاملة فهي المدة المنقضية بين تاريخ المعاملة والتسوية.

وعلى سبيل المثال: إذا باعت شركة القدس التجارية بالإسكندرية في ٢٠٠٨/١/١ بضاعة على الحساب للعميل نجاح الفلسطيني بمبلغ ١٠٠٠ دينار وتم تحصيل المستحق على العميل في ٢٠٠٨/٤/١، فإن تاريخ المعاملة ٢٠٠٨/١/١، وتاريخ التسوية ٢٠٠٨/٤/١، وفترة المعاملات ثلاثة شهور من ١/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١.

ب - تحديد التحركات في سعر الصرف:

بناء على تحديد كل من تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة سيكون من اللازم تحديد سعر الصرف في تاريخي المعاملة والتسوية، ناهيك عن تحديد سعر الصرف في تاريخ الميزانية، إذ يعد ذلك أمراً منطقياً.

ففي المثال السابق إذا افترضنا أن السنة المالية لشركة القدس تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، فإنه يلزم تحديد سعر الصرف في ١/١، ٤/١، ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالضرورة.

وبصفة عامة يجب الاعتراف بالتغيرات والتحركات في سعر الصرف ما بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية. أما التغيرات في تاريخ الميزانية فلها ضوابط خاصة بالمحاسبة عنها.

ولتوضيح أثر التغير في سعر الصرف على المحاسبة عن معاملات البيع لعملاء الخارج مثلاً افترض أن منشأة الأقصى قد باعت في ٢٠٠٨/١/١ بضاعة على الحساب للعميل مكي السعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان سعر الصرف ٢ جنيه للريال الواحد، وتم تحصيل المستحق على العميل السعودي في ٢٠٠٨/٥/١ وقت أن كان سعر الصرف ٢,٢٥ جنيه للريال. في هذه الحالة يتم المحاسبة عن المعاملة والتغير في سعر الصرف كالتالي:

* في ٢٠٠٨/١/١ تاريخ المعاملة يتم الاعتراف بواقعة بيع البضاعة بالسعر الفوري أي ١٠٠٠٠٠ ريال \times ٢ جنيه = ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

| | | | |
|----------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٨/١/١ | من ح/ عملاء الخارج - السعودية إلى ح/ المبيعات إثبات بيع بضاعة لعميل سعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف ٢ جنيه للريال. | ٢٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ |
|----------|---|--------|--------|

* في ٢٠٠٨/٥/١ يتم الاعتراف بتسوية المعاملة على أساس سعر الصرف في تاريخ التسوية وقدره ٢,٢٥ جنيه للريال. ولذلك يتم تحصيل ١٠٠٠٠٠ ريال من العميل السعودي تعادل ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري = ١٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,٢٥ جنيه. ويتطلب الأمر جعل ح/ العملات الأجنبية (ريال) مدينًا بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه، وهو أحد حسابات الأصول، مقابل جعل ح/ عملاء الخارج دائنًا بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه، أما فروق سعر الصرف الدائنة وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فيجعل بها ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائنًا، وهو أحد حسابات الإيرادات، كما يتم إثبات بيع الريالات في نفس اليوم وبنفس سعر الصرف بجعل ح/ النقدية بالبنك مدينًا وح/ العملات الأجنبية دائنًا كالتالي:

| | | | |
|----------|--|-----------------|-------------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من ح/ العملات الأجنبية - ريال إلى منكورين ح/ عملاء الخارج - السعودية ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي من العميل مكي بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال عن مبيعات يوم ١/١ بسعر صرف ٢ جنيه للريال. | ٢٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠ - |
|----------|--|-----------------|-------------|

| | | |
|--------|---------------------------------|--|
| ٢٢٥٠٠٠ | من حـ/ النقدية بالبنك | |
| ٢٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ العملات الأجنبية - ريال | |
| | إثبات تحويل ١٠٠٠ ريال سعودي | |
| | بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال إلى | |
| | المقابل بالجنيه. | |

يتضح مما سبق أن تغير سعر صرف الجنيه أمام الريال السعودي في صالح الريال أدى إلى تحقيق أرباح للشركة على حيازة أرصدة أصول مالية بالعملة الأجنبية وهي الريال. فقد ترتب على تحصيل المستحق على العملاء، أو تسوية رصيد العملاء، بالريال حصول الشركة على مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال يوم ٢٠٠٨/٥/١ تعادل ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري، وليس ٢٠٠٠٠٠ جنيه كما كان الأمر في ٢٠٠٨/١/١.

وبصفة عامة فإن الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية يترتب عليها تحقيق أرباح أو خسائر سعر صرف طالما تغير سعر الصرف نفسه. ويتم إثبات هذه الأرباح والخسائر في تاريخي تسوية المعاملة بالعملة الأجنبية ونهاية الفترة المحاسبية، على أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب المبيعات في المثال السابق لم يتأثر بتغير سعر الصرف عكس حساب العملاء. ومرد ذلك، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أن إتمام عملية البيع يعد نتيجة لقرار تشغيلي في حين أن تحمل مخاطر تقلب سعر الصرف هو نتيجة لقرار تمويلي. وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي أدرج بالدفاتر كإيراد مبيعات في تاريخ المعاملة ينبغي ألا يتم تغييره بسبب قرار تمويلي اتخذته الإدارة مؤداه أن تنتظر الشركة من ١/١ حتى ٢٠٠٨/٥/١ لكي يقوم العملاء بتسديد المستحق عليهم.

وعلى نحو ما سنرى لاحقاً في هذا الفصل إن شاء الله فإن إدارة الشركة يمكنها تجنب المخاطر المترتبة على المعاملات بعملة أجنبية باتباع آليات كثيرة، لعل أهمها مطالبة العملاء بالسداد الفوري في تاريخ المعاملة

٢٠٠٨/١/١، أو عن طريق إبرام عقد صرف أجل بهدف إيجاد التحوط Hedging تجاه الأصل المعرض لمخاطر تغير سعر الصرف، مثل حساب العملاء في المثال السابق.

٣/٣. المحاسبة عن المبيعات بعملة أجنبية:

بناءً على ما سبق تتطلب المحاسبة عن المبيعات بعملة أجنبية أن يتم إثبات المبيعات في تاريخ إتمام المعاملة بسعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ، ثم يتم قياس أرباح أو خسائر المعاملات بعملات أجنبية والاعتراف بها في قائمة الدخل وذلك بالمحقق منها فعلاً خلال الفترة المحاسبية، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ قامت شركة غزة لتجارة الملابس الجاهزة ومقرها المنصورة بتصدير صفقة ملابس رجالي إلى عميل سعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي، وقت أن كان سعر الصرف المباشر ١,٩ جنيه للريال. وتم تحصيل ثمن البضاعة من العميل السعودي في ٢٠٠٨/٤/١. وقت أن كان سعر صرف الريال ٢,٢٥ جنيه، فإذا علمت أن سعر صرف الريال في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية كان ٢,١ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة غزة لتجارة الملابس الجاهزة؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية البيع باستخدام سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ وذلك بجعل ح/ عملاء الخارج - السعودية - مديناً مقابل جعل ح/ المبيعات دائناً بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي x ١,٩ جنيه للريال، وذلك كالتالي:

| | | | |
|-----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من حـ/ عملاء الخارج- السعودية إلى حـ/ المبيعات إثبات بيع بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال لعميل سعودي على أساس سعر صرف فوري للريال ١,٩ جنيه. | ١٩٠٠٠٠٠ | ١٩٠٠٠٠٠ |
|-----------|--|---------|---------|

ب- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية، طالما تغير سعر صرف الريال عما كان عليه في تاريخ المعاملة يلزم تسوية رصيد حـ/ عملاء الخارج بالريال وحساب أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية، تمهيداً للاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في قائمة الدخل.

ويتم حساب أرباح وخسائر المعاملات بعملة أجنبية بضرب فرق سعر الصرف الجاري في ٢٠٠٧/١٢/٣١، الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ في إجمالي المبلغ المستحق على عملاء الخارج بالريال = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال $\times (١,٩ - ٢,١) = ٢٠٠٠٠٠٠$ جنيه. ويظهر قيد تسوية رصيد عملاء الخارج كالتالي:

| | | | |
|------------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ عملاء الخارج- السعودية إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد عملاء الخارج (السعودية) في نهاية الفترة وقدره ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر تغير سعر صرف الريال من ١,٩ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٢٠٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ |
|------------|--|---------|---------|

ج- في ٢٠٠٨/٤/١ تاريخ تسوية المعاملة يتم إثبات تحصيل الرصيد المدين لعملاء الخارج بالريال وقدره ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال، وتحديد المقابل لهذا المبلغ بالجنيه، باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ التسوية ٢,٢٥ جنيه للريال، أي ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال $\times ٢,٢٥$ جنيه = ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه. كما يتم إثبات أرباح معاملات بعملة أجنبية على

أساس فرق سعري الصرف الجاريين في تاريخ التسوية وتاريخ نهاية السنة المالية السابقة وقدره ٠,١٥ جنيه = ٢,٢٥ - ٢,١. ونظراً لارتفاع سعر صرف الريال مقابل الجنيه تتحقق أرباح قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times ٠,١٥ جنيه.

ولإثبات تسوية المعاملة في ٢٠٠٨/٤/١ يجعل ح/ العملات الأجنبية - ريال - مديناً بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائناً بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، وح/ عملاء الخارج - السعودية - دائناً بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه (١٩٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ + ٢٠٠٠٠٠ جنيه تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١) كالتالي:

| | | | |
|----------|---|-------------------|---------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من ح/ العملات الأجنبية - ريال إلى منكورين ح/ عملاء الخارج - السعودية ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال من عملاء السعودية بسعر صرف جاري ٢,٢٥ جنيه للريال واحتساب أرباح بواقع ٠,١٥ جنيه للريال. | ٢١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠٠ |
|----------|---|-------------------|---------|

د - في ٢٠٠٨/٤/١ أيضاً يتم إثبات تحويل العملة الأجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المحلية بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ. ولذلك يتم تحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي إلى ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري. ويجري قيد إثبات ذلك بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً مقابل جعل ح/ العملات الأجنبية - ريال - دائناً كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ العملات الأجنبية - ريال إثبات تحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال إلى ما يعادلها بالجنيه على أساس سعر صرف مباشر ٢,٢٥ جنيه للريال. | ٢٢٥٠٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|---------|

٤/٣. المحاسبة عن المشتريات بعملة أجنبية:

في حالة قيام المنشأة بشراء بضاعة عن طريق استيرادها من الخارج فمن الطبيعي أن ينشأ عنها التزام بالعملة الأجنبية، طالما لم تدفع ثمن البضاعة فوراً. ومحاسبياً يتم إثبات استيراد البضاعة في تاريخ المعاملة باستخدام سعر الصرف الفوري.

وفي حالة امتداد فترة المعاملة إلى ما بعد تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يلزم تسوية رصيد حساب الموردين بالتحركات في سعر الصرف، والاعتراف بنتائج التسوية في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية الحالية. وبالطبع تتم التسوية باستخدام سعر الإقفال في تاريخ الميزانية. وأخيراً سوف يتم تدبير العملة الأجنبية وتسوية المعاملة في تاريخ التسوية باستخدام سعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ استوردت شركة المنصورة للحلويات صفقة تمور من الإمارات بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، وقت أن كان سعر الصرف المباشر ١,٦٥ جنيه. وفي ٢٠٠٨/٣/١ تم سداد ثمن البضاعة للمصدر الإماراتي وقت أن كان سعر صرف الدرهم ١,٨٠ جنيه، فإذا علمت أن سعر صرف الدرهم في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية الفترة المحاسبية بلغ ١,٧٥ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة المنصورة للحلويات؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية شراء البضاعة بقيمتها المعادلة بالجنيه استناداً إلى سعر الصرف الفوري للدرهم الإماراتي، والتي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم \times ١,٦٥ جنيه = ١٦٥٠٠٠٠ جنيه. وذلك

بجعل حـ/ المشتريات (أو حـ/ مخزون البضاعة) مدیناً، مقابل جعل حـ/ موردي الخارج بالامارات دائناً بنفس المبلغ كآآی:

| | | | |
|-----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من حـ/ المشتريات إلى حـ/ موردي الخارج- الإمارات إثبات استيراد بضاعة من المورد الإماراتي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم بسر صرف مباشر ١,٦٥ جنيه للدرهم. | ١٦٥٠٠٠٠ | ١٦٥٠٠٠٠ |
|-----------|---|---------|---------|

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يتم تسوية رصيد حساب موردي الخارج استناداً إلى سر صرف الدرهم الجاري - سر الإقفال - في ذلك التاريخ، وذلك لحساب أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية. ونظراً لارتفاع سر صرف الدرهم في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١,٧٥ جنيه مقارنة بذات السر في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ المعاملة والذي كان ١,٦٥ جنيه فإن شركة المنصورة للحلويات سوف تحقق خسائر على عملية استيراد البضاعة وتأجيل سداد ثمنها حتى ٢٠٠٨/٣/١.

وبمعنى آخر فإن شركة المنصورة للحلويات يلزمها توفير مبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ درهم \times ١,٧٥ جنيه) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ لسداد رصيد الموردين البالغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، في الوقت الذي كان يكفيها توفير ١٦٥٠٠٠٠ جنيه فقط لسداد ثمن البضاعة في تاريخ المعاملة في ٢٠٠٧/١٠/١. ويمكن حساب هذه الخسائر أيضاً بضرب مبلغ الالتزام بالدرهم في مقدار الزيادة في سر الصرف المباشر أي ١٠٠٠٠٠٠ درهم \times (١,٦٥ - ١,٧٥) = ١٠٠٠٠٠ جنيه يتم إثباتها بجعل حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مدیناً مقابل جعل حـ/ موردي الخارج - الإمارات - دائناً كآآی:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ موردي الخارج- الإمارات تسوية رصيد موردي الخارج وقدره ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي في نهاية الفترة بأثر تغير سعر صرف الدرهم من ١,٦٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

د- في ٢٠٠٨/٣/١ يتم تسوية المعاملة وذلك عن طريق شراء
١٠٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ
وقدره ١,٨ جنيه، أي ما يعادل ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠
درهم \times ١,٨ جنيه. ولاثبات عملية تحويل الجنيهاً إلى دراهم يتم
جعل حـ/ العملات الأجنبية مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً
بذات المبلغ كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من حـ/ العملات الأجنبية - درهم إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات شراء ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي بسعر صرف ١,٨ جنيه للدراهم وذلك لتسوية رصيد موردي الخارج - الإمارات | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|---------|

• ثم يتم سداد المستحق للمورد الإماراتي في ٢٠٠٨/٣/١ وقدره
١٧٥٠٠٠٠ جنيه = (١٦٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ +
١٠٠٠٠٠٠ جنيه تسوية دائنة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ - أو ١٠٠٠٠٠٠٠
درهم \times ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١). وبالطبع ستحقق شركة
المنصورة للحلويات خسائر في ٢٠٠٨/٣/١ نظراً لارتفاع سعر
صرف الدرهم من ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١,٨ جنيه
في ٢٠٠٨/٣/١، وتبلغ هذه الخسائر ٥٠٠٠٠ جنيه = (١,٨ جنيه
- ١,٧٥ جنيه) \times ١٠٠٠٠٠٠ درهم. والسبب ببساطة أنه كان
يكفيها مبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ لتدبير مبلغ

١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، ولكن في ٢٠٠٨/٣/١ أصبح لزاماً عليها تحمل مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه لتدبير مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم.

ويتم إثبات تسوية المعاملة بجعل حـ/ موردي الخارج - الإمارات مديناً بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه، وحـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ العملات الأجنبية - درهم دائناً بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|------------------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من مذكورين حـ/ موردي الخارج - الإمارات حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ العملات الأجنبية إثبات سداد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم للمورد الإماراتي بسعر صرف ١,٨ جنيه للدرهم، واحتساب خسائر نظراً لزيادة سعر الصرف إلى ١,٨ جنيه وقد كان في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ١,٧٥ جنيه. | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|------------------|

ويتضح مما سبق أن ارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي وهو العملة الأجنبية في مقابل الجنيه، وهو العملة المحلية، أو عملة القيد والتقرير، ترتب عليه تحقيق الشركة لخسائر على عملية استيراد البضاعة. وغني عن القول بالطبع فإن الشركة كانت ستحقق أرباحاً على عملية الاستيراد لو كان قد حدث العكس، أي انخفاض سعر صرف الدرهم في مقابل الجنيه، لأنها كانت ستتحمل انفاق عدد أقل من الجنيهات لتدبير ١٠٠٠٠٠٠ درهم عليها أن تسدها للمصدر الإماراتي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن حساب المشتريات، أو حساب مخزون البضاعة - في ظل نظام المخزون المستمر - يظل مديناً بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠ جنيه، وهي قيمة البضاعة بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة أي ٢٠٠٧/١٠/١.

ونعتقد أنه من البديهيّات المحاسبية أن رصيد حـ/ خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية عن سنة ٢٠٠٧ وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سيتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٤ - المحاسبة عن التحوط بشأن المعاملات بعملة أجنبية:

Accounting for Hedging Foreign Currency Transactions

تفرض طبيعة بيئة الأعمال الدولية الآن على الشركات الوطنية التي لديها معاملات آجلة بالعملة الأجنبية ممتدة لفترة زمنية، أن تواجه مخاطر التقلبات في أسعار صرف هذه العملات الأجنبية، وما قد يترتب عليها من خسائر خاصة على الالتزامات بعملة أجنبية في ظل ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في مواجهة العملة المحلية، أو خسائر على الأصول بعملة أجنبية في حالة انخفاض سعر الصرف.

وفي مواجهة مثل هذه الظروف يجب على إدارة الشركات الوطنية اتخاذ قرار بالتحوط نحو هذه المخاطر. ومثل هذا التحوط له مفهومه وأهدافه وأنواعه من ناحية، ويرتبط به ما يعرف بعقود الصرف الآجلة وما قد يترتب عليها من أرباح أو خسائر من ناحية أخرى، وكلها أمور لها إجراءاتها المحاسبية، وهذا ما سنعرض له في الفقرات التالية ببعض التفصيل:

١/٤. مفهوم التحوط من منظور محاسبي:

التحوط نشاط نتيجة قرار إداري تتخذه إدارة المنشأة الوطنية التي لديها معاملات غير فورية بالعملة الأجنبية لمواجهة آثار التغيرات في أسعار الصرف، خاصة غير المواتية منها. وينصب هذا النشاط على إبرام عقود صرف آجلة تتيح لها استلام أو تسليم عملة أجنبية مقابل العملة المحلية وذلك بسعر صرف مؤجل، غالباً ما يزيد عن سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل.

ووبساطة شديدة فالتحوط عبارة عن معاملة تدخل فيها المنشأة لمواجهة مخاطر الخسائر التي قد تواجهها نتيجة التغير في قيمة العملة الأجنبية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الشركة المصرية المصدرة لليابان تخشي انخفاض قيمة رصيد ح/ عملاء الخارج اليابانيين - بالطبع بسبب انخفاض سعر صرف الين أمام الجنية - فعليها أن تدخل في، أو تتحمل، التزام مماثل بالين. فإن حدث وانخفض سعر صرف الين الياباني فسوف يتم تعويض الخسارة على رصيد العملاء بالين تماماً من الأرباح على التزام التحوط.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعاً لذلك فإن التحوط يبعد خطر أرباح أسعار الصرف مثلما يبعد أيضاً خطر الخسائر. ويترتب على ذلك أيضاً أنه إذا ارتفعت قيمة العملة الأجنبية فإن أرباح أسعار الصرف على رصيد حساب عملاء الخارج سيتم التضحية بها تماماً مقابل الخسارة على التزام التحوط.

٢/٤. أهداف التحوط:

كما سبق وأوضحنا فإن التحوط بشأن العملة الأجنبية عبارة عن معاملة تدخل فيها المنشأة التي لديها معاملات أو التزامات أو حقوق على غير بعملة أجنبية لتعويض الأرباح أو الخسائر الناتجة من تقلبات في سعر الصرف. وبصفة عامة يهدف التحوط إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ - التحوط نحو مواجهة التزامات وأصول بعملة أجنبية ناتجة عن معاملات بالعملة الأجنبية.

ب - التحوط في مواجهة الارتباطات المماثلة بالعملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات المستقبلية بعملة أجنبية.

ج - التحوط بشأن مراكز الاستثمار الصافي الناتجة عن الاستثمارات في منشآت أجنبية.

٣/٤. عقود الصرف الآجلة: Forward Contracts

محاسبياً، ينظر لعقود الصرف الآجلة على أنها أهم آليات معاملات التحوط في مواجهة تقلبات أسعار الصرف. وكما سبق وأوضحنا في سياق تعريفنا للتحوط فإن المنشأة الوطنية تتحوط بشأن رصيد حساب عملاء

الخارج بالدخول في معاملة ينشأ عنها التزام بعملة أجنبية بمبلغ مماثل من العملة الأجنبية. وبالمثل فإن - نشأة تتحوط بشأن رصيد حساب موردي الخارج عن طريق الدخول في معاملة ينشأ عنها حساب عملاء بمبلغ مماثل من العملة الأجنبية.

وبالرغم من أن معاملات التحوط التي ينشأ عنها الالتزامات والعملاء المطلوبين لها عدة أشكال إلا أن أهمها ما يعرف بعقد الصرف الآجل. وهو عبارة عن اتفاق بمبادلة عملات متلفة في تاريخ مستقبلي معين وبسعر صرف متفق عليه مقدماً. ووفقاً لهذا التعريف يمكن ملاحظة ما يلي:

أ - أن التاريخ المستقبلي الذي سيتم فيه مبادلة العملات يمكن أن يكون بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر، المهم أنه تاريخ لاحق لتاريخ إتمام المعاملة بالعملة الأجنبية والتي قد تواجه بسببها المنشأة خسارة من تغير سعر الصرف.

ب - سعر الصرف الآجل هو سعر صرف مستقبلي ولكنه محدد ومتفق عليه في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل. وبالطبع فإن سعر الصرف الآجل سيختلف بالضرورة عن سعر الصرف الفوري.

ج - أن سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الذي سيتم به شراء أو بيع وحدات العملة الأجنبية المتفق عليها في العقد.

د - عند تحويل العملة في الحال إلى البنك أو منه فإن ذلك يتم بسعر الصرف الفوري.

ويمكن توضيح هذه الملاحظات من خلال المثال المبسط التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ كان سعر صرف الريال السعودي ١,٩ جنيه، وفي ذلك التاريخ باعت شركة الدقهلية للمنسوجات ومقرها المنصورة بضاعة لعميل سعودي بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال يستحق السداد في ٢٠٠٨/٢/٦.

وللتحوط تجاه التغيرات في قيمة الريال السعودي أبرمت شركة الدقهلية في ٢٠٠٧/١٠/١ عقد صرف أجل مع بنك مصر - فرع المنصورة يقضي باستبدال مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٢/٦ بسعر صرف ٢,٣ جنيه للريال. وبمعنى آخر قبل بنك مصر أن يشتري مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ريال من شركة الدقهلية في ٢٠٠٨/٢/٦ بسعر ٢,٣ جنيه للريال أي يشتري مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي مقابل تسليم شركة الدقهلية مبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ جنيه = $٥٠٠٠٠٠٠ \times ٢,٣$ وذلك بغض النظر عن سعر صرف الريال في ذلك التاريخ.

فإذا حدث وكان سعر صرف الريال الفوري في ٢٠٠٨/٢/٦ يبلغ ٢,١ جنيه فإن الشركة ستكون قد حققت خسائر على رصيد ح/ عملاء الخارج وحققت أرباحاً على عقد الصرف الآجل، وكلاهما يعوض بعضه بعضاً على نحو ما سنرى لاحقاً.

٤/٤. العلاوة والخصم على عقود الصرف الآجلة:

يمثل الفرق بين سعر الصرف الآجل لعقد الصرف وسعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد علاوة أو خصماً على العقد نفسه. فإذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الفوري، عندئذ سيتم تسليم العملة الأجنبية مستقبلاً بتكلفة أعلى من تكلفتها اليوم - تاريخ إبرام العقد - والفرق هذا يمثل علاوة.

وإذا افترضنا وكان سعر الصرف الآجل للعقد أقل من سعر الصرف الفوري عندئذ سيتم استلام وتسليم العملة الأجنبية مستقبلاً بتكلفة أقل من تكلفتها اليوم - تاريخ إبرام العقد - وهذا الفرق يمثل خصم.

٥/٤. أرباح وخسائر عقود الصرف الآجلة:

تتحقق أرباح وخسائر عقد الصرف الآجل من التغيرات في سعر الصرف الفوري خلال فترة العقد. ويتم حساب هذه الأرباح والخسائر بضرب كمية العملة الأجنبية في فرق سعر الصرف الفوري في نهاية عقد

الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد، وذلك كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٨/٢/٦ أبرمت شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات عقد صرف آجل مع بنك القاهرة فرع المنصورة يعطيها الحق في شراء ٢٠٠٠٠٠ ريال سعودي يوم ٢٠٠٨/٤/٦ وذلك بسعر صرف آجل ٢,١٨ جنيه للريال. فإذا افترضنا أن سعر الصرف الفوري للريال في ٢٠٠٨/٢/٦ كان ٢,١٥ جنيه، وفي ٢٠٠٨/٤/٦ كان ٢,١٦ جنيه، فكيف يتم حساب أرباح وخسائر وعلاوة أو خصم عقد شراء الريالات الآجل؟

الحل

- أرباح (أو خسائر) عقد شراء الريال الآجل = كمية العملة الأجنبية المتعاقد عليها × (سعر الصرف الفوري في نهاية العقد - سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد).

$$= ٢٠٠٠٠٠ \text{ ريال} \times (٢,١٥ - ٢,١٦) = ٢٠٠٠ \text{ جنيه ربح}$$

وبالطبع يمثل هذا الربح الزيادة في قيمة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال بالجنيه المصري خلال الفترة من ٢/٦ - ٢٠٠٨/٤/٦ وهي فترة العقد.

- علاوة (أو خصم) عقد الصرف الآجل = كمية العملة الأجنبية المتعاقد عليها × (سعر الصرف الآجل - سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد).

$$= ٢٠٠٠٠٠ \text{ ريال} \times (٢,١٥ - ٢,١٨) = ٦٠٠٠ \text{ جنيه علاوة}$$

وغني عن القول بأن شركة شباب المحاسبين قد تحملت خسارة قدرها ٤٠٠٠ جنيه تتمثل في تكلفة العلاوة وقدرها ٦٠٠٠ جنيه ناقصاً أرباح سعر الصرف وقدرها ٢٠٠٠ جنيه. وبالطبع يمكن تبرير ذلك بصورة أبسط بأن الشركة لو كانت قد انتظرت حتى ٢٠٠٨/٤/٦ كانت ستشتري

مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف فوري ٢,١٦ جنيه للريال، ولكنها اشترت هذه الريالات في ذلك التاريخ بسعر ٢,١٨ جنيه للريال حسب عقد الشراء الآجل الذي وقعته مع البنك، أي أنها تحملت ٤٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,١٨ - ٢,١٦).

٦/٤. إجراءات المحاسبة عن التحوط:

في ضوء مفهوم وأهداف التحوط التي عرضنا لها، يمكن القول بأن المحاسبة عن التحوط نحو مواجهة التزامات، أو نشأة أصول، بعملة أجنبية تتطلب من المحاسب المالي إتباع الإجراءات التالية:

أ - بعد إثبات المعاملات بعملة أجنبية، والتي يترتب عليها نشأة حق للمنشأة طرف الغير، أو التزام عليها للغير بعملة أجنبية، يتم إثبات إبرام عقد الصرف الآجل لبيع أو شراء عدد مماثل من وحدات العملة الأجنبية للأصل أو الالتزام الناشئ عن المعاملة، والذي بسببه قد تواجه المنشأة مخاطر التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية.

ب - يتم الاعتراف بأرباح وخسائر عقود الصرف الآجلة في قائمة الدخل عن الفترة التي حدث فيها التحرك في سعر الصرف.

ج - يتم احتساب علاوة أو خصم عقد الصرف الآجل - بعيداً عن أرباح وخسائر العقد - ويتم استهلاكها على مدار فترة عقد الصرف الآجل، كما يتم الاعتراف بهذا الاستهلاك في قائمة الدخل عن الفترة، بمقدار ما يخصها من فترة العقد نفسه.

ولبيان كيفية الممارسة العملية للإجراءات المحاسبية السابقة فسوف نعرض في الجزئيتين التاليتين للتحوط بشأن الالتزامات ثم التحوط بشأن الأصول.

٧/٤. التحوط بشأن الالتزامات بعملة أجنبية:

إذا قامت المنشأة الوطنية باستيراد بضاعة من الخارج سيتم إثبات عملية الشراء بالعملة الوطنية باتباع إجراءات المحاسبة عن معاملة الشراء من الخارج بالعملة الأجنبية، كما سبق وأوضحنا. ولكي لا تواجه المنشأة

احتمال تعرضها لخسائر على الالتزامات بعملة أجنبية سيتم إبرام عقد شراء عملة أجنبية أجل لتدبير العملة الأجنبية اللازمة لسداد هذه الالتزامات. ويحتاج الأمر إلى اتباع الإجراءات المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن عقود الصرف الآجلة التي أشرنا إليها، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ استوردت شركة المنصورة للأغذية ش. م. م دقيق من السعودية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان سعر الصرف ١,٨ جنيه للريال، وذلك على الحساب بحيث تدفع القيمة للمصدر السعودي في ٢٠٠٨/٤/١. ولأغراض التحوط نحو تقلب سعر صرف الريال خلال فترة المعاملة أبرمت الشركة في ٢٠٠٧/١٠/١ مع بنك مصر فرع المنصورة عقد أجل لشراء ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي يوم ٢٠٠٨/٤/١ بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال. فإذا علمت أن سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٢,١٥ جنيه، وفي ٢٠٠٨/٤/١ يبلغ ٢,١ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟ علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية شراء البضاعة بسعر الصرف الفوري للريال في ذلك التاريخ وقدره ١,٨ جنيه، فتبلغ قيمة المشتريات المعادلة بالجنيه ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال x ١,٨ جنيه. وذلك بجعل ح/ المشتريات مدیناً مقابل جعل ح/ موردي الخارج - السعودية دائناً بذات المبلغ كالتالي:

| | | | |
|-----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من ح/ المشتريات إلى ح/ موردي الخارج-السعودية إثبات استيراد بضاعة من السعودية قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف فوري ١,٨ جنيه للريال تستحق قيمتها في ٢٠٠٨/٤/١ | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ |
|-----------|--|---------|---------|

• في نفس التاريخ ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات إبرام عقد الصرف للأجل ستة شهور - من ٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١ - لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من بنك مصر فرع المنصورة يوم ٢٠٠٨/٤/١ بسعر صرف أجل ٢,٢٥ جنيه للريال، أي مقابل ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,٢٥ جنيه، وذلك لسداد الالتزام (موردي الخارج) المستحق لهم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال في ذلك التاريخ.

ويتم إثبات إبرام عقد الصرف للأجل لشراء الريالات بجعل ح/ مدينو شراء عملة أجنبية، وهو أحد حسابات الأصول، مدينًا بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه، وهو المبلغ المعادل لكمية العملة المتعاقد على شرائها آجلاً ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي مقومة بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ إبرام العقد ١,٨ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times ١,٨ جنيه، وأيضاً جعل ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - وهو أحد حسابات الالتزامات - دائناً بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,٢٥ جنيه سعر الصرف الآجل.

أما مقدار زيادة الالتزام الناتج عن عقد الصرف الآجل وهو ح/ دائنو شراء عملة أجنبية (بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه) وبين قيمة الأصل الناتج عن العقد، وهو ح/ مدينو شراء عملة أجنبية (بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه) فيمثل علاوة يجعل بها ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة - وهو أحد حسابات الأصول - مدينًا بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه = ٢٢٥٠٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,٢٥ جنيه سعر الصرف الآجل - ١,٨ جنيه سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد)، ويظهر قيد اليومية كالتالي:

| | | | |
|-----------|--|---------|-------------------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من مذكورين ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي ح/ علاوة عقود الصرف الأجلة إلى ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي إثبات إبرام عقد صرف أجل ٦ شهور لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسر صرف أجل ٢,٢٥ جنيه وسعر الصرف الفوري الآن ١,٨ جنيه. | ٢٢٥٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠٠ |
|-----------|--|---------|-------------------|

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يتم إجراء قيود التسوية اللازمة على النحو التالي:

* يتم تسوية رصيد ح/ موردو الخارج للاعتراف بأرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية كالتالي:

رصيد ح/ موردو الخارج في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بسر الصرف جنيه
انفوري في ذلك التاريخ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,١٥ جنيه = ٢١٥٠٠٠٠٠
يطرح: رصيد ح/ موردو الخارج في ٢٠٠٧/١٠/١ بسر
الصرف الفوري = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال \times ١,٨ جنيه = (١٨٠٠٠٠٠٠)
في ذلك التاريخ
خسارة المعاملات بعملة أجنبية
٣٥٠٠٠٠

=====

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى ح/ موردو الخارج تسوية رصيد ح/ موردو الخارج البالغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

- يتم تسوية رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي -
بأثر التحرك في سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في
٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ =
(١٠٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١٥ جنيه) - (١٠٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨
جنيه) = ٣٥٠٠٠٠ جنيه، تمثل أرباحاً كما يلي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي إلى ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية وقدره ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

- يتم تسوية ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة وذلك باستنفاد ما
يخص الفترة من ٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ من هذه
العلاوة، أي نصف مبلغ العلاوة باعتبارها تغطي ٦ شهور (من
٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١) وذلك بجعل ح/ مصاريف
استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة مديناً - أحد حسابات
المصروفات - مقابل جعل ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة دائناً
بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه × ١/٢ = ٢٢٥٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة عن المدة من ٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ وفقاً لطريقة القسط الثابت | ٢٢٥٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

- يتم إقفال رصيد حساب خسائر المعاملات بعملة أجنبية، بجعله دائناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله مديناً كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إقفال خسائر المعاملات بعملة أجنبية عن الفترة. | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

- يتم إقفال رصيد حساب أرباح المعاملات بعملة أجنبية بجعله مديناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله دائناً، كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال الأرباح على المعاملات بعملة أجنبية عن الفترة | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

- ويتم إقفال رصيد حساب مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة بجعله دائناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله مديناً، كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة إقفال مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة عن الفترة. | ٢٢٥٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

- جـ - في ٢٠٠٨/٤/١ تاريخ نهاية فترة المعاملة يتم تنفيذ عقد شراء العملة الآجل باستبدال العملة الوطنية بالأجنبية، وسداد المستحق لموردي الخارج، واستنفاد باقي رصيد علاوة العقد، وإثبات أية أرباح أو خسائر عملة أجنبية، وذلك كما يلي:

- يتم إثبات سداد قيمة عقد شراء العملة الآجل حيث تسدد الشركة مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري لبنك مصر حتى يتسنى لها استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي تم التعاقد على توفيرهم بمعرفة البنك كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من ح/ دانتو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد الالتزام بموجب عقد الشراء الآجل لمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال بسر صرف ٢,٢٥ جنيه. | ٢٢٥٠٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

* يتم إثبات استلام العملة الأجنبية، أي الريالات السعودية، من البنك وذلك بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,١ = ٢١٠٠٠٠٠ جنيه، بجعل ح/ العملات الأجنبية - ريال - وهو أحد حسابات الأصول مديناً، والغاء مديونية البنك عن عقد الشراء الآجل للعملة بجعل ح/ مدينو شراء عملة أجنبية دائناً برصيد في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أي بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه = (٢١٨٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ + تسويته بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١)، وإثبات خسائر المعاملة بعملة أجنبية بمقدار فرق سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ وقدره ٢,١ جنيه، ٢٠٠٧/١٢/٣١ وقدره ٢,١٥ جنيه فيما يتعلق بحساب مدينو شراء عملة أجنبية أي ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,١٥ - ٢,١) = (٥٠٠٠٠) جنيه وذلك بجعل ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|------------------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من مذكورين ح/ العملات الأجنبية- ريال سعودي ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من البنك بسعر صرف فوري ٢,١ جنيه وإثبات خسائر المعاملات بعملة أجنبية على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال بسبب انخفاض سعر الصرف الفوري إلى ٢,١ جنيه في ٤/١ بدلاً من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٢١٥٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|------------------|

- يتم إثبات سداد المستحق للمصدر السعودي بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنية = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٥ جنية، وإثبات أرباح للمعاملات بعملة أجنبية بمقدار الفرق بين سعري الصرف الفوريين في ٢٠٠٨/٤/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١، وتبلغ ٥٠٠٠٠ جنية = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٥ - ٢,١)، وذلك بجعل ح/ موردو الخارج مدينًا بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنية، ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائنًا بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية، ح/ العملات الأجنبية دائنًا بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنية كالتالي:

| | | | |
|----------|---|------------------|---------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من ح/ موردو الخارج إلى متكورين ح/ العملات الأجنبية ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات سداد ثمن البضاعة المستوردة للمورد السعودي بسعر الصرف الفوري وإثبات أرباح المعاملات بعملة أجنبية بسبب انخفاض سعر الصرف الفوري من ٢,١٥ جنية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,١ جنية في ٢٠٠٨/٤/١ | ٢١٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ | ٢١٥٠٠٠٠ |
|----------|---|------------------|---------|

- ويتم استنفاد باقي علاوة عقد الصرف الآجل بما يخص المدة من ١/١ إلى ٢٠٠٨/٤/١، أي نصف العلاوة كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٤/١ | من ح/ مصاريف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية استنفاد علاوة عقد صرف آجل لشراء ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي عن المدة من ١/١ - ٢٠٠٨/٤/١ | ٢٢٥٠٠٠٠ | ٢٢٥٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

وتجدر الإشارة إلى أن قيود إقفال أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية عن سنة ٢٠٠٨ سوف تجري بانقطاع في ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية السنة المالية. ويسري نفس الشئ على تسوية واقفال مصاريف استنفاد علاوة العقد.

وتود لفت انتباه القارئ إلى أن الأرباح المحققة على معاملات استيراد البضاعة وإبرام عقد الصرف الآجل لتدبير ثمنها تبلغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه = (٣٥٠,٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ + ٥٠,٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٤/١) تعادل تماماً الخسائر المحققة في هذين التاريخين، والسبب ببساطة أن عقد الصرف الآجل كان بكامل قيمة الالتزام عن شراء البضاعة أي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

٨/٤. التحوط بشأن الأصول بعملة أجنبية:

إذا كانت المنشأة الوطنية بصدد القيام بعملية تصدير بضاعة مثلاً فسوف ينشأ لها حق على الغير (ح/ عملاء الخارج) بالعملة الأجنبية. وفي سبيل التحوط في مواجهة مخاطر تقلب سعر صرف العملة الأجنبية، خاصة في حالة الانخفاض، فإنها تبرم عقد صرف مؤجل مع البنك أو السمسار ينشأ عنه التزام عليها بتسليم عدد معين من العملة الأجنبية إلى البنك مقابل عدد معادل بالعملة الوطنية بسعر مؤجل متفق عليه.

هذا وتتم المعالجة المحاسبية عن التحوط عندئذ حسبما سنوضح في المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١٠/١ باعت شركة المنصورة لصناعة وتجارة الموبيليا بضاعة بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي تستحق السداد في ٢٠٠٨/٣/١. وقامت الشركة في ٢٠٠٧/١٠/١ بإبرام عقد صرف آجل مع بنك القاهرة فرع المنصورة يقضي بأن تبيع له عدد ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٣/١. فإذا علمت أن سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ يبلغ ١,٨ جنيه للريال، وفي ٢٠٠٨/٣/١ يبلغ ٢,٢٥ جنيه للريال، في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٢,١٥ جنيه للريال، أما سعر الصرف الآجل ٥ شهور في ٢٠٠٧/١٠/١ فيبلغ ١,٩٥ جنيه للريال، فكيف تتم المحاسبة عن

المعاملات السابقة بافتراض أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية تصدير البضاعة بسعر الصرف الفوري بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times ١,٨ جنيه، كما يلي:

| | | | |
|-----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من ح/ عملاء الخارج - السعودية إلى ح/ المبيعات إثبات تصدير بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف فوري ١,٨ جنيه للريال | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ |
|-----------|--|---------|---------|

• وفي ٢٠٠٧/١٠/١ أيضاً يتم إثبات إبرام عقد صرف أجل لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٣/١ بسعر صرف أجل ١,٩٥ جنيه = ١٩٥٠٠٠٠ جنيه وذلك بجعل ح/ مدينو بيع عملات أجنبية - ريال مدينًا، وينشأ التزام مماثل للمديونية بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه يجعل بها ح/ دائنو بيع عملة أجنبية - ريال دائنًا، أما الفرق ويبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال \times (١,٩٥ - ١,٨٠ جنيه) فيجعل به حساب خصم عقود الصرف الآجلة دائنًا - كأحد حسابات الالتزامات - كالتالي:

| | | | |
|-----------|--|-------------------|---------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من ح/ مدينو بيع عملة أجنبية - ريال سعودي إلى مذكورين ح/ دائنو بيع عملة أجنبية- ريال سعودي ح/ خصم عقود الصرف الآجلة إثبات إبرام عقد صرف أجل ٥ شهور لبيع ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف مؤجل ١,٩٥ جنيه وسعر صرف فوري ١,٨ جنيه | ١٨٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ | ١٩٥٠٠٠٠ |
|-----------|--|-------------------|---------|

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية يتم إجراء قيود التسوية والإقفال التالية:

* تسوية رصيد ح/ عملاء الخارج بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ١٢/٣١ أي بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال $\times (٢,١٥ - ١,٨)$ كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ عملاء الخارج - السعودية إلى ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد ح/ عملاء الخارج وقدره ١٠٠٠٠٠٠ ريال بالزيادة في سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ١٢/٣١ | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

• ويتم تسوية رصيد ح/ دانتو بيع عملة أجنبية - ريال سعودي باعتباره من حسابات الالتزامات بأثر ارتفاع سعر الصرف من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أي بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال $\times (٢,١٥ - ١,٨)$ كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى ح/ دانتو بيع عملة أجنبية تسوية الالتزام ببيع ١٠٠٠٠٠٠ ريال لبنك القاهرة بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٣٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

• ويتم تسوية خصم عقود الصرف الآجلة على أساس القسط الثابت بما يخص المدة من ٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١، أي ما يخص ثلاثة شهور من مدة عقد الصرف الآجل وقدرها خمسة شهور (٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٨/٣/١) ويبلغ مقدار التسوية ١٥٠٠٠٠ $\times ٥/٣ = ٩٠٠٠٠$ جنيه يخفض بها ح/ خصم عقود

الصرف بجعله مدينًا ويزيد بها حـ/ خصم مكتسب على عقود
الصرف بجعله دائنًا، باعتباره من حسابات الإيرادات، كالتالي:

| | | | |
|------------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ خصم عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة تسوية الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص المدة من ١٠/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٩٠٠٠٠ | ٩٠٠٠٠ |
|------------|--|-------|-------|

• ويتم إقفال حساب خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة بجعله
مدينًا مقابل جعل حـ/ الأرباح والخسائر دائنًا في ٢٠٠٧/١٢/٣١،
كالتالي:

| | | | |
|------------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال رصيد إيراد الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص المدة من ١٠/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٩٠٠٠٠ | ٩٠٠٠٠ |
|------------|--|-------|-------|

جـ - في ٢٠٠٨/٣/١ تاريخ نهاية عقد الصرف الآجل تحصل الشركة على
الريالات من المستورد السعودي وتقوم ببيعها لبنك القاهرة، بالسعر
المتفق عليه. كما يتم إثبات أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية
وأيضاً اكتساب الخصم عن المدة من ١/١ - ٢٠٠٨/٣/١ كما يلي:

• يتم إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من المستورد
السعودي وذلك بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٣/١ وقدره
٢,٢٥ جنيه للريال أي بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠
ريال \times ٢,٢٥ جنيه. ويتم إثبات أرباح المعاملات بعملة أجنبية
بسبب ارتفاع السعر الفوري من ٢,١٥ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى
٢,٢٥ في ٢٠٠٨/٣/١ أي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ ريال
 \times (٢,٢٥ - ٢,١٥) جنيه، كما يتم إقفال رصيد حساب عملاء

الخارج بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه = (١٨٠٠٠٠٠ جنيه في
٢٠٠٧/١٠/١ - ٣٥٠٠٠٠ جنيه تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١)
كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من ح/العملات الأجنبية- ريال سعودي إلى مذكورين | | ٢٢٥٠٠٠٠ |
| | ح/ عملاء الخارج - السعودية | ٢١٥٠٠٠٠ | |
| | ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية | ١٠٠٠٠٠ | |
| | إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من العملاء وأرباح ارتفاع سعر الصرف الفوري من ٢,١٥ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ في ٢٠٠٨/٣/١ | | |

• يتم إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي لبنك القاهرة بسعر
الصرف الأجل المتفق عليه، أي بمبلغ ١٩٥٠٠٠٠٠ جنيه وإثبات
خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه تمثل أثر ارتفاع سعر الصرف من
٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ جنيه في ٢٠٠٨/٣/١
على التزام الشركة بيع مليون ريال للبنك (ح/ دانتو بيع عملة
أجنبية) أي ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,٢٥ - ٢,١٥) كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من مذكورين | | |
| | ح/ دانتو بيع عملة أجنبية - ريال | | ٢١٥٠٠٠٠ |
| | ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية | | ١٠٠٠٠٠ |
| | إلى ح/ العملات الأجنبية | ٢٢٥٠٠٠٠ | |
| | - ريال سعودي | | |
| | إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك وتسوية أثر ارتفاع سعر الصرف من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ جنيه في ٢٠٠٨/٣/١ | | |

- إثبات تحصيل الشركة لمبلغ ١٩٥٠٠٠٠ جنيه المقابل بالجنيه المصري لمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال تم تسليمها للبنك بسعر الصرف الآجل المتفق عليه في ٢٠٠٧/١٠/١.

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من ح./ النقدية بالبنك إلى ح./ مدينو بيع عملة أجنبية- ريال سعودي إثبات تحصيل المقابل بالجنيه لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال للبنك بسعر ١,٩٥ جنيه للريال | ١٩٥٠٠٠٠ | ١٩٥٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

- ويتم تسوية باقي رصيد ح./ خصم عقود الصرف الآجلة عن الفترة من ١/١ - ٢٠٠٨/٣/١ = $١٥٠٠٠٠ \times ٥/٢ = ٦٠٠٠٠$ جنيه.

| | | | |
|----------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٨/٣/١ | من ح./ خصم عقود الصرف الآجلة إلى ح./ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة تسوية واكتساب الخصم على عقود الصرف الآجلة عن المدة من ١/١ - ٢٠٠٨/٣/١ | ٦٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
|----------|--|-------|-------|

٩/٤: المحاسبة عن التحوطات المتحفظة:

Accounting for Qualified Hedges

إذا تعهدت إحدى المنشآت، أو ارتبطت الآن، بتنفيذ معاملة معينة في تاريخ لاحق بعملة أجنبية فإنها تواجه مخاطر تقلب سعر صرف العملة الأجنبية خلال فترة الارتباط، وهي الفترة من تاريخ التعهد بإتمام المعاملة حتى تاريخ إتمام المعاملة وتسجيلها بالدفاتر. ولذلك تتحوط في مواجهة مخاطر هذه التقلبات في سعر الصرف بإبرام عقد عملة أجل.

وبهذا المعنى يمكن ملاحظة عدة أمور بشأن التحوط بشأن الارتباطات بمعاملات بعملة أجنبية، نوجزها فيما يلي:

أ - أن ارتباط المنشأة الآن بالدخول في معاملة مستقبلاً بالعملة الأجنبية يعني أن المنشأة ستظل متعهدة طوال هذه الفترة بسداد أو استلام مبلغ معين من العملة الأجنبية في تاريخ محدد مستقبلاً، الأمر الذي يعني تعرضها لخطر الخسارة من التغيرات في قيمة العملة الأجنبية.

ب - أن مواجهة المنشأة لمخاطر خسارة تغير سعر صرف العملة الأجنبية أمر محقق، حتى بالرغم من أن مبلغ العملة الأجنبية غير مسجل بالدفاتر.

ج - أن المنشأة يمكنها التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية عن طريق إبرام عقد صرف أجل يثبت أثر تغير سعر صرف العملة الأجنبية للارتباطات المستقبلية - غير المسجلة - بسداد أو استلام عملة أجنبية.

د - أن التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية يختلف عن التحوطات بشأن المعاملات بعملة أجنبية من عدة أوجه أهمها ما يلي:

* التحوط بشأن المعاملات بعملة أجنبية يحقق أرباحاً وخسائر متكافئة - أو عوضية - بينما التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية لا يحقق أرباحاً وخسائر متكافئة.

* لا تكون الارتباطات بعملة أجنبية مسجلة دفترياً، ولذلك يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من دائتي أو عملاء التحوط فقط.

* في ظل ظروف معينة لا تدخل أرباح أو خسائر التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية في دخل الفترة التي تحققت فيها تلك الأرباح أو الخسائر. ويتم تأجيلها إلى أن يتم تسجيل المعاملات ذات الصلة بالارتباط المتحوط ضد مخاطره، حيث يتم معالجة هذه الأرباح والخسائر عندئذ كتسويات لقيمة المعاملة المسجلة بالدفاتر.

هـ- أن أسس المحاسبة عن التحوط المتحفظ، أو التحوط بشأن مخاطر الارتباطات بعملة أجنبية، تختلف عن أسس المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة من ناحيتين:

* الناحية الأولى، أن أرباح وخسائر التحوط بشأن ارتباطات العملة الأجنبية يتم تأجيلها إلى تاريخ تسجيل المعاملة المتحوط بشأنها، ويتم تسوية قيمة المعاملة ذاتها بهذه الأرباح أو الخسائر. وذلك بالطبع يختلف عما سبق وأشرنا له عند عرضنا لإجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة للمعاملات بعملة أجنبية حيث يتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر عند تحديد صافي الدخل على مدار فترة العقد.

* الناحية الثانية، يتم معالجة علاوة أو خصم الارتباطات بعملة أجنبية بإحدى طريقتين حسب اختيار المنشأة؛ الأولى: أن تؤجل العلاوة والخصم المرتبطة بفترة الارتباط مع أرباح وخسائر المعاملة ذات الصلة وتسوى بها قيمة المعاملة المسجلة. والثانية؛ أن يتم استنفاد العلاوة أو الخصم على مدار فترة عقد الصرف الأجل ويعدل بها صافي دخل الفترة، كما هو الحال عندما عرضنا لإجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة للمعاملات بعملة أجنبية.

مثال:

في ٢٠٠٧/٧/١ اتفقت شركة الإسكندرية لتجارة السيارات على استيراد صفقة سيارات من اليابان بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني على أن يتم استلام السيارات في ٢٠٠٨/٥/١ وفي نفس التاريخ ٢٠٠٧/٧/١ أبرمت الشركة عقد صرف أجل مع بنك مصر فرع أبو العباس يعطيها الحق في استلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٢٠٠٨/٥/١ لسداد ثمن البضاعة. وكانت أسعار صرف الين الياباني كالتالي:

| التاريخ | سعر الصرف الفوري | سعر الصرف الآجل |
|------------|------------------|-----------------|
| ٢٠٠٧/٧/١ | ٦,٥ جنيه | ٧,٤ جنيه |
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٦,٩ جنيه | |
| ٢٠٠٨/٥/١ | ٧,١ جنيه | |

فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة بافتراض أن الشركة لا تعد قوائم مالية مرحلية وتكتفي بإعدادها سنوياً حيث تنتهي السنة المالية في ١٢/٣١ من كل عام.

الحل

أ - في ٢٠٠٧/٧/١ يتم إبرام عقد الصرف الآجل للارتباط المماثل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني، حيث يجعل ح/ مدينو شراء عملة أجنبية مدينًا بمبلغ ٣٢٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين \times ٦,٥ جنيه، كما يجعل ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - ين، دائناً بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين \times ٧,٤ جنيه، بينما يجعل ح/ علاوة عقد الصرف الآجل مدينًا بالفرق وقدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين \times (٧,٤ - ٦,٥ جنيه) كالتالي:

| | | | |
|----------|---|----------------------------------|--|
| ٢٠٠٧/٧/١ | من منكورين ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إثبات إبرام عقد صرف آجل لارتباط مماثل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني سعر الصرف الفوري ٦,٥ جنيه، والآجل ١٠ شهور ٧,٤ جنيه. | ٣٢٥٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠٠ ٣٧٠٠٠٠٠ | |
|----------|---|----------------------------------|--|

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية للشركة يتم تسوية رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية بأثر تحرك سعر الصرف الفوري من ٦,٥

جنيه في ٧/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مما يعني تحقيق أرباح مؤجلة - التزام - قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠٠ ين x (٦,٩ - ٦,٥ جنيه) كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إلى ح/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة إثبات أرباح أسعار الصرف المؤجلة على مديونية بنك مصر وقدرها ٥٠٠٠٠٠ ين نظراً لارتفاع سعر الصرف الفوري إلى ٦,٩ جنيه في ١٢/٣١ بدلاً من ٦,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٧/١ | ٢٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

ووفقاً لهذا القيد يتم تأجيل أرباح تغير أسعار الصرف على عقود الصرف الآجلة إلى أن يتم تنفيذ المعاملة في ٢٠٠٨/٥/١.

كما تجدر الإشارة إلى أننا اتبعنا طريقة العلاوة المؤجلة أيضاً ولذلك يظل مبلغ العلاوة على عقد الصرف الآجل كله ظاهراً كرصيد مدين لحساب العلاوة، كحساب أصل، إلى أن يتم تنفيذ المعاملة في ٢٠٠٨/٥/١.

جـ في ٢٠٠٨/٥/١ تاريخ استلام البضاعة المستوردة يتم إثبات استلام البضاعة، واستلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني المتعاقد عليهم من بنك مصر أبو العباس، وإثبات سداد مقابل هذا بالجنيه لبنك مصر، ثم سداد قيمة البضاعة المستوردة للمورد الياباني، وأخيراً اقفال الحسابات المرتبطة بفروق أسعار الصرف، وذلك على النحو التالي:

* إثبات استلام الشركة للبضاعة من المصدر الياباني وذلك بجعل ح/ المشتريات - في ظل نظام المخزون الدوري - أو ح/ مخزون البضاعة - في ظل نظام المخزون المستمر - مديناً بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني x ٧,١ جنيه سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من ح/ مخزون البضاعة إلى ح/ موردو الخارج - اليابان إثبات استيراد بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه. | ٣٥٥٠٠٠٠ | ٣٥٥٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

ويترتب على هذا البقيد نشأة التزام نحو المورد الأجنبي تحقق الشركة عليه خسائر في حالة زيادة سعر الصرف الفوري، وتحقق عليه أرباحاً في حالة انخفاض سعر الصرف الفوري.

* يتم إثبات استلام الشركة لعدد ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٥/١ قيمتها المعادلة ٣٥٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني \times ٧,١ جنيه سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ، مع الاعتراف بأرباح أسعار الصرف المؤجلة على رصيد ح/ مدينو شراء عملات أجنبية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ \times (٧,١ - ٦,٩ جنيه) كالتالي:

| | | | |
|----------|--|-------------------|---------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من ح/ العملات الأجنبية - ين ياباني إلى مذكورين ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني ح/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة إثبات استلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه والاعتراف بأرباح مؤجلة بسبب ارتفاع سعر الصرف من ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٧,١ جنيه | ٣٢٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ | ٣٥٥٠٠٠٠ |
|----------|--|-------------------|---------|

• ويتم إثبات سداد قيمة ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بالجنيه لبنك مصر على أساس سعر الصرف المؤجل ٧,٤ جنيه، أي مبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - ريال ياباني إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد ثمن ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بالجنيه بسعر صرف آجل ٧,٤ جنيه. | ٣٧٠٠٠٠٠ | ٣٧٠٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|---------|

• يتم إثبات سداد مستحقات المصدر الياباني ٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني
بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٥/١ (٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه)
كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من ح/ موردو الخارج إلى ح/ العملات الأجنبية- ين إثبات سداد ثمن البضاعة للمصدر الياباني ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه. | ٣٥٥٠٠٠٠ | ٣٥٥٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

• ثم يتم تسوية تكلفة البضاعة المستوردة بفروق أسعار الصرف
كالتالي:

| | |
|---------|--|
| جنيه | قيمة البضاعة المشتراة بسعر الصرف الفوري في |
| ٣٥٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٨/٥/١ (٥٠٠٠٠٠٠ ين ياباني x ٧,١ جنيه) |
| ٤٥٠٠٠٠ | علاوة عقد الصرف الآجل |
| <hr/> | |
| ٤٠٠٠٠٠٠ | |

يطرح:

| | |
|-----------------------------------|---------|
| أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة | |
| عن المدة من ٧/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ | |
| ٥٠٠٠٠٠٠ ين x (٦,٩ - ٦,٥ جنيه) = | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة | |
| عن المدة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ - ٢٠٠٨/٥/١ | |
| ٥٠٠٠٠٠٠ x (٦,٩ - ٧,١ جنيه) = | ١٠٠٠٠٠٠ |
| <hr/> | |
| (٣٠٠٠٠٠٠) | |
| <hr/> | |
| ٣٧٠٠٠٠٠ | |
| <hr/> | |
| ===== | |

| | | | |
|----------|---|--------|------------------|
| ٢٠٠٨/٥/١ | من مذكورين ح/ أرباح مؤجلة على عقود صرف أجلة ح/ مخزون البضاعة إلى ح/ علاوة عقود الصرف الأجلة إقفال رصيد حساب أرباح مؤجلة على عقد الصرف المؤجل وكذا علاوة العقد وتسوية تكلفة المخزون | ٤٥٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ |
|----------|---|--------|------------------|

حالة القوائم المالية المرحلية:

أصبح من المألوف الآن أن تعد وتنشر الشركات المقيمة بالبورصة قوائم مالية مرحلية (مؤقتة) Interim Financial Statements عادة تكون ربع سنوية Quarterly. ومنذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في مصر والقانون ٢٠٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن وحدات قطاع الأعمال العام وأصبح الطلب على هذه القوائم المالية المرحلية مقنناً. وبالفعل فقد صدرت المعايير المحاسبية التي تنظم إعداد وعرض تلك القوائم (أنظر معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المناظر للمعيار الدولي IAS 34) في هذا الشأن.

ورغم أن هناك الكثير من المشاكل المحاسبية المصاحبة لإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية، إلا أننا سوف نركز هنا على دراسة واحدة من أهم تلك المشاكل وهي مشكلة المحاسبة عن التحوط.

وللتبسيط يمكن إيجاز الإجراءات الأساسية للمحاسبة عن التحوط في حالة أن كانت الشركة تعد وتنشر قوائم مالية مرحلية فيما يلي:

- إثبات عقد الصرف الآجل.
- إثبات أرباح أو خسائر عقد الصرف الآجل.
- تأجيل الاعتراف بأرباح أو خسائر المعاملة.
- المحاسبة عن العلاوة أو الخصم.
- إثبات استلام أو إرسال الشيء موضوع التعاقد.

- إثبات تنفيذ عقد الصرف الآجل.
- إثبات سداد أو تحصيل بالعملة الأجنبية.
- إثبات استيفاء العلاوة أو الخصم.

هذا ويمكن بيان كيفية تشغيل تلك الإجراءات من خلال المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/٤/١ اتفقت شركة الدقهلية لوسائل النقل الخفيف على استيراد رسالة موتوسيكلات من مورد ياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني، على أن يتم استلام البضاعة في ديسمبر ٢٠٠٧ ويستحق سداد قيمتها في ٢٠٠٨/٢/١. وفي ٢٠٠٧/٤/١ تاريخ الارتباط بالعملية أبرمت الشركة مع بنك الإسكندرية فرع المنصورة عقد صرف آجل يعطيها الحق في استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين في ٢٠٠٨/٢/١ بسعر صرف آجل ١٠ شهر قيمته ٥,٧ جنيه للين الياباني.

وفيما يلي البيانات الخاصة بالمعاملات بالعملة الأجنبية وعقد الصرف

الآجل:

| التاريخ | البيان | سعر الصرف الفوري للين |
|----------------|--|--------------------------|
| أ - ٢٠٠٧/٤/١ | الاتفاق على استيراد البضاعة والتحوط بشأن الارتباط الممثل بالين. | ٥,٥ جنيه |
| ب - ٢٠٠٧/٦/٣٠ | منتصف السنة المالية. | ٦,٢ جنيه |
| ج - ٢٠٠٧/١١/١ | استلام شحنة البضاعة. | ٦,٦ جنيه |
| د - ٢٠٠٧/١٢/٣١ | نهاية السنة المالية. | ٦,٩ جنيه |
| هـ - ٢٠٠٨/٢/١ | تنفيذ عقد الصرف الآجل وسداد المستحق للمصدر الياباني. | ٧,٣ جنيه |

فلذا علمت أن عقد الصرف الآجل قد أبرمته الشركة للتحوط ضد مخاطر الارتباطات الممثلة بالعملة الأجنبية، وأن الشركة تعد قوائم مالية نصف سنوية، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/٤/١ تاريخ اتفاق الشركة على استيراد البضاعة لا يتم إثبات هذا الاتفاق بدفاترها. أما إبرام عقد الصرف الآجل للتحوط ضد مخاطر ارتباط أو تعهد الشركة بدفع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني للمصدر الياباني في ٢٠٠٨/٢/١ فيتم إثباته بالدفاتر.

وحسبما سبق وأوضحنا، طالما كان سعر الصرف الآجل للين (٥,٧ جنيه) أكبر من سعر الصرف الفوري للين في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل (٥,٥ جنيه) فإن الفرق يمثل علاوة للين بمبلغ (٥,٧ - ٥,٥ جنيه) (١٠٠٠٠٠٠ ين) ولذلك في ٢٠٠٧/٤/١ يتم إثبات إبرام عقد الصرف الآجل ١٠ شهور لتدبير مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٢٠٠٨/٢/١ بالقيد التالي:

| | | | |
|----------|---|---------|------------------------------|
| ٢٠٠٧/٤/١ | <p>من مذكورين</p> <p>ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني</p> <p>ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - ين ياباني</p> <p>إثبات إبرام عقد صرف آجل ١٠ شهور لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف آجل ٥,٧ جنيه، وسعر الصرف الفوري الآن ٥,٥ جنيه.</p> | ٥٧٠٠٠٠٠ | <p>٥٥٠٠٠٠٠</p> <p>٢٠٠٠٠٠</p> |
|----------|---|---------|------------------------------|

ب - في ٢٠٠٧/٦/٣٠ تاريخ الميزانية نصف السنوية يتم إجراء قيود التسوية التالية:

* يتم إجراء قيد تسوية لتأجيل الاعتراف بأرباح التحوط ضد مخاطر الارتباط المماثل بعملة أجنبية في منتصف السنة المالية. وحيث أن سعر الصرف الفوري ارتفع من ٥,٥ جنيه في ١/٤ إلى ٦,٢ جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠، فإن الأرباح المؤجلة - التزام - على معاملة عقد

الصرف الآجل = ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times (٦,٢ جنيه - ٥,٥ جنيه) كالتالي:

| | | | |
|-----------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/٦/٣٠ | من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إلى حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة تسوية رصيد مديني شراء عملة أجنبية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين بآثر ارتفاع سعر صرف الين من ٥,٥ جنيه في ٤/١ إلى ٦,٢ جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠ | ٧٠٠٠٠٠ | ٧٠٠٠٠٠ |
|-----------|---|--------|--------|

• بالنسبة لعلاوة عقد الصرف الآجل يوجد بديلان كما سبق
وأوضحنا:

البديل الأول : طريقة العلاوة المؤجلة:

وفقاً لهذا البديل يتم تأجيل العلاوة الخاصة بالفترة من ٢٠٠٧/٤/١
حتى ٢٠٠٧/١١/١ (٧ شهور) تاريخ المعاملة، ويظل مبلغ العلاوة محملاً
على حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة كحساب أصول. ويترتب على ذلك
ألا توجد حاجة لتسوية العلاوة بالمستنفذ منها عن الفترة من ٢٠٠٧/٤/١
حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ تاريخ الميزانية نصف السنوية.

البديل الثاني: طريقة العلاوة المستنفذة:

وفقاً لهذا البديل يتم استنفاد العلاوة على مدار فترة عقد الصرف
المؤجل، ومدتها ١٠ شهور، وبالتالي يكون معدل الاستنفاد الشهري للعلاوة
٢٠٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه \div ١٠ شهور. ولذلك فإن عبء استنفاد
الفائدة عن المدة من ٤/١ - ٢٠٠٧/٦/٣٠ = ٦٠٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠
جنيه \times ٣ شهور يجرى له قيد التسوية التالي:

| | | | |
|-----------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/٦/٣٠ | من حـ/ مصروف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة | | ٦٠٠٠٠ |
| | إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية استنفاد علاوة عقد الصرف الآجل بما يخص الفترة من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ | ٦٠٠٠٠ | |

• بالنسبة لأرباح المعاملات الخاصة بعقد الصرف الآجل فقد زاد

رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين ياباني - من

٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١ (١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times ٥,٥ جنيه)

إلى ٧٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ (١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times ٧,٣

جنيه)، مما يعني وجود أرباح معاملات أجنبية بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠

جنيه = ٧٣٠٠٠٠٠٠ - ٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times

(٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ - ٥,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١).

وتقضي قواعد المحاسبة عن التحوط بشأن مخاطر الارتباطات

المماثلة بالعملة الأجنبية، كما سبق وأوضحنا، بالتفرقة بين هذه الأرباح

حسب أسبابها كالتالي:

جنيه

* أرباح فترة الارتباط من ٤/١ - ٢٠٠٧/١١/١ =

١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني \times (٦,٦ جنيه - ٥,٥ جنيه) =

١١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني \times ١,١

* أرباح فترة المعاملة من ٢٠٠٧/١١/١ - ٢٠٠٨/٢/١ =

١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني \times (٧,٣ جنيه - ٦,٦ جنيه) =

٧٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني \times ٠,٧

إجمالي أرباح المعاملة الخاصة بعقد الصرف الآجل

١٨٠٠٠٠٠٠

=====

والقاعدة أنه طالما كان عقد الصرف الآجل عبارة عن تحوط بشأن الارتباطات المماثلة بعملة أجنبية، فإن أرباح معاملة عقد الصرف الخاصة بفترة الارتباط، من تاريخ الارتباط حتى تاريخ المعاملة، أي من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/١١/١ سيتم تأجيلها حتى تاريخ المعاملة واستلام وإثبات شراء البضاعة، لكي تسوي بها قيمة البضاعة المشتراة، أما الأرباح الخاصة بفترة المعاملة من ٢٠٠٧/١١/١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ فيجب الاعتراف بها في دخل الفترة التي تخصها كما سنرى لاحقاً.

جـ - في ٢٠٠٧/١١/١ يتم استلام البضاعة المستوردة. ويترتب على ذلك إثبات باقي الأرباح المؤجلة على عقد الصرف الآجل وإثبات تسلم البضاعة فعلاً وذلك كالتالي:

- يتم احتساب الأرباح على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين - من آخر مرة تم فيها تسوية هذه الأرباح ٢٠٠٧/٦/٣٠ وحتى تاريخ استلام البضاعة، أو تاريخ المعاملة ٢٠٠٧/١١/١. ولأن سعر الصرف الفوري قد تحرك من ٦,٢ جنيه في ٦/٣٠ إلى ٦,٦ جنيه في ١١/١، فإن الأرباح على حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية = ١٠٠٠٠٠ ين ياباني \times (٦,٢ - ٦,٦ جنيه) = ٤٠٠٠٠٠ جنيه، يجعل بها حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية مديناً وحـ/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة - التزام - دائناً كالتالي:

| | | | |
|-----------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١١/١ | من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ين إلى حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ٦,٢ جنيه في ٦/٣٠ إلى ٦,٦ جنيه في ٢٠٠٧/١١/١ | ٤٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ |
|-----------|---|--------|--------|

• يتم إثبات استلام البضاعة، بجعل حـ/ المشتريات مدينًا -
 مفترضين أن الشركة تطبق نظام المخزون الدوري - أو حـ/
 مخزون البضاعة مدينًا - مفترضين أن الشركة تطبق نظام
 المخزون المستمر - مقابل جعل حـ/ موردو الخارج دائنًا. ويتحدد
 المبلغ الذي يعلى على حـ/ موردو الخارج بالقيمة المعادلة لثمن
 البضاعة بالجنيه وفقًا لسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة
 أي في ٢٠٠٧/١١/١، ويبلغ ذلك ٦٦٠٠٠٠٠ جنيه =
 ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني $\times 6,6$ جنيه.

أما المبلغ الذي يحمل على حـ/ المخزون فيختلف باختلاف ما إذا
 كانت الشركة تتبع طريقة العلاوة المؤجلة أو طريقة العلاوة المستنفذة
 كالتالي:

طريقة العلاوة المؤجلة:

| | |
|-----------|---|
| جنيه | * القيمة المعادلة لثمن الشراء بسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة ٢٠٠٧/١١/١ = |
| ٦٦٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني $\times 6,6$ جنيه |
| (١١٠٠٠٠٠) | * أرباح عقد الصرف الأجل خلال فترة الارتباط ١٠٠٠٠٠٠ ين $\times (6,6 \text{ جنيه } ١١/١ - ٥,٥ \text{ جنيه } \text{في } ٤/١)$ |
| ١٤٠٠٠٠ | * علاوة عقد الصرف الأجل عن المدة من ٤/١ إلى ١١/١ (٢٠٠٠٠٠ + ١٠ شهور) $\times ٧$ |
| ٥٦٤٠٠٠٠ | إجمالي القيمة المحملة على حساب مخزون البضاعة |
| ===== | |

| | | | |
|-----------|--|-------------------|--------------------|
| ٢٠٠٧/١١/١ | من مذكورين ح/ مخزون البضاعة ح/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة إلى مذكورين ح/ موردو الخارج ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة إثبات استلام بضاعة من المصدر الياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف فوري ٦,٦ جنيه للين وتسوية علاوة عقد الصرف والأرباح المؤجلة عن فترة الارتباط من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/١١/١ | ٦٦٠٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠ | ٥٦٢٠٠٠٠ ١١٠٠٠٠٠ |
|-----------|--|-------------------|--------------------|

طريقة العلاوة المستنفذة:

جنيه

٦٦٠٠٠٠٠

* القيمة المعادلة لثمن الشراء بسعر الصرف الفوري

(١١٠٠٠٠٠٠)

* أرباح عقد الصرف الآجل خلال فترة الارتباط

٥٥٠٠٠٠٠

إجمالي القيمة المحملة على حساب مخزون البضاعة

=====

| | | | |
|-----------|--|---------|--------------------|
| ٢٠٠٧/١١/١ | من مذكورين ح/ مخزون البضاعة ح/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة إلى ح/ موردو الخارج إثبات استلام بضاعة من المصدر الياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف فوري ٦,٦ جنيه وتسوية الأرباح المؤجلة عن فترة الارتباط من ٤/١ - ٢٠٠٧/١١/١ | ٦٦٠٠٠٠٠ | ٥٥٠٠٠٠٠ ١١٠٠٠٠٠ |
|-----------|--|---------|--------------------|

د - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية للشركة حيث يتم إعداد القوائم المالية السنوية، يلزم الاعتراف بأرباح أسعار الصرف على رصيد حساب مدينو شراء عملات أجنبية والخسائر على رصيد ح/ موردو الخارج، بسبب ارتفاع سعر صرف الين الياباني في ٢٠٠٧/١٢/٣١

عما كان عليه في ٢٠٠٧/١١/١، كما يلزم تسوية عبء استنفاد
العلاوة، وذلك كما يلي:

* بإثبات شراء البضاعة في ٢٠٠٧/١١/١ ينشأ التزام بالدفاتر (حـ/)
موردو الخارج) بالين الياباني بسعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ
(١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times ٦,٦ جنيه). وطالما ارتفاع سعر صرف الين في
٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٦,٩ جنيه فإن الشركة تحقق خسائر أسعار صرف
مقدارها ٣٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times (٦,٩ - ٦,٦) يتم
الاعتراف بها كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ موردو الخارج إثبات خسارة أسعار الصرف على رصيد حـ/ موردو الخارج البالغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين لا ارتفاع سعر الصرف الفوري من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٣٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

• ويتم تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بأرباح ارتفاع
سعر صرف الين من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في
٢٠٠٧/١٢/٣١ وقدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني
 \times (٦,٩ - ٦,٦) كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية- ين ياباني إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات أرباح ارتفاع سعر الصرف من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية البالغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني | ٣٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

• ويتم إجراء قيد تسوية لاستنفاد علاوة عقد الصرف الآجل في نهاية الفترة المحاسبية. ورغم عدم اختلاف قيد التسوية إلا أن مبلغ التسوية يختلف باختلاف طريقة المحاسبة عن علاوة عقد الصرف الآجل كالتالي:

طريقة العلاوة المؤجلة:

في حالة تباع الشركة لطريقة العلاوة المؤجلة عن فترة الارتباط يتم استنفاد العلاوة بما يخص الفترة من تاريخ نهاية فترة الارتباط ٢٠٠٧/١١/١ حتى ١٢/٣١ نهاية السنة المالية أي (٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠ شهور) × ٢ شهر = ٤٠٠٠٠ جنيه.

| | | | |
|------------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مصروف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية عبء استنفاد علاوة عقد الصرف الآجل عن المدة من ١١/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ حسب طريقة العلاوة المؤجلة | ٤٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ |
|------------|--|-------|-------|

طريقة العلاوة المستنفذة:

إذا كانت الشركة تتبع طريقة استنفاد العلاوة عن فترة الارتباط فإنه سيتم استنفاد العلاوة عن الفترة من ٦/٣٠ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه = (٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠) × ٦ شهور كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مصروف استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة إلى ح/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية عبء استنفاد علاوة عقد الصرف الآجل عن المدة من ٦/٣٠ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ حسب طريقة العلاوة المستنفذة | ١٢٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

هـ- في ٢٠٠٧/٢/١ تستلم الشركة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني من بنك الإسكندرية فرع المنصورة ثم تسدد المستحق للمصدر الياباني وتتعترف بأرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية على حسابي مدينو شراء عملة أجنبية وموردو الخارج تكون قد تحققت من وراء تحركات سعر الصرف الفوري في الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٢/٢/١، كما يتم استنفاد باقي رصيد حساب علاوة عقد الصرف الأجل كما يلي:

- يتم إثبات سداد التزام الشركة نحو بنك الإسكندرية لكي يسلمها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني. وتبلغ قيمة الالتزام ٥٧٠٠٠٠٠٠ جنيه

$$= ١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ين} \times ٥,٧ \text{ جنيه}$$

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من ح/ دانتو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد التزام الشركة على عقد الصرف الأجل مع بنك الإسكندرية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف أجل ٥,٧ جنيه. | ٥٧٠٠٠٠٠ | ٥٧٠٠٠٠٠ |
|----------|--|---------|---------|

- يتم إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني من البنك والاعتراف في نفس الوقت بأرباح أسعار الصرف على رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية بسبب ارتفاع سعر الصرف في ٢٠٠٨/٢/١ عما كان عليه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ حيث تتسلم الشركة مليون ين قيمتها ٧٣٠٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times ٧,٣ جنيه. أما أرباح أسعار الصرف على رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية فتبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times (٧,٣ جنيه - ٦,٩ جنيه).

| | | | |
|----------|--|-------------------|---------|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من حـ/ عملات أجنبية – ين ياباني إلى مذكورين حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف ٧,٣ جنيه للين والاعتراف بأرباح بسبب زيادة سعر الصرف من ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ | ٤٠٠٠٠٠ ٦٩٠٠٠٠٠ | ٧٣٠٠٠٠٠ |
|----------|--|-------------------|---------|

- يتم إثبات سداد ثمن البضاعة للمورد الياباني بمبلغ ٦٩٠٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times ٦,٩ جنيه، والاعتراف بخسارة مبلغها. ٤٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠٠ ين \times (٦,٩ – ٧,٣) جنيه) بسبب ارتفاع سعر الصرف في ٢٠٠٨/٢/١ عما كان عليه في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

| | | | |
|----------|---|------------------------------|--|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من مذكورين حـ/ موردو الخارج حـ/ خسارة المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ عملات أجنبية- ين ياباني إثبات سداد ثمن البضاعة للمصدر الياباني والاعتراف بخسارة أسعار صرف على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين بسبب ارتفاع سعر الصرف إلى ٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ وكان ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ٦٩٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠ ٧٣٠٠٠٠٠ | |
|----------|---|------------------------------|--|

- وأخيراً يتم تسوية عبء استنفاد علاوة عقد الصرف الأجل عن الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ وحتى ٢٠٠٨/٢/١ أي بما يعادل ١٠/١ من إجمالي مبلغ العلاوة = ٢٠٠٠٠٠ × ١٠/١ = ٢٠٠٠٠ جنيه.

| | | | |
|----------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من حـ/ مصروف استنفاد علاوة عقود الصرف الأجلة | | ٢٠٠٠٠ |
| | إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الأجلة | ٢٠٠٠٠ | |
| | تسوية عبء استنفاد علاوة عقد الصرف الأجل لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ين، وذلك عن المدة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ | | |

١٠/٤: المحاسبة عن عقود الصرف الأجلة لأغراض المضاربة:

Accounting for Speculative Forward Exchange Contracts

أحد أهداف استخدام عقود الصرف الأجلة أن تستخدم لأغراض المضاربة، بمعنى في توقع أرباح محتملة أو بمعنى آخر أن العقود لن تكون في هذه الحالة لأغراض التحوط بشأن مخاطر وجود أصول أو التزامات بعملة أجنبية.

وعلى سبيل المثال يمكن أن يدخل مضارب مصري في ٢٠٠٨/١/١ في عقد لشراء ١٠٠٠ دولار أمريكي بعد ٩٠ يوم مقابل ٦,٥ جنيه للدولار متوقعاً أن يتحسن سعر صرف الدولار في ٢٠٠٨/٤/١ أكثر أمام الجنيه ويصل مثلاً إلى ٧,٢ جنيه. عندئذ سوف يتحمل هو ٦,٥ جنيه لشراء دولار واحد يمكن تحويله إلى ٧,٢ جنيه.

والسمة المميزة للمحاسبة عن عقود الصرف الأجلة لأغراض المضاربة أن حـ/ مديني شراء العملة الأجنبية وحـ/ داننو بيع العملة الأجنبية يتم تقويمهما بسعر الصرف الأجل الجاري لباقي فترة العقد الأجل بدلاً من السعر الفوري الجاري.

ويترتب على ذلك أنه لن يكون هناك حاجة للاعتراف بعلاوة أو خصم على عقد الصرف الآجل. لأن سعر الصرف الجاري الآجل لباقي فترة العقد عادة ما يوفر إشارة أفضل للمبلغ الذي سيتم استلامه عند انتهاء العقد، وذلك بالمقارنة بسعر الصرف الفوري الجاري.

ويمكن إيجاز أهم قواعد المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة فيما يلي:

أ - أن يتم إعادة تقويم أرصدة حسابات مديني شراء عملة أجنبية ودائني بيع عملة أجنبية استناداً إلى سعر الصرف الآجل الجاري لباقي العقد.

ب - عدم الاعتراف بعلاوة أو خصم عقد الصرف الآجل.

ج - أن أرباح أو خسائر عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة والنتيجة عن التغيرات في سعر الصرف الآجل الجاري للفترة المتبقية من العقد يتم الاعتراف بها في دخل الفترة، تماماً مثلما تقتضي قواعد المحاسبة عن هذه الأرباح والخسائر لعقود الصرف الآجلة، والتي سبق إيضاحها. وكل ما هنالك أن يتم حسابها بالرجوع لسعر الصرف المؤجل الجاري بدلاً من سعر الصرف الفوري، على نحو ما سنرى في الأمثلة التالية:

مثال: في ٢٠٠٧/١١/١ دخل المعلم حسونة زكي في عقد صرف آجل مدته ٣ شهور بغرض المضاربة بحيث يستطيع شراء مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي لأنه يتوقع ارتفاع سعر صرفه أمام الجنيه وبالتالي يحقق أرباحاً من وراء هذه المضاربة، وكانت البيانات الخاصة بهذا العقد كالتالي:

| التاريخ | البيان | سعر الصرف الفوري | سعر الصرف الآجل لمدة شهر | سعر الصرف الآجل لمدة ٣ شهور |
|------------|----------------------------------|------------------|--------------------------|-----------------------------|
| ٢٠٠٧/١١/١ | إبرام عقد صرف آجل لغرض المضاربة. | ٦,٤ جنيه | | ٦,٧ جنيه |
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | نهاية السنة المالية. | ٧,١ جنيه | ٦,٩ جنيه | |
| ٢٠٠٨/٢/١ | تنفيذ عقد الصرف الآجل. | ٧,٤ جنيه | | |

وبافتراض أن السنة المالية لمنشأة المعلم حسونة زكي تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، كيف يتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١١/١، تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل للمضاربة على الدولار، بشراء ١٠٠٠٠ دولار ويجعل ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - دولار - مدينًا بمبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times ٦,٧ جنيه (سعر الصرف الآجل ٣ شهور)، مقابل جعل ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - دولار - دائنًا بذات المبلغ. وينظر لهذا الحساب كحساب التزام ثابت القيمة ٦٧٠٠٠ جنيه أما ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - دولار - فهو حساب الأصل الذي سيعاد تقويمه. ويظهر هذا القيد كالتالي:

| | | | |
|-----------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١١/١ | من ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي إلى ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي | ٦٧٠٠٠ | ٦٧٠٠٠ |
| | إثبات إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي بعد ٣ شهور بسعر صرف مؤجل ٦,٧ جنيه للدولار لأغراض المضاربة. | | |

وغني عن القول بالطبع أنه في حالة عقود الصرف الآجلة الأخرى، التي سبق وعرضنا لها، كان ح/ مدينو شراء عملة أجنبية سيجعل مدينًا بمبلغ ٦٤٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times ٦,٤ جنيه سعر صرف فوري في ١١/١، ولذلك كان سيظهر ح/ علاوة عقد صرف آجل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times (٦,٧ - ٦,٤ جنيه).

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية يتم الاعتراف بأرباح المعاملات بعملة أجنبية المحققة على رصيد ح/ مدينو شراء عملة أجنبية، وذلك باستخدام سعر الصرف الآجل في نهاية السنة المالية للشهر الباقي من عقد الصرف الآجل. ففي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتبقى من فترة العقد الآجل شهر واحد من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١.

وتبلغ قيمة المستحق على مديني شراء عملة أجنبية - دولار -
بالجنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ باستخدام سعر الصرف الآجل شهر مبلغ
١٩٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times ٦,٩ جنيه، وبالتالي تبلغ الأرباح
المحققة ٢٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times (٦,٩ - ٦,٧ جنيه)، ويتم
إثبات ذلك على النحو التالي:

| | | | |
|------------|---|------|------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي إلى ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات الأرباح المحققة على رصيد مدينو شراء عملة أجنبية البالغ ١٠٠٠٠ دولار لزيادة سعر الصرف الآجل شهر وقدره ٦,٩ جنيه عن سعر الصرف الآجل ٣ شهور ٦,٧ جنيه. | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
|------------|---|------|------|

ج- في ٢٠٠٨/٢/١ تاريخ تنفيذ عقد الصرف الآجل لأغراض المضاربة
يقوم حسونة بسداد مبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه للبنك (١٠٠٠٠ دولار \times ٦,٧
جنيه سعر الصرف الآجل ٣ شهور) وفاء بالتزامه نحو البنك بناءً
على العقد الموقع معه في ٢٠٠٧/١١/١. مقابل ذلك فإن البنك يسلم
حسونه ١٠٠٠٠ دولار أمريكي، قيمتها بسعر الصرف الفوري في
٢٠٠٨/٢/١ تبلغ ٧٤٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار \times ٧,٤ جنيه.

ومؤدى ذلك تحقيق أرباح أسعار صرف تبلغ ٥٠٠٠ جنيه =
١٠٠٠٠ دولار \times (٧,٤ جنيه سعر الصرف الجاري - ٦,٩ جنيه سعر
الصرف الآجل شهر) حيث كان قد سبق وتم إعادة تقويم رصيد ح/ مدينو
شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي - بسعر الصرف المؤجل شهر في
٢٠٠٧/١٢/٣١.

ويتم إثبات ما تقدم على النحو التالي:

• إثبات سداد التزام المضارب نحو البنك:

| | | | |
|----------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من ح/ دائنو شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد مقابل ١٠٠٠٠ دولار للبنك بسعر الصرف المؤجل ٣ شهور في ٢٠٠٧/١١/١ وقدره ٦,٧ جنيه | ٦٧٠٠٠ | ٦٧٠٠٠ |
|----------|--|-------|-------|

• إثبات الحصول على العملة الأجنبية والاعتراف بأرباح المعاملة:

| | | | |
|----------|---|---------------|-------|
| ٢٠٠٨/٢/١ | من ح/ العملات الأجنبية- دولار أمريكي إلى مذكورين ح/ مدينو شراء عملة أجنبية - دولار أمريكي ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي بسعر صرف فوري ٧,٤ جنيه والاعتراف بأرباح بالفرق بين سعر الصرف الفوري ٧,٤ جنيه وسعر الصرف الآجل شهر ٦,٩ جنيه. | ٦٩٠٠٠ ٥٠٠٠ | ٧٤٠٠٠ |
|----------|---|---------------|-------|

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح حسونة زكي على عقد الصرف الآجل لأغراض المضاربة عبارة عن الفرق بين النقدية التي سدها في ٢٠٠٨/٢/١ تاريخ، تنفيذ العقد، والقيمة المعادلة لمبلغ العقد ١٠٠٠٠ دولار بالجنيه في ذات التاريخ. ويتم حساب هذه الأرباح كالتالي:

| | |
|---------|---|
| جنيه | * قيمة مبلغ ١٠٠٠٠ دولار المشتراة بالجنيه |
| ٧٤٠٠٠ | ١٠٠٠٠ دولار × ٧,٤ جنيه = |
| | * المبلغ المدفوع بالجنيه مقابل الحصول على |
| | مبلغ ١٠٠٠٠ دولار |
| (٦٧٠٠٠) | ١٠٠٠٠ دولار × ٦,٧ جنيه |
| ٧٠٠٠ | أرباح المعاملة |

٧٠٠٠

ولأن فترة العقد تمتد من ٢٠٠٧/١١/١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ فقد تم الاعتراف بجزء من هذه الأرباح وقدره ٢٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٢/١٢/٣١، وتم الاعتراف بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١. وبالطبع سيتم إقفال رصيد ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في حساب الأرباح والخسائر عن سنة ٢٠٠٧، بينما سيتم الاعتراف أيضاً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من هذه الأرباح في قائمة الدخل عن سنة ٢٠٠٨.

هذا وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يمكن المضاربة عن طريق إبرام عقد صرف أجل لبيع عملة أجنبية. وبالطبع فإن هذا العقد سيترتب عليه نشأة التزام ببيع العملة الأجنبية للبنك، الأمر الذي يمكن معه تحقيق أرباح أو خسائر معاملات أجنبية بسبب وجود هذا الالتزام وتغير أسعار الصرف. أما مديونية البنك بدفع ثمن هذه العملة الأجنبية بالجنيه المصري فيظل ثابتاً كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١٠/١ أبرمت شركة المنصورة لتجارة السيارات عقد صرف مؤجل مع بنك مصر فرع المنصورة للمضاربة على الريال السعودي، وفقاً لهذا العقد تلتزم الشركة ببيع مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك بعد ٤ شهور. وتم تنفيذ الاتفاق مع البنك. فإذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن أسعار صرف الريال السعودي كانت كالتالي:

| التاريخ | البيان | سعر الصرف الفوري | سعر الصرف الأجل |
|------------|---------------------------------|------------------|---------------------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | إبرام عقد الصرف الأجل ٤ شهور | ١,٩ جنيه | ٢,٣ جنيه مدة ٤ شهور |
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | تاريخ نهاية السنة المالية | ٢,٢ جنيه | ٢,٤ جنيه مدة شهر |
| ٢٠٠٨/٢/١ | تنفيذ العقد وبيع الريالات للبنك | ٢,١ جنيه | |

فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي لبنك مصر بعد ٤ شهور بسعر صرف آجل ٤ شهور = ٢,٣ جنيه للريال. ويتم إثبات ذلك بجعل ح/ مدينو بيع عملة أجنبية مدينًا بمبلغ ٢٣٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,٣ جنيه، مقابل جعل ح/ دائنو بيع عملة أجنبية دائنًا بنفس المبلغ كالاتي:

| | | | |
|--------|---|--------|-----------|
| ٢٣٠٠٠٠ | من ح/ مدينو بيع عملة أجنبية ريال سعودي إلى ح/ دائنو بيع عملة أجنبية ريال سعودي إثبات إبرام عقد بيع آجل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف آجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه. | ٢٣٠٠٠٠ | ٢٠٠٧/١٠/١ |
|--------|---|--------|-----------|

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١، تاريخ نهاية السنة المالية، يتم تسوية رصيد ح/ دائنو بيع عملة أجنبية بالفرق بين سعر الصرف المؤجل شهر - من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ - وسعر الصرف المؤجل في تاريخ إبرام العقد، ونظراً لارتفاع سعر الصرف المؤجل شهر عن سعر الصرف المؤجل ٤ شهور فإن المنشأة تحقق خسائر قدرها ١٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,٤ - ٢,٣ جنيه) يتم الاعتراف بها كالتالي:

| | | | |
|-------|--|-------|------------|
| ١٠٠٠٠ | من ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى ح/ دائنو بيع عملة أجنبية تسوية رصيد ح/ دائنو بيع عملة أجنبية وقدره ١٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سعر الصرف المؤجل شهر ٢,٤ جنيه عن سعر الصرف المؤجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه | ١٠٠٠٠ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
|-------|--|-------|------------|

ج - في ٢٠٠٨/٢/١، تاريخ تنفيذ العقد، يتم إثبات شراء الريالات لتسليمها للبنك واستلام المقابل لها بالجنيه مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر

على رصيد حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية باعتباره التزاماً نحو البنك
كالتالي:

• يتم شراء مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال في ٢٠٠٨/٢/١ بسعر الصرف
الفوري في ذلك التاريخ ٢,١ جنيه = ٢١٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|--------|--------|---|----------|
| ٢١٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠ | من حـ/ العملات الأجنبية - ريال سعودي إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات شراء مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسر ٢,١ جنيه للريال لتسليمها للبنك | ٢٠٠٨/٢/١ |
|--------|--------|---|----------|

ويتم تسليم عدد ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك وفقاً لسعر الصرف
الآجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه للريال. ويترتب على ذلك جعل حـ/ العملات
الأجنبية دائناً بمبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه، مقابل جعل حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية
مدينياً بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه (٢٣٠٠٠٠ جنيه في ١٠/١ + ١٠٠٠٠ جنيه
تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١) أو ١٠٠٠٠٠ ريال \times ٢,٤ جنيه سعر
الصرف المؤجل شهر، والاعتراف بأرباح المعاملات بعملة أجنبية بمبلغ
٣٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال \times (٢,١ - ٢,٤ جنيه) كالتالي:

| | | | | |
|--------|--------|-------|--|----------|
| ٢٤٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | من حـ/ دائنو بيع عملات أجنبية - ريال سعودي إلى مذكورين حـ/ العملات الأجنبية - ريال سعودي حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك والاعتراف بأرباح أسعار صرف بمقدار نقص سعر الصرف المؤجل شهر ٢,٤ جنيه عن سعر الصرف الفوري ٢,١ جنيه. | ٢٠٠٨/٢/١ |
|--------|--------|-------|--|----------|

- ويتم إثبات تحصيل المقابل بالجنيه من البنك وذلك بقيمة المبلغ المنصوص عليه في العقد والمحمل على حـ/ مدينو بيع عملات أجنبية وقدره ٢٣٠٠٠٠ جنيه:

| | | |
|--------|------------------------------------|----------|
| ٢٣٠٠٠٠ | من حـ/ النقدية بالبنك | ٢٠٠٨/٢/١ |
| ٢٣٠٠٠٠ | إلى حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية | |
| | إثبات تحصيل المقابل بالجنيه لعدد | |
| | ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي تم تسليمها للبنك | |

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد حققت أرباحاً من المضاربة السابقة على سعر صرف الريال السعودي قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه يمكن حسابها كالتالي:

| | |
|--|------------------------------|
| المبلغ المحصل من البنك مقابل تسليم العملة له | |
| ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٣ جنيه سعر الصرف الآجل | |
| ٢٣٠٠٠٠ | ٤ شهور |
| المبلغ المسدد مقابل شراء ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي | |
| ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١ جنيه | |
| (٢١٠٠٠٠) | |
| ٢٠٠٠٠ | أرباح المعاملات بعملة أجنبية |
| ===== | |

٥ - المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية:

Accounting for Translation of Foreign Financial Statements

يحظى موضوع ترجمة القوائم المالية الأجنبية، سواء أكانت هذه القوائم لفروع تابعة للمنشأة الأم المصدرة للتقارير المالية، أو كانت منشآت ذات كيان تنظيمي واقتصادي مستقل، بأهمية خاصة لدى المحاسبين الآن، خاصة بسبب انتشار الشركات متعددة الجنسية. ومن جانبها فقد نظمت معايير المحاسبة الدولية عملية الترجمة هذه أمام المحاسب المالي، بما يساعده على إتمامها بصورة متسقة مع هذه المعايير.

وسوف نعرض في الفرعيات التالية لماهية وأهداف ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية ومداخل هذه الترجمة وسياسات وإجراءات المحاسبة عنها، وذلك على النحو التالي:

١/٥: ماهية وأهداف ترجمة القوائم المالية:

محاسبياً تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية، أي عملة المنشأة مصدرة التقارير المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشأة الوطنية. فلو فرضنا مثلاً أن إحدى الشركات المصرية لها فرع بالإمارات يعد قوائم مالية بالدرهم الإماراتي، فإن الترجمة محاسبياً تعني ببساطة إعادة التعبير عن بنود القوائم المالية للفرع بالجنيه بدلاً من الدرهم الإماراتي، باعتبار الجنيه المصري هنا هو عملة التقرير، أو عملة المنشأة الأم المصدرة للتقارير.

وبهذا المعنى يمكن القول بأن عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:

- أ - تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشأة الأم وفروعها بنفس وحدة القياس.
- ب - تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشأة الأم وعملياتها وفروعها بالخارج.
- ج - تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المنشأة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشأة الأم والصناعة التي تنتمي إليها.
- د - تحقيق تجارب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتداول والعولمة والتجارة الإلكترونية.

Classification of Foreign Operations

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يتم تحديد الطريقة التي سيتم إتباعها لترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، أو الوحدة الأجنبية المصدرة للتقارير بعملة أجنبية، على كيفية تمويل هذا الكيان. ومن هذا المنطلق تميز معايير المحاسبة الدولية بين نوعين من العمليات أو الكيانات الأجنبية كالتالي:

أ - كيان أجنبي يمثل جزءاً لا يتجزأ من المنشأة الأم المصدرة للتقارير بالعملة الوطنية، وبمعنى آخر كيان أجنبي يمثل فرعاً غير مستقل بالخارج، أي مجرد منفذ أو وكالة تابعة للمركز الرئيسي أو المنشأة الأم.

ب - كيان أجنبي يمثل تنظيمًا مستقلاً عن المركز الرئيسي في مصر، أو بمعنى آخر فرع مستقل بالخارج، عن المنشأة المصدرة للتقارير المالية.

وعموماً ينظر للكيان الأجنبي كمنشأة مستقلة عن المنشأة الأم المصدرة للتقارير إذا توافرت المقومات أو العوامل التالية:

- * أنها تمارس أنشطتها بدرجة كبيرة من الاستقلال.
- * أن معاملاتها مع المنشأة الأم المصدرة للتقارير لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي معاملاتها.
- * أنها تمول أنشطتها بصفة أساسية من مواردها الذاتية أو بالاقتراض من الغير وليس بالاعتماد على المنشأة المصدرة للتقارير.
- * أنها تدفع تكلفة العمالة والمواد والتكاليف الصناعية الإضافية وكذا باقي التكاليف والخدمات بالعملة المحلية وليس بعملة الكيان المصدر للتقارير.

* أن مبيعاتها غالباً ما تكون بعملات أخرى بخلاف عملة القوائم المالية للمنشأة المصدرة للتقارير.

* أن التدفقات النقدية للمنشأة المصدرة للتقارير يتم فصلها عن الأنشطة الأخرى لهذا الغرض.

هذا، وسوف نتناول كيفية المحاسبة عن ترجمة العمليات الأجنبية المتكاملة مع عمليات المنشأة المصدرة للتقارير، وكذا العمليات الأجنبية المستقلة، كل على حدة على النحو الوارد في الصفحات التالية:

٣/٥: ترجمة العمليات الأجنبية المتكاملة مع عمليات المنشأة المصدرة للتقارير:

Translation of Foreign Operations That are Integral to the Operations of the Reporting Enterprise

في حالة إذا ما كانت العمليات الأجنبية أو الكيان الأجنبي جزءاً لا يتجزأ من - ومتكامل مع - المنشأة المصدرة للتقارير المالية فإن ترجمة القوائم المالية لهذه الكيانات تنطلق من أساس مؤداه أن عمليات الكيان الأجنبي ما هي إلا معاملات للمنشأة المصدرة للتقارير المالية.

وبناء على ذلك تتم المحاسبة عن العمليات الأجنبية كمعاملات بعملة أجنبية للمنشأة المصدرة للتقارير المالية باستخدام نفس قواعد المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية، التي سبق وشرحناها في الفقرات السابقة.

وعموماً يمكن إيجاز أهم العوامل المحددة لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية غير المستقلة، عن الشركة الأم فيما يلي:

أ - البنود النقدية بالعملة الأجنبية يتم التقرير عنها بسعر الإقفال.

ب - البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية التي يتم إثباتها بالتكلفة التاريخية يجب أن يتم التقرير عنها بسعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة.

جـ- البنود غير النقدية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة - مثل العقارات والآلات والمعدات المعاد تقويمها بالقيمة العادلة - يتم التقرير عنها بسعر الصرف الذي كان سائداً وقت إعادة التقويم بالقيمة العادلة.

د - القاعدة أن كافة بنود الدخل والمصاريف يجب ترجمتها بسعر الصرف الذي كان سائداً في تاريخ المعاملة. ويمكن استخدام متوسط سعر الصرف خلال الشهر في ترجمة بنود الدخل والمصاريف الظاهرة في القوائم المالية للعملية الأجنبية. إلى عملة التقرير للمنشأة المصدرة للتقارير.

هـ - بالنسبة لفروق أسعار الصرف الناتجة من ترجمة البنود النقدية يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة التي نشأت فيها هذه الفروق.

و - فيما يتعلق بمصاريف الإهلاك فيمكن ترجمتها بسعر الصرف السائد وقت إقضاء الأصل أو في تاريخ إعادة تقويمه بالقيمة العادلة.

معنى ذلك أن يتم ترجمة تكلفة الأصول الثابتة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء أو بسعر الصرف في تاريخ إعادة التقويم بالقيمة العادلة، تماماً مثلما يتم ترجمة مصروفات الإهلاك.

ز - يتم ترجمة المخزون بسعر الصرف السائد في تاريخ اقتناء المخزون. وأن تم تعديل قيمة المخزون بحيث يقوم بأدنى قيمة ممكن تحقيقها - أو القيمة الممكن استردادها - يتم ترجمة المخزون عندئذ بسعر الصرف في تاريخ إعادة التقويم، وبالطبع سيكون سعر الإقفال لأن إعادة تقويم المخزون عادة ما يتم في تاريخ الميزانية.

٤/٥ : أساليب ترجمة القوائم المالية للمكيان الأجنبي:

من المتفق عليه الآن في الفكر المحاسبي المالي أن هناك أربع طرق يمكن استخدامها لترجمة الأصول والالتزامات الخاصة بالعمليات الأجنبية للمنشأة المصدرة للتقارير. ويكمن الفرق الأساسي بين هذه الطرق في

أساس تصنيف الأصول والالتزامات التي يتم ترجمتها إما بالسعر الجاري أو سعر الصرف التاريخي.

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. تفضل طريقة السعر الجاري لترجمة القوائم المالية إلا أن الطرق الأخرى جديرة بالدراسة أيضاً. وأهم هذه الطرق ما يلي:

أ - الطريقة الزمنية: Temporal Method

وفقاً لهذه الطريقة يتم ترجمة حسابات النقدية والمستحقات على الغير والمستحقات للغير والأصول والالتزامات المسجلة بالقيمة الحالية أو المستقبلية بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات الأخرى المسجلة بالتكلفة التاريخية فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

وجوهر هذه الطريقة أن المبادئ المحاسبية المطبقة على قياس الأصول والالتزامات في القوائم المالية الأجنبية تظل كما هي. مع مراعاة أن أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي الناتجة من تطبيق هذه الطريقة ستعود للطريقة نفسها، وليس للأحداث الاقتصادية المؤثرة على عمليات الكيان الأجنبي.

هذا وقد حدث تحول في بعض الدول من الطريقة الزمنية إلى طريقة المعدل الجاري. وفي معظم الأحوال تؤدي الطريقة الزمنية إلى نتائج مشابهة لنتائج طريقة المعدل الجاري.

ب - طريقة المفردات النقدية/ غير النقدية

Monetary/ Non Monetary Method

بصفة عامة يمكن القول بأن طريقة المعدل الجاري، أو طريقة إعادة القياس، كما تطلبها المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة - في حالة عدم إمساك الدفاتر والسجلات بالعملة الوظيفية - لا تختلف في حقيقة الأمر عن

طريقة المفردات النقدية/ غير النقدية. والسبب ببساطة أن طريقة المعدل الجاري تترجم الأصول والالتزامات غير النقدية بالمعدل التاريخي الصحيح.

ووفقاً لهذه الطريقة يتضح أن خصائص الأصول والالتزامات ستكون هي الأساس في التصنيف وليس طريقة المحاسبة، كما هو الحال في ظل الطريقة الأولى.

جـ - طريقة المفردات الجارية/ غير الجارية:

Current / Noncurrent Method

تنطلق هذه الطريقة من تصنيف الميزانية كأساس للترجمة، حيث يتم ترجمة الأصول والالتزامات الجارية أو المتداولة بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات غير المتداولة، أو غير الجارية، فيتم ترجمتها استناداً إلى سعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

ومن أهم نقاط الضعف في هذه الطريقة هي معالجة المخزون والديون طويلة الأجل. لأن المخزون أصل متداول ويتم ترجمته بالتكلفة الجارية وفي ذلك خروج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. أما الديون طويلة الأجل، مثل القرض على أقساط تزيد عن فترة محاسبية فسوف يتم ترجمته بالقيمة التاريخية، مما يعطي نتائج مضللة كمستخدمي القوائم المالية.

مثال: افترض أن فرع شركة الإسكندرية للسياحة بالإمارات لديه قرض لصالح بنك دبي الوطني بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم يسدد على ١٠ أقساط وقد حصل الفرع على القرض في ٢٠٠٦/١٠/١ وقت أن كان سعر صرف الدرهم الإماراتي ١,٨ جنيه وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ ارتفع هذا السعر ليصبح ٢,٢ جنيه. في هذه الحالة سيتم ترجمة رصيد القرض لأغراض إعداد ميزانية الشركة في الإسكندرية بالجنيه، وفقاً لهذه الطريقة، بسعر

الصرف التاريخي أي ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم \times ١,٨ جنيه = ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه.

في حين أن هناك خسائر أسعار صرف قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم \times (٢,٢ - ١,٨ جنيه) = ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه بسبب ارتفاع سعر صرف الدرهم أو قل بسبب انخفاض قيمة الجنيه، مما يعني أن الشركة سوف تحتاج لعدد أكبر من الجنيهات لسداد الالتزام. ولكن في ظل طريقة المفردات المتداولة/ غير المتداولة لا تتوافر هذه البيانات لقارئ القوائم المالية.

د - طريقة المعدل الجاري: Current Rate Method

تقوم هذه الطريقة على أساس أن كل الأصول والالتزامات - سواء كانت نقدية أو غير نقدية - يتم ترجمتها بالسعر الجاري أو سعر الاقفال، كما يتم ترجمة عناصر حقوق الملاك بالسعر التاريخي، بينما تترجم عناصر قائمة الدخل بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة التي تعد عنها هذه القائمة.

وتقوم هذه الطريقة على مفهوم الاستثمار الصافي، ومؤداه أن الكيان الأجنبي يعتبر كياناً منفصلاً قامت المنشأة الأم بالاستثمار فيه، وبالتالي لا يعتبر جزءاً من معاملاتها. ورغم أن معايير المحاسبة الدولية تؤيد هذه الطريقة لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية إلا أن جهات محاسبية كثيرة تفضل أيضاً هذه الطريقة للأسباب الآتية:

- يستفيد مستخدمو القوائم المالية أكثر من المعلومات المحاسبية عن الكيان الأجنبي لأنها تحتفظ بالعلاقات والنتائج المحققة في البيئة التي يعمل فيها الكيان.

- أن هذه الطريقة تسمح بتعديل الأصول الأجنبية الممولة بقرض أجنبي وتعمل كتحوط لهذا القرض من التقلبات في أسعار الصرف ولذلك إذا زادت هذه الأصول فإنها تتأثر بمخاطر سعر الصرف وهذا ما تهتم به الشركة الأم.

• أن هذه الطريقة ملائمة إذا كانت العملة المحلية للكيان الأجنبي هي العملة الوظيفية. والقاعدة بصفة عامة أنه إذا كانت العملة المحلية للكيان الأجنبي هي العملة الوظيفية، فيجب اتباع طريقة السعر الجاري عند ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي. أما إذا كانت العملة الوظيفية هي عملة الدولة التي بها الشركة الأم فيجب اتباع طريقة إعادة القياس عند ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، وهذا ما سوف نوضحه لاحقاً.

٥/٥: ترجمة القوائم المالية لكيان أجنبي:

Translation of Financial Statements of Foreign Entity

لترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي فإن المحاسب ينظر لهذا الكيان - كما سبق وأوضحنا - على أنه منشأة مستقلة وتمثل منشأة تابعة للشركة الوطنية كشركة قابضة، لها في هذا الكيان حق الأغلبية، أو تسيطر عليه سيطرة كاملة.

ولإتمام عملية الترجمة سيطبق المحاسب طريقة المعدل الجاري (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١) بعد تحديد العملة الوظيفية. وسوف نفترض للتسهيل أن العملة الوظيفية للكيان الأجنبي هي العملة المحلية أو عملة الدولة التي يعمل فيها الكيان. ولذلك تتم عملية الترجمة - دون عملية إعادة القياس - لترجمة قوائمه المالية إلى عملة التقرير، أو عملة الشركة القابضة المصدرة للتقارير.

وسوف نتناول أيضاً حالتى الترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ السيطرة، وأيضاً بعد سنة من تاريخ السيطرة. وسوف نتبع طريقة حقوق الملكية، وهي الطريقة التي سبق دراستها في سياق إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة القابضة وشركاتها التابعة، وذلك على النحو التالي:

١/٥/٥: تحديد العملة الوظيفية:

وفقاً للإصدار بمعيار رقم (٥٢) عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لأغراض ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي يلزم تحديد العملة

الوظيفية وهل تستخدم في إعداد القوائم المالية للكيان أم لا. وتعرف العملة الوظيفية بأنها عملة البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الكيان الأجنبي. أو بمعنى آخر هي عملة البيئة التي يقوم فيها الكيان بتوليد النقدية وإتمام مدفوعاته النقدية أيضاً.

وعلى سبيل المثال فإن إحدى الشركات المصرية يكون لها شركة تابعة بالسعودية وتستخدم الشركة التابعة الريال السعودي في إثبات معاملاتها وإعداد قوائمها المالية. عندئذ يكون الريال السعودي هو العملة الوظيفية للشركة التابعة، خاصة إذا كانت معظم معاملات الشركة التابعة من بيع وشراء وتمويل مع ومن المجتمع السعودي، وبالتالي ستكون بالريال. وإن كان الأمر لا يمنع أن تعتمد الشركة التابعة - في ظروف معينة - على عملة مثل الدرهم الإماراتي مثلاً، كعملة وظيفية، وبالطبع يلزم إعادة قياس المعاملات عندئذ من الدرهم الإماراتي إلى الريال السعودي، ثم ترجمة القوائم المالية من الريال السعودي إلى الجنيه المصري، عملة التقرير للشركة القابضة في مصر.

وسوف نركز في دراستنا هنا على الحالة الأولى، وهي حالة ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة، أو الكيان الأجنبي، من العملة الوظيفية المحلية، مثل الريال في مثالنا السابق، إلى عملة التقرير للشركة الأم، أو الشركة القابضة، وهي في مثالنا الجنيه المصري، باعتبار هذا النموذج هو النموذج الأكثر شيوعاً في الممارسة المحاسبية. وبالتالي فإننا سوف نفترض في شرحنا التالي لقواعد وأسس المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي أن العملة الوظيفية للكيان الأجنبي هي العملة المحلية للدولة التي يعمل فيها هذا الكيان.

٢/٥/٥: قواعد وأسس ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي:

تخضع عملية ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي من العملة الوظيفية إلى عملة التقرير للشركة المصدرة للقوائم المالية المجمعة، أو

بمعنى أدق عملة الشركة القابضة، إلى عدة اعتبارات وضوابط وتعتمد على عدة قواعد وأسس محاسبية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ - يجب عند إجراء عملية الترجمة للقوائم المالية للكيان الأجنبي بالعملة الوظيفية - العملة المحلية للدولة التي يعمل فيها الكيان - إلى عملة التقرير للشركة الأم ألا تخل عملية الترجمة ذاتها بالعلاقات الاقتصادية للكيان الأجنبي، كما تعكسها قوائمه المالية، مثل نسبة التداول، ونسبة مجمل الربح. ولكي يتحقق ذلك يجب ترجمة الأرصدة الظاهرة بقوائم الكيان الأجنبي بسعر صرف مناسب.

ب - يجب أن تتم عملية الترجمة باستخدام سعر الصرف الجاري لكل الأصول والالتزامات، حيث سعر الصرف الجاري هو سعر الصرف الفوري في تاريخ الميزانية.

ج - يجب ترجمة عناصر قائمة الدخل، من الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر، بسعر الصرف في تاريخ حدوث المعاملة، مع جواز استخدام سعر صرف مرجح للفترة، وذلك بالطبع بافتراض أنه يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات على مدار الفترة.

د - في حالة ارتباط الأرباح أو الخسائر الجوهرية بحدث معين، مثل التصرف في الأصول الثابتة مثلاً يجب استخدام سعر الصرف في تاريخ الحدث وليس متوسط سعر الصرف لترجمة ناتج المعاملة - ربح أو خسارة التصرف في الأصل الثابت.

هـ - يتم ترجمة حسابات حقوق المساهمين - عدا الأرباح المحتجزة - بسعر الصرف التاريخي، حيث سعر الصرف التاريخي المناسب هو سعر الصرف في تاريخ اقتناء الشركة الأم للاستثمارات في الكيان الأجنبي، أو في تاريخ إجراء الكيان للمعاملة الخاصة بحقوق المساهمين. ويعد هذا الإجراء ضرورياً لاستكمال عملية استبعاد

حساب استثمارات الشركة الأم مقابل حسابات رأس المال للكيان الأجنبي، في سياق عملية إعداد القوائم المالية المجمعة.

و - يتم ترحيل الأرباح المحتجزة المترجمة للكيان الأجنبي للأمام من الفترة المحاسبية السابقة مضافاً إليها أرباح الفترة الحالية مستبعداً منها التوزيعات المعطى عنها خلال الفترة الحالية. وتترجم التوزيعات بسعر الصرف السائد في تاريخ الإعلان عنها. فإن لم توزع هذه التوزيعات حتى تاريخ الميزانية ستصبح التزاماً ويتم ترجمتها بالسعر الجاري في تاريخ الميزانية.

ز - تتحدد فروق الترجمة كمتهم حسابي في ميزان مراجعة الكيان الأجنبي بعد الترجمة سواء كانت تسويات مدينة أو دائنة على نحو ما سنرى لاحقاً.

ح - بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن فروق ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، يمكن القول بأن القاعدة أن الفروق الناتجة عن عملية الترجمة تعتبر من مكونات صافي الدخل الشامل للكيان الأجنبي عن الفترة. ويتم الإفصاح عنها ضمن حقوق المساهمين ولكن في مفردة منفصلة إلى أن يتم التصرف في الاستثمارات في الكيان الأجنبي.

٣/٥/٥ - ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء:

عادة ما تعتبر عملية ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء أسهل للمحاسب المالي مقارنة بالوضع بعد مرور سنة أو أكثر على الاقتناء.

وعموماً فإنه لترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء تتبع الإجراءات المحاسبية التالية:

أ - يتم ترجمة ميزان المراجعة للكيان الأجنبي بالسعر الفوري في تاريخ الاقتناء وبالطبع سيكون مماثلاً للسعر الجاري في ذلك التاريخ.

ب - يتم إثبات عملية الاقتناء بعملة التقرير بالتكلفة يجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية - أو أي حساب آخر خصص لتمويل الاقتناء - دائناً - ويترتب على هذا القيد ظهور حـ/ الاستثمارات في ميزانية الشركة القابضة بالتكلفة مقابل نقص حـ/ النقدية - أو زيادة حساب رأسمال أسهم الشركة القابضة أو القروض مثلاً.

ج - يتم تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية، وتحديد سبب هذا الفرق تماماً كما سبق دراسته في مجال إعداد القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن معاملات الشركة القابضة والشركات التابعة.

د - لإعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء يتم إعداد ورقة عمل ملأمة وتجري بها قيود التسويات والاستبعادات، وأهمها بالطبع ما يلي:

* استبعاد حصة الشركة القابضة في حقوق المساهمين للكيان الأجنبي بجعل حسابات حقوق مساهمي الكيان الأجنبي مدينة (بما يعادل نسبة السيطرة) وجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً.

* إثبات الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية.

* إثبات حقوق الأقلية، وذلك بجعل حسابات حقوق المساهمين في الكيان الأجنبي مدينة (بنسبة حقوق الأقلية أو متمم نسبة السيطرة) وجعل حـ/ حقوق الأقلية دائناً.

هـ - يترتب على إجراء قيود التسويات والاستبعادات بورقة العمل ما يلي:

- استبعاد حسابات حقوق المساهمين للكيان الأجنبي.
- استبعاد حساب الاستثمارات في الكيان الأجنبي.
- ظهور الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية.
- ظهور حقوق الأقلية.

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ اشترت شركة المنصورة للأسمدة ٨٠% من أسهم شركة الأنوار السعودية للأسمدة مقابل ٣٠٨٠٠٠٠٠ جنيه قيمتها الدفترية ٣٠٤٠٠٠٠٠ جنيه نتيجة شيرة السيطرة.

فاذا علمت أن:

١ - كانت ميزانية الشركتين قبل الاقتناء في ٢٠٠٦/١٢/٣١ كالتالي:

| البيان | شركة المنصورة للأسمدة | شركة الأنوار السعودية للأسمدة |
|-----------------------|-----------------------|-------------------------------|
| نقدية | ٧٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |
| عملاء | ١٥٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ |
| مخزون | ٢٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ |
| أراضي | ٣٥٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ |
| مباني | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ |
| آلات ومعدات | ١٠٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠٠ |
| الإجمالي | ٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢٨٠٠٠٠٠٠ |
| مجمع إهلاك أصول ثابتة | ٨٠٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| دائنون | ٢٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |
| قرض سندات | ٤٠٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ |
| رأسمال أسهم عادية | ١٠٠٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ |
| الإجمالي | ٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢٨٠٠٠٠٠٠ |

٢ - أن العملة الوظيفية للشركة التابعة هي الريال السعودي

٥ - كان سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١/١ = ١,٩ جنيه.

فكيف تتم ترجمة القوائم المالية لشركة الأنوار السعودية إلى الجنيه المصري.

الحل

أ - يتم إعداد ورقة عمل لعملية الترجمة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١ بالطبع في ظل افتراض أن الريال، وهو العملة المحلية، هو العملة الوظيفية للشركة التابعة حيث يتم إمساك الدفاتر والسجلات بالريال عندئذ.

وتتم عملية ترجمة ميزان مراجعة الشركة التابعة في ٢٠٠٧/١/١ من الريال إلى الجنيه - عملة التقرير للشركة القابضة المصرية - باستخدام طريقة السعر الجاري.

ولذلك يتم ترجمة حسابات حقوق المساهمين - في ظل طريقة الشراء لإعداد القوائم المالية المجمعة - باستخدام السعر الجاري في تاريخ شراء الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة، أي في ٢٠٠٧/١/١.

• وتظهر ورقة العمل كالتالي:

شركة المنصورة للأسمدة
ورقة عمل لترجمة ميزان مراجعة شركة الأنوار السعودية التابعة في
٢٠٠٧/١/١ تاريخ الاقتناء
(العملة الوظيفية هي الريال السعودي)

| أرصدة ميزان المراجعة المترجمة (جنيه) | سعر الصرف | أرصدة ميزان المراجعة (ريال سعودي) | اسم الحساب |
|--|-----------|---|-----------------------|
| ١٩٠٠٠٠ | ١,٩ | ١٠٠٠٠٠ | نقدية |
| ٧٦٠٠٠٠ | ١,٩ | ٤٠٠٠٠٠ | عملاء |
| ٥٧٠٠٠٠ | ١,٩ | ٣٠٠٠٠٠ | مخزون |
| ٩٥٠٠٠٠ | ١,٩ | ٥٠٠٠٠٠ | أراضي |
| ٩٥٠٠٠٠ | ١,٩ | ٥٠٠٠٠٠ | مباني |
| ١٩٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ١٠٠٠٠٠٠ | آلات ومعدات |
| ٥٣٢٠٠٠٠ | | ٢٨٠٠٠٠٠ | |
| ٣٨٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ٢٠٠٠٠٠٠ | مجمع إهلاك أصول ثابتة |
| ١٩٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ١٠٠٠٠٠٠ | دائنون |
| ٩٥٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ٥٠٠٠٠٠٠ | قرض سندات |
| ٣٠٤٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ١٦٠٠٠٠٠٠ | رأسمال الأسهم العادية |
| ٧٦٠٠٠٠٠ | ١,٩ | ٤٠٠٠٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| ٥٣٢٠٠٠٠٠ | | ٢٨٠٠٠٠٠٠ | |

- يتم إثبات الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة في ٢٠٠٧/١/١ تاريخ الاقتناء كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة شركة الأنوار السعودية إلى ح/ النقدية | ٣٠٨٠٠٠٠ | ٣٠٨٠٠٠٠ |
| | إثبات الاستثمارات في ٨٠% من أسهم شركة الأنوار السعودية التابعة | | |

- يتم احتساب الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الاقتناء كالتالي:

| | |
|-----------|------------------------------------|
| جنيه | تكلفة الاستثمارات |
| ٣٠٨٠٠٠٠ | يطرح: القيمة الدفترية للاستثمارات: |
| ٣٠٤٠٠٠٠ | رأسمال الأسهم العادية |
| ٧٦٠٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| <hr/> | |
| ٣٨٠٠٠٠٠ | الإجمالي |
| %٨٠ | نسبة السيطرة - |
| <hr/> | |
| (٣٠٤٠٠٠٠) | القيمة الدفترية للاستثمارات |
| <hr/> | |
| ٤٠٠٠٠ | شهرة السيطرة |
| <hr/> | |
| ===== | |

ب - إعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء، وذلك باستخدام ورقة عمل مماثلة لتلك التي يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة القابضة وشركاتها التابعة.

* لإعداد القوائم المالية المجمعة يتم استبعاد حقوق المساهمين في شركة الأنوار بجعل كل من حـ/ رأسمال الأسهم العادية مدينًا بمبلغ ٣٠٤٠٠٠٠ جنيه، حـ/ الأرباح المحتجزة مدينًا بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه وحـ/ شهرة السيطرة مدينًا بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ الاستثمارات في شركة الأنوار دائنًا بمبلغ ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه، حـ/ حقوق الأقلية دائنًا بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه $[(٧٦٠٠٠٠ + ٣٠٤٠٠٠٠) \times ٢٠\%]$ كالتالي:

| | | | |
|----------|--|--|--|
| ٢٠٠٧/١/١ | <p>من مذكورين</p> <p>ح/ رأسمال الأسهم العادية - شركة الأنوار السعودية</p> <p>ح/ الأرباح المحتجزة - شركة الأنوار السعودية</p> <p>ح/ شهرة السيطرة</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ الاستثمارات في شركة الأنوار السعودية</p> <p>ح/ حقوق الأقلية</p> | <p>٣٠٤٠٠٠٠</p> <p>٧٦٠٠٠٠</p> <p>٤٠٠٠٠</p> <p>٣٠٨٠٠٠٠</p> <p>٧٦٠٠٠٠</p> | <p>٣٠٤٠٠٠٠</p> <p>٧٦٠٠٠٠</p> <p>٤٠٠٠٠</p> <p>٣٠٨٠٠٠٠</p> <p>٧٦٠٠٠٠</p> |
|----------|--|--|--|

* تظهر ورقة عمل إعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء كالتالي:

شركة المنصورة للأسمدة

ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١

نسبة السيطرة ٨٠%

| الميزانية المجمعة | تسويات واستبعادات | | شركة الأنوار السعودية (التابعة) | شركة المنصورة للأسمدة (القابضة) | البيان |
|----------------------|-------------------|-----------|--|--|-----------------------------|
| | مدین | دائن | | | |
| | | | | | الأصول: |
| ٤١١.٠٠٠ | | | ١٩.٠٠٠ | ٣٩٢.٠٠٠ | نقدية |
| ٢٢٦.٠٠٠ | | | ٧٦.٠٠٠ | ١٥.٠٠٠ | ملاء |
| ٢٥٧.٠٠٠ | | | ٥٧.٠٠٠ | ٢.٠٠٠ | مخزون |
| ٤٤٥.٠٠٠ | | | ٩٥.٠٠٠ | ٣٥.٠٠٠ | أراضي |
| ٦٩٥.٠٠٠ | | | ٩٥.٠٠٠ | ٦.٠٠٠ | مباني |
| ٦١٩.٠٠٠ | | | ١٩.٠٠٠ | ١.٠٠٠ | آلات ومعدات |
| - | (٣.٨.٠٠٠) | | - | ٣.٨.٠٠٠ | استثمارات في شركة الأنوار |
| ٤.٠٠٠ | | (٤.٠٠٠) | | | شهرة سيطرة |
| ٣٢٢٨.٠٠٠ | | | ٥٣٢.٠٠٠ | ٣.٠٠٠ | |
| | | | | | حقوق المساهمين والالتزامات: |
| ٨٣٨.٠٠٠ | | | ٣٨.٠٠٠ | ٨.٠٠٠ | مجمع إهلاك أصول ثابتة |
| ٢١٩.٠٠٠ | | | ١٩.٠٠٠ | ٢.٠٠٠ | دائنون |
| ٤٩٥.٠٠٠ | | | ٩٥.٠٠٠ | ٤.٠٠٠ | قرض سندات |
| ١.٠٠٠ | | (٣.٤.٠٠٠) | ٣.٤.٠٠٠ | ١.٠٠٠ | رأس مال الأسهم العادية |
| ٦.٠٠٠ | | (٧٦.٠٠٠) | ٧٦.٠٠٠ | ٦.٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| ٧٦.٠٠٠ | | (٧٦.٠٠٠) | | | حقوق الأقلية |
| ٣٢٢٨.٠٠٠ | | | ٥٣٢.٠٠٠ | ٣.٠٠٠ | |

ويلاحظ على ورقة العمل السابقة ما يلي:

أ - رصيد النقدية لدى الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء ٣٩٢٠٠٠٠٠ جنيه = ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه قبل الاقتناء - ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه تكلفة اقتناء الاستثمارات التي تمت بالقيد التالي في دفاتر الشركة القابضة:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ استثمارات في الشركة التابعة شركة الأنوار السعودية إلى ح/ النقدية إثبات اقتناء الاستثمارات في شركة الأنوار نقداً | ٣٠٨٠٠٠٠ | ٣٠٨٠٠٠٠ |
|----------|---|---------|---------|

ب - شهرة السيطرة أصل من الأصول غير الملموسة في الميزانية المجمعة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وهي تعادل ٨٠% من هذه الشهرة حيث أنه من المفترض أن هناك شهرة أيضاً تعادل: ٢٠% أي ١٠٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية ولكننا أثبتنا الشهرة بما يعادل نصيب الشركة القابضة حسبما جرى العرف في الممارسة المحاسبية العملية.

ج - تظهر حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه تعادل ٢٠% من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة (٣٠٤٠٠٠٠ + ٧٦٠٠٠٠ جنيه) $\times 20\% = ٧٦٠٠٠٠$ جنيه.

د - تم استبعاد حقوق المساهمين في الشركة التابعة والتي تبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ جنيه مقابل استبعاد الاستثمارات وإظهار حقوق الأقلية.

٤/٥/٥: ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة بعد تاريخ الاقتناء:

بالطبع لا تكون عملية ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي بعد تاريخ الاقتناء بالسهولة كما هو الحال في تاريخ الاقتناء حسبما أوضحنا في المثال السابق. لأنه بعد تاريخ الاقتناء ستكون هناك معاملات بالقطع تنعكس آثارها على قائمتي المركز المالي والدخل، خاصة معاملات المبيعات، تكلفة المبيعات، التوزيعات المعلنة والمسددة على حملة الأسهم،

تحقق إيرادات فرعية وأرباح أخرى، وتحمل مصروفات بخلاف تكلفة المبيعات وخسائر أخرى، وغيرها من المعاملات.

ويلزم لإتمام عملية الترجمة بعد تاريخ الاقتناء إتباع قواعد الترجمة بالسعر الجاري، التي سبق وأشرنا إليها، بالإضافة إلى عدة قواعد محاسبية أخرى أهمها ما يلي:

أ - يتم ترجمة ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية من تاريخ الاقتناء مع مراعاة عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

* يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات بالسعر الجاري في تاريخ نهاية السنة هذه.

* يتم ترجمة كافة عناصر المصروفات والإيرادات بمتوسط سعر الصرف المرجح خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ.

* يتم ترجمة توزيعات الشركة التابعة على حملة الأسهم، سواء تمت فعلاً، أو تم الإعلان عنها فقط، بسعر الصرف في تاريخ الإعلان عن التوزيع، أو في تاريخ الإعلان عن التوزيع وسداده في حالة السداد الفوري.

* يتم ترجمة رأسمال الأسهم وعلاوة إصدار الأسهم، أي حقوق المساهمين للشركة التابعة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء، أي في بداية السنة.

* يتم ترجمة رصيد حساب الأرباح المحتجزة بالمقابل له في بداية السنة.

* تظهر أرباح (أو خسائر) تسويات الترجمة كتمم حسابي في ميزان المراجعة المترجم دائن (أو مدين).

ب - تتحدد نتيجة الفترة للشركة التابعة بالعملة الوظيفية بمقابلة إيرادات الفترة بتكاليف الفترة، ويعتبر من ضمن إيرادات أو مصروفات ذات الفترة أرباح (أو خسائر) المعاملات بعملة أجنبية المحققة خلال الفترة.

ج - القاعدة أنه في ظل طريقة المعدل الجاري لن تتأثر النسب المالية، خاصة نسبتي التداول ومعدل الربح، لأن محددات النسبة الأولى - الأصول والالتزامات الجارية - مترجمة بسعر صرف واحد وهو السعر الجاري في تاريخ الميزانية، بينما يتم ترجمة محددات النسبة الثانية - صافي المبيعات وتكلفة المبيعات - بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية.

د - لتحليل وإثبات صحة حساب فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة يتم تحليل وحساب التغير - زيادة أو نقص - في صافي الأصول خلال الفترة، وإضافته إلى - أو طرحه من - رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة، كما يلي:

| البيان | عملة وظيفية | سعر الصرف | جنيه |
|---|-------------|------------------------|------------|
| رصيد صافي الأصول أول الفترة يضاف: (يطرح): | xx | ١/١ | xx |
| - صافي دخل (خسارة) الفترة - التوزيعات على المساهمين | xx (xx) | متوسط تاريخ التوزيع | xx (xx) |
| رصيد صافي الأصول نهاية الفترة (س) مقابل رصيد صافي الأصول نهاية الفترة بالجنيه (ص) | xx | ١٢/٣١ | xx |
| الزيادة (النقص) في صافي الأصول (فروق تسويات الترجمة عن الفترة) (ص - س) يضاف: | xx | | xx |
| رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة | xx | | xx |
| رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة | xx | | xx |

هـ - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها من توزيعات الشركة التابعة (التوزيعات x نسبة السيطرة)، في ظل طريقة حقوق الملكية بجعل ح/ النقدية مديناً وح/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً. أما في ظل طريقة التكلفة فيجعل ح/ النقدية مديناً وح/ إيرادات

الاستثمارات دائناً، وفي جميع الأحوال يستخدم في الترجمة سعر الصرف في تاريخ التوزيع.

و - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بنصيبها من صافي ربح (خسارة) الشركة التابعة عن الفترة - في ظل طريقة حقوق الملكية فقط - بجعل ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً، وح/ إيرادات الاستثمارات دائناً، وبالطبع باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة. وفي حالة الخسارة يجري قيد عكسي.

ز - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (فروق تسويات الترجمة \times نسبة السيطرة) بجعل ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وح/ فروق تسويات الترجمة دائناً - إذا كانت الفروق دائنة في ظل طريقة حقوق الملكية فقط بالطبع - أو العكس في حالة الفروق السالبة.

ح - في حالة إذا ما كانت تكلفة الاستثمارات أكبر من قيمتها الدفترية وكان الفرق يرجع إلى الشهرة، وكانت الشهرة تستهلك، يتم حساب وتسوية قسط استهلاك الشهرة وفروق تسويات ترجمتها كالتالي:

| البيان | عملة وظيفية | سعر الصرف | جنيه |
|--|-------------|--------------|--------|
| * قيمة الشهرة في تاريخ الاقتناء في بداية الفترة. | xx | 1/1 | xx |
| يطرح: | | | |
| قسط استهلاك الشهرة عن الفترة | (xx) | المتوسط | (xx) |
| القيمة الدفترية للشهرة في نهاية الفترة | | | xx (أ) |
| القيمة المعادلة لرصيد الشهرة نهاية الفترة | xx | نهاية الفترة | xx (ب) |
| فروق تسويات الترجمة (ب - أ) | | | xx |

• يتم إثبات استهلاك الشهرة في دفاتر الشركة القابضة - بالعملة الوطنية بالطبع - وذلك بجعل ح/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً - لكي يتم تخفيضه - وح/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً - باعتبار أن عبء استهلاك الشهرة من

المصروفات فيتم ترجمته بمتوسط سعر الصرف، وأنه يؤدي إلى زيادة خسارة الشركة التابعة أو يخفض ربحها عن الفترة.

• يتم في دفاتر الشركة القابضة الاعتراف بفروق تسوية ترجمة الشهرة وذلك بجعل ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً، ح/ فروق تسويات الترجمة دائناً إذا كانت فروق التسوية دائنة، والعكس إذا كانت مدينة.

ط - يتم تصوير حساب الاستثمارات في الشركة التابعة لدى الشركة القابضة كما يلي:

ح/ الاستثمارات (طريقة حقوق الملكية)

| | | | |
|--|----|--|----|
| من ح/ النقدية (حصة القابضة في التوزيعات) | xx | إلى ح/ النقدية أو ح/ (ثمن الشراء في تاريخ الاقتناء) | xx |
| من ح/ إيرادات الاستثمارات (عبء استهلاك الشهرة) | xx | إلى ح/ إيرادات الاستثمارات (حصة القابضة في أرباح التابعة عن الفترة) | xx |
| من ح/ خسائر الاستثمارات (حصة القابضة في خسائر التابعة عن الفترة) | xx | إلى ح/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في أرباح تسويات الترجمة) | xx |
| من ح/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في خسائر تسويات الترجمة بما فيها خسائر ترجمة الشهرة) | xx | إلى ح/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في أرباح تسويات ترجمة الشهرة) | xx |
| رصيد ١٢/٣١ | xx | | xx |
| | xx | | xx |

ك - في نهاية الفترة المحاسبية يتم إقفال رصيد ح/ إيرادات الاستثمارات بجعله مديناً في ح/ الأرباح المحتجزة - للشركة القابضة بالطبع - بجعله دائناً، والعكس في حالة خسائر الاستثمارات. وبالمثل تماماً يتم إقفال الرصيد الدائن لحساب فروق تسويات الترجمة.

ل - لإعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة يتم إجراء التسويات والاستبعادات التالية داخل ورقة العمل:

* استبعاد إيرادات الاستثمارات:

| | | |
|----|----|--|
| xx | | من ح/ إيرادات الاستثمارات إلى مذكورين |
| | xx | ح/ توزيعات الشركة التابعة |
| | xx | ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة |

• تحديد نصيب الأقلية من صافي دخل الشركة التابعة والتوزيعات على المساهمين:

| | | |
|----|----|--|
| xx | | من ح/ صافي دخل حقوق الأقلية إلى مذكورين |
| | xx | ح/ توزيعات الشركة التابعة |
| | xx | ح/ حقوق الأقلية |

• استبعاد حصة الشركة القابضة من التغير في فروق تسويات الترجمة الدائنة (والعكس إذا كانت مدينة).

| | | |
|----|----|---|
| xx | | من ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة إلى ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة |
| | xx | |

• تحديد نصيب الأقلية من رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة الدائن: (والعكس إذا كان مدينا):

| | | |
|----|----|---|
| xx | | من ح/ حصة الأقلية في فروق تسويات الترجمة إلى ح/ حقوق الأقلية |
| | xx | |

• استبعاد حقوق المساهمين في الشركة التابعة والاستثمارات والاعتراف بحقوق الأقلية:

| | | |
|--|----|---|
| من مذكورين | | • |
| ح/ رأسمال الأسهم - الشركة التابعة | xx | |
| ح/ الأرباح المحتجزة - الشركة التابعة | xx | |
| ح/ علاوة إصدار الأسهم - الشركة التابعة | xx | |
| ح/ الشهرة | xx | |
| إلى مذكورين | | |
| ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة | xx | |
| ح/ حقوق الأقلية | xx | |

• استبعاد فروق تسوية ترجمة الشهرة الدائنة (والعكس إذا كانت مدينة):

| | | |
|--------------------------------------|----|--|
| من ح/ الشهرة | xx | |
| إلى ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة | xx | |

• إثبات عبء استنفاد الشهرة:

| | | |
|------------------------------------|----|--|
| من ح/ المصروفات التشغيلية (العامة) | xx | |
| إلى ح/ الشهرة | xx | |

مثال:

في ٢٠٠٧/١/١ أقتنت شركة الأقصى التجارية ش. م. م ٨٠% من أسهم شركة المدينة السعودية مقابل ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة استثمار قيمته الدفترية ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، لأن من بين أغراضها السيطرة على الشركة السعودية لضمان تصريف منتجاتها بالسعودية، فإذا علمت أن:

- ١ - تقرر استهلاك شهرة السيطرة على عشر سنوات.
- ٢ - العملة المحلية والوظيفية للشركة التابعة الريال السعودي.
- ٣ - في ٢٠٠٧/١٠/١ أعلنت شركة المدينة عن توزيع مبلغ ١٢٥٠٠٠٠ ريال كوبونات أرباح على المساهمين ووزعتها فعلاً.

٤ - من ضمن مبيعات الشركة السعودية عملية بيع بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه مصري في ١/١. وقت أن كان سعر صرف الريال ١,٥ جنيه ومازالت الشركة تحتفظ بهذه الجنيهاً حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٥ - كانت أسعار الصرف للريال السعودي خلال سنة ٢٠٠٧ كالتالي:

في ٢٠٠٧/١/١ ١,٥ جنيه

في ٢٠٠٧/١٠/١ ١,٧ جنيه

في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ٢ جنيه

متوسط سنة ٢٠٠٧ ١,٦ جنيه

٦ - كانت حسابات ميزانية الشركة القابضة والشركة التابعة في ٢٠٠٧/١/١ كالتالي:

| شركة المدينة التابعة (ريال سعودي) | شركة الأقصى القابضة (جنيه) | البيان |
|--------------------------------------|-------------------------------|--------------------|
| ٥٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠٠ | نقدية |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠٠ | عملاء |
| ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | مخزون |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠٠ | أراضي |
| ٩٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠٠ | آلات ومعدات |
| ١٤٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ | مجمع إهلاك |
| ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | دائنون |
| ٢٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ | قرض سندات |
| ٨٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ | رأس مال أسهم عادية |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| ١٤٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠٠ | |

٧ - كان ميزان المراجعة لشركة المدينة السعودية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

| الرصيد (ريال سعودي) | اسم الحساب |
|---------------------|----------------------------|
| ٢٥٧.٠٠٠ | نقدية |
| ٢١.٠٠٠ | عملة أجنبية |
| ٢١.٠٠٠ | عملاء |
| ١٠.٠٠٠ | مخزون |
| ١٠.٠٠٠ | أراضي |
| ٩.٠٠٠ | آلات ومعدات |
| ٤٥.٠٠٠ | تكلفة المبيعات |
| ٢٩.٠٠٠ | مصاريف تشغيلية |
| ٧.٠٠٠ | خسائر مغاملات بعملة أجنبية |
| ١٢٥.٠٠٠ | توزيعات مسددة للمساهمين |
| ٢٤٦.٠٠٠ | |
| ١٥.٠٠٠ | مجمع إهلاك |
| ٦.٠٠٠ | دائنون |
| ٢٥.٠٠٠ | قرض سندات |
| ٨.٠٠٠ | رأس مال أسهم عادية |
| ٢.٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| ١٠.٠٠٠ | مبيعات |
| ٢٤٦.٠٠٠ | |

والمطلوب:

١ - إعداد الميزانية المجمعة في ٢٠٠٧/١/١.

٢ - إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

الحل

١ - الميزانية المجمعة في ٢٠٠٧/١/١

أ - إثبات اقتناء الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة بالتكلفة:

| | | | |
|----------|---|---------|---------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة المدينة إلى ح/ النقدية | ١٣٠٠٠٠٠ | ١٣٠٠٠٠٠ |
| | إثبات اقتناء استثمارات في الشركة التابعة بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه مقابل السيطرة بنسبة ٨٠% | | |

ويترتب على هذا القيد زيادة رصيد ح/ الاستثمارات بمبلغ
١٣٠٠٠٠٠ جنيه مقابل نقص رصيد ح/ النقدية بذات المبلغ ليصبح
٢٢٠٠٠٠٠ جنيه = ٣٥٠٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية:

١٣٠٠٠٠٠ جنيه

تكلفة الاستثمارات

رأس مال الأسهم لشركة المدينة

٨٠٠٠٠٠ ريال \times ١,٥ جنيه = ١٢٠٠٠٠٠

أرباح محتجزة لشركة المدينة

٢٠٠٠٠٠ ريال \times ١,٥ جنيه = ٣٠٠٠٠٠

١٥٠٠٠٠

٨٠%

\times نسبة السيطرة

(١٢٠٠٠٠٠)

القيمة الدفترية للاستثمارات

١٠٠٠٠٠

شهرة السيطرة

=====

ج - لإعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١، يتم استبعاد رأسمال الأسهم والأرباح المحتجزة في الشركة التابعة مقابل استبعاد الاستثمارات وإثبات شهرة السيطرة، حقوق الأقلية كالتالي:

| | | | |
|----------|--|---------|--|
| ٢٠٠٧/١/١ | من مذكورين | | |
| | ح/ رأسمال الأسهم العادية - شركة المدينة | ١٢٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ الأرباح المحتجزة - الشركة المدينة | ٣٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ شهرة السيطرة | ١٠٠٠٠٠ | |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة - المدينة | ١٣٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ حقوق الأقلية | ٣٠٠٠٠٠ | |

ب - تظهر حسابات ميزانية شركة المدينة مترجمة إلى الجنيه بسعر الصرف في ٢٠٠٧/١/١ وقدره ١,٥ جنيه للريال كالتالي:

| البيان | الرصيد بالريال | سعر الصرف في ٢٠٠٧/١/١ | الرصيد بالجنيه |
|-------------------|----------------|-----------------------|----------------|
| نقدية | ٥٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ٧٥٠٠٠٠ |
| عملاء | ٢٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ٣٠٠٠٠٠ |
| مخزون | ١٥٠٠٠٠ | ١,٥ | ٢٢٥٠٠٠ |
| أراضي | ١٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ١٥٠٠٠٠ |
| آلات ومعدات | ٩٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ١٣٥٠٠٠٠ |
| | ١٤٠٠٠٠٠ | | ٢١٠٠٠٠٠ |
| مجمع إهلاك | ١٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ١٥٠٠٠٠ |
| دائنون | ٥٠٠٠٠ | ١,٥ | ٧٥٠٠٠ |
| قرض سندات | ٢٥٠٠٠٠ | ١,٥ | ٣٧٥٠٠٠ |
| رأسمال أسهم عادية | ٨٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ١٢٠٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٢٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ٣٠٠٠٠٠ |
| | ١٤٠٠٠٠٠ | | ٢١٠٠٠٠٠ |

د - تظهر ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء كالتالي:

| الميزانية المجمعة | تسويات واستبعادات | | شركة المدينة التابعة | شركة الأقصى القابضة | البيان |
|----------------------|-------------------|------------|----------------------------|---------------------------|------------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| ٢٢٧٥٠٠٠ | | | ٧٥٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | نقدية |
| ١٠٥٠٠٠٠ | | | ٢٠٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠٠ | عملاء |
| ١٢٢٥٠٠٠ | | | ٢٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | مخزون |
| ١٩٠٠٠٠٠ | | | ١٥٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠٠ | أراضي |
| ٩٣٥٠٠٠٠ | | | ١٣٥٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠٠ | آلات ومعدات |
| ١٠٠٠٠٠٠ | | (١)١٠٠٠٠٠ | | | شهرة سيطرة |
| | (١)١٣٠٠٠٠٠ | | | ١٣٠٠٠٠٠ | استثمارات في شركة المدينة |
| ١٥٩٠٠٠٠٠ | | | ٢١٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠٠ | |
| ٤١٥٠٠٠٠ | | | ١٥٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ | مجمع إهلاك |
| ١٠٧٥٠٠٠ | | | ٧٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | دائنون |
| ٢٣٧٥٠٠٠ | | | ٣٧٥٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ | قرض سندات |
| ٥٠٠٠٠٠٠ | | (١)١٢٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ | رأس مال أسهم عادية |
| ٣٠٠٠٠٠٠ | | (١)٣٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | أرباح محتجزة |
| ٣٠٠٠٠٠٠ | (١)٣٠٠٠٠٠٠ | | | | حقوق الأقلية |
| ١٥٩٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠٠ | |

٢ - إعداد القوائم المالية المجمعة بعد سنة من تاريخ الاقتناء.

لإعداد القوائم المالية المجمعة بعد سنة من تاريخ الاقتناء سيتم إتباع الخطوات التالية:

- * إعداد ميزان المراجعة المترجم للشركة التابعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١.
- * تحليل وإثبات صحة رقم فروق الترجمة سواء كان دائناً أو مديناً.
- * عمل التسويات اللازمة في دفاتر الشركة القابضة وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

* أجزاء قيود الاستبعادات والتسويات في ورقة العمل.

* إعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة.

أ - إعداد ميزان المراجعة المترجم للشركة التابعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

| الحساب | الرصيد بالريال | سعر الصرف | الرصيد بالجنيه المصري |
|----------------------------|----------------|-----------|-----------------------|
| نقدية | ٢٥٧.٠٠٠ | ٢ | ٥١٤.٠٠٠ |
| عملة أجنبية | ٢١.٠٠٠ | ٢ | ٤٢.٠٠٠ |
| علاء | ٢١.٠٠٠ | ٢ | ٤٢.٠٠٠ |
| مخزون | ١٠.٠٠٠ | ٢ | ٢٠.٠٠٠ |
| أراضي | ١٠.٠٠٠ | ٢ | ٢٠.٠٠٠ |
| آلات ومعدات | ٩.٠٠٠ | ٢ | ١٨.٠٠٠ |
| تكلفة المبيعات | ٤٥.٠٠٠ | ١,٦ | ٧٢.٠٠٠ |
| مصاريف تشغيلية | ٢٩.٠٠٠ | ١,٦ | ٤٦٤.٠٠٠ |
| خسائر معاملات بعملة أجنبية | ٧.٠٠٠ | ١,٦ | ١١٢.٠٠ |
| توزيعات مسددة للمساهمين | ١٢٥.٠٠٠ | ١,٧ | ٢١٢٥.٠٠ |
| | ٢٤٦.٠٠٠ | | ٤٥٨٣٧.٠٠ |
| مجمع إهلاك | ١٥.٠٠٠ | ٢ | ٣٠.٠٠٠ |
| دائون | ٦.٠٠٠ | ٢ | ١٢.٠٠٠ |
| قرض سندات | ٢٥.٠٠٠ | ٢ | ٥٠.٠٠٠ |
| رأس مال أسهم عادية | ٨٠.٠٠٠ | ١,٥ | ١٢٠.٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٢٠.٠٠٠ | مقابل | ٣٠.٠٠٠ |
| مبيعات | ١٠.٠٠٠ | ١,٦ | ١٦٠.٠٠٠ |
| فروق تسويات ترجمة (متمم) | | | ٥٦٣٧.٠٠ |
| | ٢٤٦.٠٠٠ | | ٤٥٨٣٧.٠٠ |

وبلاحظ على هذا الميزان المترجم ما يلي:

• تم ترجمة كل عناصر الأصول والالتزامات بالسعر الجاري للريال في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويساوي ٢ جنيه للريال.

• تم ترجمة عناصر المصروفات - تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف التشغيلية وخسائر المعاملات بالعملة الأجنبية -

وعناصر الإيرادات - إيرادات المبيعات - بمتوسط سعر الصرف خلال سنة ٢٠٠٧. ويساوي ٦,٦ جنيه للريال.

- تم ترجمة التوزيعات على المساهمين - وهو حساب حقوق مساهمين سالب - بسعر الصرف في تاريخ إعلان التوزيعات، في ٢٠٠٧/١٠/١ ويساوي ١,٧ جنيه للريال. وأن تم سداد التوزيعات في نفس اليوم فلا مشاكل. وبالطبع باقتراض أنه تم الإعلان فقط عن التوزيعات كانت سوف تعتبر التزاماً وتترجم بنفس السعر ١,٧ جنيه للريال.

- تم ترجمة رأسمال الأسهم بسعر الصرف في تاريخ السيطرة وهو ٢٠٠٧/١/١ ويساوي ١,٥ جنيه للريال.

- تم ترجمة رصيد الأرباح المحتجزة بالمقابل له في بداية الفترة كما هو موضح في ورقة عمل ترجمة ميزان المراجعة للشركة التابعة في تاريخ السيطرة ٢٠٠٧/١/١.

- سيان ظهر ح/ مجمع الإهلاك ضمن الخصوم، أو مطروحا من الأصول ضمن الحسابات المدينة، فإنه يتم ترجمته بالسعر الجاري في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مثل الأصول تماماً.

- يظهر رصيد فروق تسويات الترجمة كمتمم حسابي، فإن كان رصيذاً دائماً يعتبر أرباح وإن كان رصيذاً مديناً يعتبر من الخسائر، وفي الحالتين فهو من حسابات حقوق المساهمين.

ب - بالنسبة لرصيد خسائر المعاملات بعملة أجنبية فقد تم الاعتراف به كالتالي:

في تاريخ إتمام عملية بيع البضاعة بمعرفة الشركة التابعة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه تم إثبات المعاملة بدفاتر الشركة التابعة بالريال بمبلغ ٢٨٠٠٠ ريال = ٤٢٠٠٠ جنيه ÷ ١,٥ جنيه = ٢٨٠٠٠ ريال.

| | | | |
|-------|--|--|-----|
| ٢٨٠٠٠ | | من ح/ عملات أجنبية - جنيه مصري إلى ح/ المبيعات | ١/١ |
| ٢٨٠٠٠ | | إثبات بيع بضاعة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه مصري بسر صرف ١,٥ جنيه للريال (٠,٦٦٦٧ ريال للجنيه) | |

وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ نتيجة انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الريال من ١,٥ جنيه للريال في ١/١ إلى ٢ جنيه للريال في ١٢/٣١ فإن الشركة التابعة تحقق خسائر على الجنيهاً التي لديها مقدارها ٧٠٠٠ جنيه كالتالي:

في ١/١ ٤٢٠٠٠ جنيه + ١,٥ = ٢٨٠٠٠ ريال

في ١٢/٣١ ٤٢٠٠٠ جنيه + ٢ = ٢١٠٠٠ ريال

—————

٧٠٠٠

خسائر العملة

=====

وتم الاعتراف بهذه الخسائر في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

| | | | |
|------|--|--|-------|
| ٧٠٠٠ | | من ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية - جنيه مصري | ١٢/٣١ |
| ٧٠٠٠ | | إلى ح/ عملات أجنبية - جنيه مصري تسوية رصيد العملات من الجنيهاً بخسائر سعر صرف الجنيه أمام الريال | |

وترتب على هذا القيد الاعتراف بخسائر معاملات أجنبية بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وتخفيض رصيد العملات الأجنبية ليصبح ٢١٠٠٠ جنيه.

د - لأغراض قياس نتيجة أعمال الشركة التابعة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تعتبر خسائر (أو أرباح) المعاملات بعملة أجنبية من عناصر الدخل. ويمكن حساب نتيجة أعمال الشركة التابعة وفقاً لذلك عن سنة ٢٠٠٧ كالتالي:

ريال سعودي

الإيرادات:

١٠٠٠٠٠٠

المبيعات

يطرح: المصروفات:

٤٥٠٠٠٠

تكلفة المبيعات

٢٩٠٠٠٠

مصروفات تشغيلية

خسائر المعاملات بعملة

٧٠٠٠

أجنبية

(٧٤٧٠٠٠٠)

٢٥٣٠٠٠

صافي الربح

=====

د - بالنسبة لنسبتي التداول ومجمل الربح يتضح الآتي:

* لا تتأثر نسبة التداول (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات قصيرة الأجل) بترجمة أصول والالتزامات الشركة التابعة في ظل طريقة سعر الصرف الجاري لأنها تترجم بنفس السعر في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

| البيان | ريال سعودي | جنيه مصري |
|-------------------------|------------|-----------|
| الأصول المتداولة: | | |
| نقدية | ٢٥٧٠٠٠ | ٥١٤٠٠٠ |
| عملة أجنبية | ٢١٠٠٠ | ٤٢٠٠٠ |
| عملاء | ٢١٠٠٠٠ | ٤٢٠٠٠٠ |
| مخزون | ١٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ |
| | ٥٨٨٠٠٠ | ١١٧٦٠٠٠ |
| الالتزامات قصيرة الأجل: | | |
| دائنون | ٦٠٠٠ | ١٢٠٠٠ |
| نسبة التداول | ٩,٨ | ٩,٨ |

- لا تتأثر نسبة مجمل الربح (مجمل الربح ÷ صافي المبيعات) للشركة التابعة بترجمة قائمة الدخل لأن كل من صافي المبيعات وتكلفة المبيعات يتم ترجمته بمتوسط سعر الصرف كالتالي:

| البيان | ريال سعودي | جنيه مصري |
|-----------------|------------|-----------|
| المبيعات | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠٠ |
| يطرح: | | |
| تكلفة المبيعات | (٤٥٠٠٠٠) | (٧٢٠٠٠٠) |
| مجمل الربح | ٥٥٠٠٠٠ | ٨٨٠٠٠٠ |
| نسبة مجمل الربح | %٥٥ | %٥٥ |

هـ - تحليل وإثبات صحة فروق تسويات الترجمة:

يتم تحليل وإثبات فروق تسويات ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة كالتالي:

| البيان | ريال سعودي | سعر الصرف | جنيه مصري |
|--|------------|-----------|-----------|
| صافي الأصول في ٢٠٠٧/١/١ بداية الفترة | ١٠٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ١٥٠٠٠٠٠ |
| التغيرات في صافي الأصول خلال السنة: | | | |
| صافي دخل الفترة | ٢٥٣٠٠٠ | ١,٦ | ٤٠٤٨٠٠ |
| توزيعات على المساهمين | (١٢٥٠٠٠) | ١,٧ | (٢١٢٥٠٠) |
| صافي الأصول مترجم بسعر الصرف في نهاية الفترة | ١١٢٨٠٠٠ | ٢ | ٢٢٥٦٠٠٠ |
| صافي الزيادة في صافي الأصول خلال الفترة | | | ٥٦٣٧٠٠ |
| (فروق تسويات الترجمة عن الفترة) | | | xx |
| رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة | | | ٥٦٣٧٠٠ |
| رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة (دائن) | | | |

وبالاحظ على التحليل السابق ما يلي:

- صافي الأصول في ٢٠٠٧/١/١ بداية الفترة = مجموع الأصول - مجموع الالتزامات = حقوق المساهمين.

$$= ٨٠٠٠٠٠٠ \text{ ريال رأس المال} + ٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ريال أرباح محتجزة}$$

- صافي الأصول في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية الفترة = صافي الأصول بداية الفترة ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال + صافي دخل الفترة ٢٥٣٠٠٠ ريال - التوزيعات على المساهمين ١٢٥٠٠٠ ريال.

- حتى ولو لم تسدد التوزيعات على المساهمين فإن مجرد الإعلان عنها يخفض حقوق المساهمين، وإن كان سيؤدي إلى زيادة الالتزامات.

- تم ترجمة صافي الأصول بداية الفترة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء وهو ١,٥ جنيه للريال، كما تم ترجمة صافي دخل الفترة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة وقدره ١,٦ جنيه للريال، كما تم ترجمة التوزيعات على المساهمين - كما سبق وأشرنا - بسعر الصرف في تاريخ الإعلان عن التوزيعات ١,٧ جنيه للريال.

- تم ترجمة صافي الأصول نهاية الفترة (٢٠٠٧/١٢/٣١) بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ وهو ٢ جنيه للريال.

- رصيد فروق تسويات الترجمة في نهاية الفترة = رصيد فروق تسويات الترجمة في بداية الفترة \pm فروق تسويات الترجمة عن الفترة.

و - للاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها في صافي دخل وتوزيعات الشركة التابعة وكذا استهلاك شهرة السيطرة وإثبات حصتها في فروق تسويات الترجمة تجري القيود التالية في دفاتر الشركة القابضة (بالجنيه):

* في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات تحصيل نصيب الشركة القابضة من توزيعات التابعة بما يعادل حصتها في هذه التوزيعات وبسعر الصرف في ذلك التاريخ ١٢٥٠٠٠ ريال $\times 80\%$ نسبة السيطرة $\times 1,7$ جنيه للريال = ١٧٠٠٠٠ جنيه وذلك بجعل حـ/ النقدية مديناً وحـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً كالتالي:

| | | | |
|-----------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٠/١ | من حـ/ النقدية إلى حـ/ استثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة السعودية إثبات تحصيل حصة الشركة من توزيعات شركة المدينة (١٢٥٠٠٠ ريال $\times 1,7$ جنيه $\times 80\%$) | ١٧٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠ |
|-----------|---|--------|--------|

• في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم إثبات نصيب الشركة القابضة في صافي دخل الشركة التابعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ باستخدام متوسط سعر الصرف كالتالي: ٢٥٣٠٠٠ ريال صافي ربح الشركة التابعة $\times 1,6$ جنيه متوسط سعر الصرف $\times 80\%$ نسبة السيطرة = ٣٢٣٨٤٠ جنيه وذلك بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وحـ/ إيرادات الاستثمارات دائناً كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة إثبات نصيب الشركة القابضة في صافي دخل شركة المدينة التابعة (٢٥٣٠٠٠ ريال $\times 1,6$ جنيه $\times 80\%$) | ٣٢٣٨٤٠ | ٣٢٣٨٤٠ |
|------------|---|--------|--------|

• يتم إثبات نصيب الشركة القابضة في فروق تسويات الترجمة عن الفترة ٥٦٣٧٠٠ جنيه $\times 80\%$ = ٤٥٠٩٦٠ جنيه وذلك بجعل

ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وح/ أرباح تسويات
ترجمة حسابات الشركة التابعة دائناً (باعتباره أحد حسابات
الإيرادات في دفاتر الشركة القابضة) كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ استثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة إلى ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة إثبات نصيب الشركة القابضة في التغير في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة عن الفترة (٥٦٣٧٠٠) جنيه × ٨٠% | ٤٥٠٩٦٠ | ٤٥٠٩٦٠ |
|------------|---|--------|--------|

• يتم إثبات استهلاك شهرة السيطرة وتسويات ترجمة الرصيد المدين
للشهرة بعد الاستهلاك أو القيمة الدفترية للشهرة. وبالطبع فإن قيمة
الشهرة بالعملة الوظيفية للشركة التابعة - الريال السعودي - تبلغ
٦٦٦٦٧ ريال = ١٠٠٠٠٠ جنيه ÷ ١,٥ جنيه سعر الصرف في
تاريخ السيطرة. ويتم حساب استهلاكها وفروق ترجمتها كالتالي:

| جنيه مصري | سعر الصرف | ريال سعودي | البيان |
|-----------|-----------|------------|--|
| | | | قائمة الدخل: |
| ١٠٠٠٠٠ | ١,٥ | ٦٦٦٦٧ | قيمة الشهرة في تاريخ السيطرة في ٢٠٠٧/١/١ |
| (١٠٦٦٧) | ١,٦ | (٦٦٦٧) | قسط اهلاك الفترة (٦٦٦٦٧ ÷ ١٠) |
| ٨٩٣٣٣ | | ٦٠٠٠٠ | القيمة الدفترية للشهرة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | | | قائمة المركز المالي: |
| | | | رصيد الشهرة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بالسعر |
| ١٢٠٠٠٠ | ٢ | ٦٠٠٠٠ | الجاري |
| ٣٠٦٦٧ | | | أرباح تسويات ترجمة (دائن) |

• يتم إثبات قسط استهلاك الشهرة يجعل ح/ إيرادات الاستثمارات
في الشركة التابعة مديناً (لكي يتم تخفيضه) مقابل جعل ح/

الاستثمارات في الشركة التابعة دائماً - لكي يتم تخفيض
الاستثمارات - بمبلغ ١٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

| | | | |
|-------|-------|--|------------|
| ١٠٦٦٧ | | من ح/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة إلى ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة إثبات استهلاك شهرة السيطرة عن الفترة بمبلغ ٦٦٦٧ ريال بسعر صرف ١,٦ جنيه للريال | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ١٠٦٦٧ | | |

وغني عن القول بالطبع أن هناك معالجة محاسبية منطقية تؤدي إلى
نفس النتيجة وذلك بتوسط ح/ مصروف استهلاك الشهرة حيث يجعل مديناً
في قيد تسوية الاستهلاك ثم يقلل بجعله دائماً - في ح/ إيرادات
الاستثمارات.

• يتم الاعتراف بفروق تسويات ترجمة الشهرة كأصل باعتبار هذه
الفروق أحد عناصر دخل الشركة القابضة - إيراداً أو مصروفاً -
ولأن هناك زيادة في سعر الصرف خلال السنة فإن هذه الفروق
ستكون دائنة كإيراد، وذلك بجعل ح/ الاستثمارات في الشركة
التابعة مديناً مقابل جعل ح/ فروق تسويات الترجمة دائماً بمبلغ
٣٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

| | | | |
|-------|-------|---|------------|
| ٣٠٦٦٧ | | من ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة إلى ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة إثبات أرباح تسويات الترجمة لزيادة قيمة الشهرة (١٢٠٠٠٠ - ٨٩٣٠٠٠ جنيه) | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ٣٠٦٦٧ | | |

ز - لتصوير حساب الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة - يتم
ترحيل القيود السابقة المؤثرة في هذا الحساب كالتالي:

منه ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة له

| | | | |
|---------|--|---------|---|
| ١٣٠٠٠٠٠ | إلى ح/ النقدية (ثمن الشراء في ٢٠٠٧/١/١) | ١٧٠٠٠٠ | من ح/ النقدية (التوزيعات في ٢٠٠٧/١٠/١) |
| ٣٢٣٨٤٠ | إلى ح/ إيرادات الاستثمارات (حصة الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة من السنة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ١٠٦٦٧ | من ح/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة (عبء إستهلاك شهرة السيطرة عن الفترة) |
| ٤٥٠٩٦٠ | إلى ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (حصة الشركة القابضة في أرباح تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | | |
| ٣٠٦٦٧ | إلى ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (حصة الشركة القابضة في أرباح تسوية ترجمة الشهرة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ١٩٢٤٨٠٠ | رصيد الميزانية ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| ٢١٠٥٤٦٧ | | ٢١٠٥٤٦٧ | |

وغني عن القول بأنه سيتم إقفال حسابي فروق تسويات الترجمة،
إيرادات الاستثمارات في حساب الأرباح المحتجزة للشركة القابضة بجعل
كل من الحسابين مدينًا مقابل جعل ح/ الأرباح المحتجزة دائنًا في
٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

| | | | |
|--------|--------|---|------------|
| ٣١٣١٧٣ | | من ح/ إيرادات الاستثمارات - في الشركة التابعة | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ٣١٣١٧٣ | إلى ح/ الأرباح المحتجزة إقفال رصيد ح/ إيرادات الاستثمارات (٣٢٣٨٤٠ - ١٠٦٦٧) في ح/ الأرباح المحتجزة | |
| ٤٨١٦٢٧ | ٤٨١٦٢٧ | من ح/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة إلى ح/ الأرباح المحتجزة إقفال رصيد ح/ أرباح تسويات الترجمة (٤٥٠٩٦٠ + ٣٠٦٦٧) في ح/ الأرباح المحتجزة | |

ح - ورقة عمل القوائم المالية المجمعة:

بعد الانتهاء من عملية الترجمة يتم إعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة. ولإعداد هذه الورقة تجري القيود التالية للتسويات والاستبعادات داخل ورقة العمل، وليس لدى أي من الشركتين:

- استبعاد إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة، وذلك بجعل ح/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً بمبلغ ٣١٣١٧٣ جنيه (٣٢٣٨٤٠ جنيه حصة الشركة القابضة - ١٠٦٦٧ جنيه عبء إستهلاك الشهرة) مقابل جعل ح/ توزيعات الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠ جنيه وح/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٤٣١٧٣ جنيه = (٣١٣١٧٣ جنيه - ١٧٠٠٠٠٠ جنيه) كالتالي:

| | | | |
|--------|--------|---|-------|
| ٣١٣١٧٣ | | من ح/ إيرادات الاستثمارات إلى مذكورين | ١٢/٣١ |
| | ١٧٠٠٠٠ | ح/ توزيعات الشركة التابعة | |
| | ١٤٣١٧٣ | ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة | |

- تحديد نصيب الأقلية في صافي دخل الشركة التابعة عن العام وكذا التوزيعات على المساهمين، وذلك بجعل حـ/ صافي دخل حقوق الأقلية مدينًا بمبلغ ٨٠٩٦٠ جنيه = ٤٠٤٨٠٠ جنيه صافي دخل الشركة التابعة عن الفترة $\times 20\%$ حصة الأقلية مقابل جعل حـ/ توزيعات الشركة التابعة دائنًا بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه = ٢١٢٥٠٠ جنيه توزيعات $\times 20\%$ حصة الأقلية، وجعل حـ/ حقوق الأقلية دائنًا بالفرق ٣٨٤٦٠ جنيه = ٨٠٩٦٠ - ٤٢٥٠٠ جنيه كالتالي:

| | | |
|-------|---|-------|
| ١٢/٣١ | من حـ/ صافي دخل حقوق الأقلية إلى مذكورين | ٨٠٩٦٠ |
| | حـ/ توزيعات الشركة التابعة | ٤٢٥٠٠ |
| | حـ/ حقوق الأقلية | ٣٨٤٦٠ |

- استبعاد حصة الشركة القابضة من التغير في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة، وذلك بجعل حـ/ أرباح تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة مدينًا بمبلغ ٤٥٠٩٦٠ جنيه مقابل جعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائنًا بذات المبلغ كالتالي:

| | | |
|-------|---|--------|
| ١٢/٣١ | من حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة | ٤٥٠٩٦٠ |
| | إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة | ٤٥٠٩٦٠ |

- تحديد نصيب الأقلية من رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة وقدره ٥٦٣٧٠٠ جنيه $\times 20\%$ = ١١٢٧٤٠ جنيه بجعل حـ/ حصة الأقلية مدينًا في فروق التسوية وحـ/ حقوق الأقلية دائنًا كالتالي:

| | | |
|-------|--|--------|
| ١٢/٣١ | من حـ/ حصة الأقلية في فروق التسوية إلى حـ/ حقوق الأقلية | ١١٢٧٤٠ |
| | | ١١٢٧٤٠ |

- استبعاد رصيد حـ/ الاستثمارات أول الفترة وإثبات شهرة السيطرة والاعتراف بحقوق الأقلية وذلك بجعل كل من؛ حـ/ رأسمال الأسهم

(الشركة التابعة) مديناً بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، ح/ الأرباح المحتجزة ٢٠٠٧/١/١ مديناً بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، ح/ فروق تسويات ترجمة ٢٠٠٧/١/١ مديناً (إن وجد) و ح/ شهرة السيطرة مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل كل من؛ ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، ح/ حقوق الأقلية دائناً بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|-------|---------------------------------------|---------|--|
| ١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | ح/ رأسمال الأسهم العادية-شركة المدينة | ١٢٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ أرباح محتجزة- شركة المدينة | ٣٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ شهرة السيطرة | ١٠٠٠٠٠ | |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة | ١٣٠٠٠٠٠ | |
| | - شركة المدينة | | |
| | ح/ حقوق القلية | ٣٠٠٠٠٠٠ | |
| | $\%20 \times (300000 + 1200000)$ | | |

- استبعاد فروق تسوية ترجمة الشهرة التي تم إضافتها على ح/ الاستثمارات بدفاتر الشركة القابضة في نهاية الفترة، وذلك بجعل ح/ شهرة السيطرة مديناً بمبلغ ٣٠٦٦٧ جنيه مقابل جعل ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بذات المبلغ كالتالي:

| | | | |
|-------|--------------------------------------|-------|-------|
| ١٢/٣١ | من ح/ شهرة السيطرة | | ٣٠٦٦٧ |
| | إلى ح/ الاستثمارات في الشركة التابعة | ٣٠٦٦٧ | |
| | - شركة المدينة | | |

- إثبات استنفاد الشهرة وذلك بجعل ح/ مصروفات تشغيلية مديناً مقابل جعل ح/ الشهرة دائناً بمبلغ ١٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

| | | | |
|-------|-----------------------|-------|-------|
| ١٢/٣١ | من ح/ مصروفات تشغيلية | | ١٠٦٦٧ |
| | إلى ح/ شهرة السيطرة | ١٠٦٦٧ | |

- بناءً على ما سبق تظهر ورقة عمل القوائم المالية المجمعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

| القوائم المالية المجمعة | تسويات واستبعادات | | شركة المدينة التابعة | شركة الأقصى القابضة | البيان |
|-------------------------|---|-------------------------|----------------------|---------------------|------------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| ٥٦٠٠٠٠٠ | | | ١٦٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ | المبيعات |
| - | | (١) ٣١٣١٧٣ | - | ٣١٣١٧٣ | إيرادات الاستثمارات |
| ٥٦٠٠٠٠٠ | | | ١٦٠٠٠٠٠ | ٤٣١٣١٧٣ | (س) |
| ٢٤٢٠٠٠٠ | | | ٧٢٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠٠ | تكلفة المبيعات |
| ١٣٧٤٦٦٧ | | (٣) ١٠٦٦٧ | ٤٦٤٠٠٠ | ٩٠٠٠٠٠٠ | مصاريف تشغيلية |
| ١١٢٠٠ | | | ١١٢٠٠ | - | خسائر معاملات بمصلحة أجنبية |
| ٣٨٠٥٨٦٣ | | | ١١٩٥٢٠٠ | ٢٦٠٠٠٠٠ | (ص) |
| ١٧٩٤١٣٣ | | (٣) ٨٠٩٦٠ | | | صافي دخل حقوق الأقلية |
| (٨٠٩٦٠) | | | | | صافي الدخل من الفترة |
| ١٧١٣١٧٣ | | ٤٠٤٨٠٠ | ٤٠٤٨٠٠ | ١٧١٣١٧٣ | (س - ص) |
| ٣٠٠٠٠٠٠ | | (٥) ٣٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | أرباح محتجزة ١/١ |
| ١٧١٣١٧٣ | | ٤٠٤٨٠٠ | ٤٠٤٨٠٠ | ١٧١٣١٧٣ | صافي دخل الفترة |
| ٤٧١٣١٧٣ | | ٧٠٤٨٠٠ | ٧٠٤٨٠٠ | ٤٧١٣١٧٣ | توزيعات معلنة |
| (٦٠٠٠٠٠٠) | (١) ١٧٠٠٠٠ (٢) ٤٢٥٠٠ | | (٢١٢٥٠٠) | (٦٠٠٠٠٠٠) | |
| ٤١١٣١٧٣ | ٢١٢٥٠٠ | ٧٠٤٨٠٠ | ٤٩٢٣٠٠ | ٤١١٣١٧٣ | أرباح محتجزة ١٢/٣١ (ط) |
| ٤٨٤٢٠٠٠ | | | ٥١٤٠٠٠ | ٤٣٢٨٠٠٠ | تقنية |
| ٤٢٠٠٠ | | | ٤٢٠٠٠ | - | مصلحة أجنبية |
| ١١٢٠٠٠٠ | | | ٤٢٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠٠٠ | صلاء |
| ١٢٠٠٠٠٠ | | | ٢٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | مخزون |
| ١٩٥٠٠٠٠ | | | ٢٠٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠٠ | أراضي |
| ٩٨٠٠٠٠٠ | (١) ١٤٣١٧٣ | | ١٨٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠٠ | آلات ومعدات |
| - | (٣) ٤٥٠٩٦٠ | | | ١٩٢٤٨٠٠ | استثمارات في شركة المدينة |
| ١٢٠٠٠٠ | (١) ٣٠٠٠٠٠ (٢) ٣٠٦٦٧ (٣) xxx (٤) ١٠٦٦٧ | (٥) ١٠٠٠٠٠ (٦) ٣٠٦٦٧ | | | شهرة السيطرة |
| ١٩١٢٤٠٠٠ | | | ٣١٧٦٠٠٠ | ١٧٧٥٢٨٠٠ | |
| ٤٨٠٠٠٠٠ | | | ٢٠٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠٠٠ | مجمع الإهلاك |
| ١٧٧٨٠٠٠ | | | ١٢٠٠٠٠ | ١٦٥٨٠٠٠ | دائنون |
| ٢٥٠٠٠٠٠ | | | ٥٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ | قرض منادات |
| ٥٠٠٠٠٠٠ | | (٣) ١٢٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠ | رأسمال الأسهم العادية |
| ٤١١٣١٧٣ | ٢١٢٥٠٠ | ٧٠٤٨٠٠ | ٤٩٢٣٠٠ | ٤١١٣١٧٣ | أرباح محتجزة (ط) |
| ٤٨١٦٢٧ | | ٥٦٣٧٠٠ | ٥٦٣٧٠٠ | ٤٨١٦٢٧ | صافي فروق تسويات للترجمة (ع) |
| ٤٥١٢٠٠ | (١) ٣٨٤٦٠ (٢) ١١٢٧٤٠ (٣) ٣٠٠٠٠٠ | | | | حقوق الأقلية |
| ١٩١٢٤٠٠٠ | ٢٥٩٩١٦٧ | ٢٥٩٩١٦٧ | ٣١٧٦٠٠٠ | ١٧٧٥٢٨٠٠ | |
| - | | (٨) xxx | - | - | فروق تسوية ١/١ |
| ٥٩٤٣٦٧ | | (٣) ٤٥٠٩٦٠ | ٥٦٣٧٠٠ | ٤٨١٦٢٧ | فروق تسويات ترجمة من الفترة |
| (١١٢٧٤٠) | | (٤) ١١٢٧٤٠ | - | - | حصة الأقلية في فروق التسمية |
| ٤٨١٦٢٧ | - | ٥٦٣٧٠٠ | ٥٦٣٧٠٠ | ٤٨١٦٢٧ | صافي فروق تسويات للترجمة (ع) |

أسئلة وتطبيقات الفصل

السؤال الأول:

حدد المصطلح المحاسبي الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

- ١ - نظام للمعلومات يقوم بجمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمنشأة لأغراض إنتاج معلومات مالية مستوفاة لخصائصها النوعية وفقاً لإطار محدد ومتكامل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والقواعد والفروض والافتراضات والمعتقدات والأعراف المحاسبية.
- ٢ - تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير وطنية.
- ٣ - من أهمها؛ إنتاج وتوصيل معلومات عن الشركة الأم متعددة الجنسية وإمداد أصحاب المصلحة في هذه الشركة بمعلومات مالية مفيدة، وإنتاج معلومات معبر عنها بعملة التقرير للوحدات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة أجنبية.
- ٤ - قياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية واختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم عند عمليتي المحاسبة والترجمة.
- ٥ - هو نسبة تبادل عملتين مثل الجنيه والريال، الجنيه والدولار.
- ٦ - الفرق الناتج من إثبات نفس عدد الوحدات من العملة الأجنبية بعملة التقرير ولكن بأسعار صرف مختلفة.
- ٧ - هي أي عملة بخلاف عملة التقرير والخاص بالمنشأة الجاري المحاسبة عن معاملاتها.
- ٨ - هي العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة وهي البيئة التي تحصل فيها المنشأة على النقد وتصرفه.

٩ - هي العملة التي تعد بها المنشأة قوائمها المالية، مثل الجنيه لشركة مصرية لها فرع بالسعودية مثلاً.

١٠ - الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة الوحدات الاقتصادية، التي يتم إعداد قوائمها المالية بعملة التقرير.

السؤال الثاني:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

- ١ - سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للمعاملات المتبادلة.
- ٢ - سعر الصرف السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة نقدية من عملة معينة إلى عملة أخرى.
- ٣ - تلك المعاملات المعبر عنها، أو تم إبرامها، بعملة أجنبية. أو سيتم تسويتها بعملة أجنبية.
- ٤ - تاريخ إتمام عملية البيع أو الشراء أو إنجازها بانتقال ملكية السعة من البائع إلى المشتري.
- ٥ - التاريخ الذي تنتهي فيه المعاملة بتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية.
- ٦ - تلك المدة المنقضية بين تاريخي المعاملة والتسوية.
- ٧ - الطرف المدين في قيد إثبات عملية مبيعات بضاعة بعملة أجنبية.
- ٨ - الطرف المدين في قيد استلام العملات الأجنبية عن عملية تصدير بضاعة للخارج.
- ٩ - الطرف المدين في قيد بيع العملات الأجنبية.
- ١٠ - الطرف الدائن في قيد إثبات زيادة رصيد ح/ عملاء الخارج بسبب ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية أمام الجنيه كعملة تقرير.

السؤال الثالث:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

- ١ - الطرف المدين في قيد إثبات مشتريات بضاعة من الخارج في ظل نظام المخزون الدوري.
- ٢ - الطرف المدين في قيد إثبات استيراد بضاعة من الخارج في ظل نظام المخزون المستمر.
- ٣ - الطرف الدائن في قيد إثبات استيراد بضاعة من الخارج.
- ٤ - الطرف المدين في قيد تسوية رصيد حـ/ موردو الخارج في حالة انخفاض سعر صرف عملة التقرير.
- ٥ - نشاط نتيجة قرار تتخذه إدارة المنشأة الوطنية التي لديها معاملات بعملة أجنبية غير فورية لمواجهة آثار التغيرات في سعر الصرف غير المواتية.
- ٦ - أهم آليات معاملات التحوط في مواجهة تقلبات أسعار الصرف، وهو اتفاق بمبادلة عملات مختلفة في تاريخ مستقبلي معين وبسعر صرف متفق عليه مقدماً.
- ٧ - سعر صرف مستقبلي ولكنه محدد ومتفق عليه في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل ويختلف بالضرورة عن سعر الصرف الفوري.
- ٨ - الفرق بين سعر الصرف الآجل لعقد الصرف والسعر الفوري في تاريخ إبرام العقد.
- ٩ - مقدار زيادة سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري.
- ١٠ - مقدار نقص سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري.

السؤال الرابع:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

- ١ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف آجل للتحوط تجاه التزامات بعملة أجنبية.
- ٢ - الطرف المدين لقيد تسوية استنفاد علاوة عقد الصرف الآجل.

- ٣ - الطرف المدين في قيد إقفال رصيد ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية.
- ٤ - الطرف الدائن في قيد تسوية الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص الفترة المحاسبية.
- ٥ - الفترة من تاريخ التعهد بإتمام معاملة بعملة أجنبية حتى تاريخ إتمام المعاملة وتسجيلها بالفاتر.
- ٦ - عقود الصرف الآجلة لأغراض توقع أرباح محتملة وليس لأغراض التحوط بشأن مخاطر وجود أصول أو التزامات بعملة أجنبية.
- ٧ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف أجل لشراء عملة أجنبية لأغراض المضاربة.
- ٨ - الطرف الدائن في قيد إبرام عقد صرف أجل لشراء عملة أجنبية لأغراض المضاربة.
- ٩ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف أجل لبيع عملة أجنبية لأغراض المضاربة.
- ١٠ - الطرف الدائن في قيد إثبات إبرام عقد صرف أجل لبيع عملة أجنبية لأغراض المضاربة.

السؤال الخامس:

- حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:
- ١ - العملية التي بمقتضاها يتم تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية أو عملة التقرير.
 - ٢ - المنشأة الأجنبية التي تمارس أنشطتها باستقلال ولا تمثل معاملاتها مع المنشأة الأم نسبة كبيرة، وتدفع وتحصل مصاريفها وإيراداتها بالعملة المحلية وليس عملة المنشأة المصدرة للقوائم المالية.
 - ٣ - وفقاً لهذه الطريقة يتم ترجمة حسابات النقدية والمستحقات على الغير وللغير والأصول والالتزامات المسجلة بالقيمة الحالية أو المستقبلية بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات الأخرى المسجلة

بالتكلفة التاريخية فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

٤ - في ظل هذه الطريقة فإن خصائص الأصول والالتزامات ستكون هي الأساس في التصنيف وليس طريقة المحاسبة كما هو الحال في ظل الطريقة الزمنية.

٥ - تنطلق هذه الطريقة من تطبيق الميزانية كأساس للترجمة حيث يتم ترجمة الأصول والالتزامات الجارية بالسعر الجاري أما الأصول والالتزامات غير المتداولة فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

٦ - وفقاً لهذه الطريقة فإن كل الأصول والالتزامات - سواء كانت نقدية أو غير نقدية - يتم ترجمتها بالسعر الجاري أو سعر الإقفال، أما عناصر حقوق المساهمين فيتم ترجمتها بالسعر التاريخي، وأما عناصر قائمة الدخل فيتم ترجمتها بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة.

٧ - هي عملة البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الكيان الأجنبي، أي هي عملة البيئة التي يقوم فيها الكيان بتوليد النقدية وإتمام مدفوعاته النقدية أيضاً.

٨ - مقدار زيادة تكلفة الاستثمارات في أسهم الكيان الأجنبي عن القيمة الدفترية للاستثمارات وهو من الأصول غير الملموسة

٩ - متمم حقوق الشركة القابضة في صافي أصول الشركة الأجنبية التابعة.

١٠ - المتمم الحسابي لتوازن ميزان المراجعة المترجم للكيان الأجنبي التابع.

السؤال السادس:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا باعت شركة المنصورة للملابس الجاهزة بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ درهم إماراتي لمستورد بدبي في ١/١٠/٢٠٠٧ وقت أن

كان سعر الصرف ١,٦٢ جنيهًا للدرهم وتم تسوية العملية وتحصيل المستحق على المستورد الإماراتي في ٢٠٠٧/١٢/١ وقت أن كان سعر الصرف ١,٧٤ جنيهًا للدرهم فإن الاعتراف بنتائج هذه المعاملات في ١٢/١ يتطلب جعل:

- أ - أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائنًا بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.
- ب - جعل ح/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مدينًا بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.
- ج - جعل ح/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائنًا بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.
- د - جعل ح/ عملاء الخارج دائنًا بمبلغ ١١٦٢٠٠ جنيه.
- هـ - إجابة أخرى وهي

٢ - إذا صدرت شركة الإسكندرية للحاسبات بضاعة لمستورد سعودي في ٢٠٠٧/١١/١ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال وقت أن كان سعر الصرف ١,٦٥ جنيهًا للريال وأصبح ١,٩٥ جنيهًا في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ الميزانية فإنه يجب تسوية رصيد ح/ عملاء الخارج والاعتراف:

- أ - بأرباح معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.
- ب - بأرباح معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.
- ج - بخسائر معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.
- د - بخسائر معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.
- هـ - إجابة أخرى وهي

٣ - إذا استوردت شركة الدقهلية للسماد خامات من فلسطين بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني في ٢٠٠٧/١٠/١ وقت أن كان سعر الصرف ٥,٨٥ جنيهًا للدينار، وأصبح ٥,٩٥ جنيهًا في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فإنها يجب أن تعترف في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ:

- أ - ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح معاملات بعملة أجنبية.

ب - ٣٥٠٠٠ جنيه خسائر معاملات بعملة أجنبية.

ج - ٣٠٠٠٠ جنيه خسائر معاملات بعملة أجنبية.

د - ٣٢٠٠٠ جنيه أرباح معاملات بعملة أجنبية.

هـ - إجابة أخرى وهي

ثانياً: التطبيقات:

التطبيق الأول:

في ٢٠٠٧/١١/١ استوردت شركة المنصورة للأغذية المحفوظة فواكه للتصنيع من فلسطين على الحساب بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني، وتم الاتفاق مع المصدر الفلسطيني صلاح الدين أن يتم سداد المبلغ له في ٢٠٠٨/٣/١. ورغبة من شركة المنصورة في التحوط ضد تقلبات سعر صرف الدينار الفلسطيني فقد أبرمت مع بنك المحاسب العربي بالمنصورة عقد صرف أجل يكفل لها شراء ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني يوم ٢٠٠٨/٣/١.

فإذا علمت أن

١ - كان سعر صرف الدينار الفلسطيني كالتالي:

| سعر الصرف الآجل | سعر الصرف الفوري | التاريخ |
|-----------------|------------------|------------|
| ٦,٣٥ جنيه | ٥,٨ | ٢٠٠٧/١١/١ |
| | ٥,٩٥ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ٦,٢٥ | ٢٠٠٨/٣/١ |

٢ - تنتهي السنة المالية لشركة المنصورة للأغذية المحفوظة في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المنصورة للأغذية المحفوظة في ٢٠٠٧/١١/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١، ٢٠٠٨/٣/١.

التطبيق الثاني:

في ٢٠٠٧/١٢/١ قامت شركة الشعراوي التجارية ومقرها ميت غمر بتصدير شحنة برتقال لمستورد سعودي بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي يستحق السداد في ٢٠٠٨/٢/١.

وأبرمت الشركة في ٢٠٠٧/١٢/١ عقد صرف أجل مع بنك الدقهلية التجاري تلتزم بمقتضاه ببيع ٤٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي له في ٢٠٠٨/٢/١. فإذا علمت أن:

أ - كان سعر صرف الريال كالتالي:

| سعر الصرف الآجل | سعر الصرف الفوري | التاريخ |
|-----------------|------------------|------------|
| ١,٨٥ | ١,٦٥ | ٢٠٠٧/١٢/١ |
| | ١,٧٠ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ١,٩٥ | ٢٠٠٨/٢/١ |

ب - تنتهي السنة المالية لشركة الشعراوي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في ١٢/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١، ٢٠٠٨/٢/١.

التطبيق الثالث:

اتفقت شركة القدس لتكنولوجيا الحاسبات ومقرها المنصورة في ٢٠٠٧/١٠/١ مع شركة IBM العالمية على شراء عدد ٢٠٠ حاسب آلي بمبلغ إجمالي ٢٠٠٠٠٠٠ دولار على أن يتم استلام الحاسبات في ٢٠٠٨/٤/١. وفي ٢٠٠٧/١٠/١ أيضاً اتفقت شركة القدس مع بنك الدقهلية الوطني على تسليمها مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار في ٢٠٠٨/٤/١ حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها نحو المصدر الأجنبي. فإذا علمت أن:

أ - كان سعر صرف الدولار كالتالي:

| سعر الصرف الآجل | سعر الصرف الفوري | التاريخ |
|-----------------|------------------|------------|
| ٦,٩ جنيه | ٦,٤٠ جنيه | ٢٠٠٧/١٠/١ |
| | ٦,٥٠ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ٦,٨٥ | ٢٠٠٨/٤/١ |

ب - تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

المطلوب:

إثبات المعاملات السابقة بدفاتر شركة القدس لتكنولوجيا الحاسبات.

التطبيق الرابع:

في ٢٠٠٧/١٠/١ أبرم الأخضر الاسكندراني عقد صرف أجل مدته أربعة شهور مع بنك مصر فرع المنشية بغرض المضاربة على الريال السعودي متوقعاً ارتفاع سعره أمام الجنيه المصري في موسم الحج، ومؤدى هذا العقد أن يوفر له البنك مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٢/١. وإليك البيانات الخاصة بهذا العقد:

| سعر الصرف الآجل ٤ شهور | سعر الصرف الآجل شهر | سعر الصرف الفوري | البيان | التاريخ |
|------------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------|
| ١,٨٥ جنيه | جنيه | ١,٦ جنيه | إبرام عقد الصرف | ٢٠٠٧/١٠/١ |
| | (١,٩) | ١,٩٥ جنيه | نهاية السنة المالية | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | | ٢,١ جنيه | تنفيذ العقد | ٢٠٠٨/٢/١ |

والمطلوب:

إثبات العمليات الخاصة بالعقد في دفاتر منشأة الأخضر الاسكندراني، ثم أحسب أرباح أو خسائر العقد.

التطبيق الخامس:

في ٢٠٠٨/١/١ قامت شركة الدقهلية للصناعات الغذائية بشراء ٨٠% من اسهم شركة الإمارات للتمور مقابل ٥٢٠٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

١ - كان ملخص ميزانيتي الشركتين في ٢٠٠٨/١/١ كالتالي:

أ - ميزانية شركة الدقهلية للصناعات الغذائية (القابضة) بالجنيه:
استثمارات في شركة الإمارات ٥١٠٠٠٠٠، أصول ثابتة (بالصافي) ١١١٠٠٠٠٠، أصول أخرى ٩٠٠٠٠٠، رأس مال الأسهم ٦٠٠٠٠٠٠، علاوة إصدار أسهم عادية ٢٠٠٠٠٠، أرباح محتجزة ٣٠٠٠٠٠، التزامات ١٠٦٠٠٠٠٠.

ب - ميزانية شركة الإمارات (التابعة) بالدرهم:

أصول ثابتة (بالصافي) ٤٠٠٠٠٠٠، أصول أخرى ١٠٠٠٠٠٠، رأسمال الأسهم العادية ٣٠٠٠٠٠٠، علاوة إصدار أسهم عادية ٤٠٠٠٠٠، أرباح محتجزة ٦٠٠٠٠٠، التزامات ١٠٠٠٠٠٠.

٢ - الأصول الثابتة لشركة الإمارات مقومة بأقل من قيمتها العادلة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ درهم.

٣ - سعر صرف الدرهم الإماراتي في ٢٠٠٨/١/١ يبلغ ١,٥ جنيه.

والمطلوب:

١ - إعداد ورقة عمل ترجمة ميزانية شركة الإمارات للتمور في ٢٠٠٨/١/١.

٢ - إعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة، في ٢٠٠٨/١/١.

٣ - إجراء القيود اللازمة لإعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة.

الفصل الخامس

المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون

المقدمة:

تستهدف الدراسة في هذا الفصل تناول موضوع من أهم مجالات المحاسبة المالية في ظل اقتصاد السوق، وهو أسس وسياسات المحاسبة عن إعادة هيكلة وتسوية الديون لدى المدين والدائن معاً.

كما تستهدف الدراسة أيضاً استعراض مشاكل الممارسة المحاسبية في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بتوصيف التعثر المالي، والمحاسبة عن القروض المتعثرة لدى المقرض، وإعادة هيكلة وتسوية الديون لدى المقرضين والمقترضين معاً.

ولتحقيق الأهداف السابقة يمكن تفصيل خطة الدراسة في هذا الفصل على النحو التالي^(١):

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Financial Accounting Standard Board, Accounting by Debtors and Creditors for Troubled Debt Restructuring: FASB No. 15.

- _____, Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishment of liabilities: FASB No. 125.

- Baker, Richard F., Valdean C. Lembke and Thomas E. Kings, Advanced Financial Accounting, N.Y.: Mc-Graw-Hill, 1999, Chap. 212.

- عبد الوهاب نصر على، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الجرد والتسويات الجردية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.

- عبد الوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية - الجزء الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.

- أحمد بسيوني شحاتة وعبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، الفصل السابع.

١ - المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن بدائل مواجهة الشركات للتعثر المالي:

التعثر المالي ظاهرة في بيئة الأعمال، خاصة في حالة الكساد والتدهور الاقتصادي، وهو حدث له مدلوله المالي بلا شك، ولكنه يحتاج إلى أسس وقواعد محاسبية ملائمة للمحاسبة عن متغيرات وجوده ونتائجه وآليات الإدارة للخروج منه، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

١/١. ماهية التعثر المالي:

للوحدات الاقتصادية دورة حياة مثلها مثل الأفراد، وفي حالات معينة يمكن أن تواجه هذه الوحدات صعوبات مالية تستدعي تدخلاً وحلولاً وقرارات من جانب الإدارة.

ومن الظروف الشائعة التي توجد معها صعوبات مالية أن تعاني الشركة من خسائر مستمرة في عملياتها، التماذي في منح الائتمان لعملائها، سوء إدارة رأس المال العامل، عدم القدرة على، أو الفشل في، مواجهة التغيرات غير المواتية في الظروف الاقتصادية، التمويل غير الملائم، وغيرها من الظروف غير الملائمة للبقاء الناجح في دنيا الأعمال خاصة في ظل اقتصاد السوق.

وتبدأ الصعوبات المالية بأن تواجه الشركات انكماشاً في حصتها من السوق، ومن ثم نقص المبيعات، نقص الإيرادات، فصعوبة الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين الذين يضغطون بدورهم مطالبين بحقوقهم، الأمر الذي يفرض على الإدارة اتخاذ القرار المناسب، والذي قد يكون في صورة إعادة جدولة الديون، أو تحويل بعض الأصول للدائنين وفاءً لجزء، أو كل، ديونهم، أو السير في إجراءات إشهار الإفلاس.

وعموماً فالشركات العاجزة عن مواجهة التزاماتها في تاريخ استحقاقها تعتبر شركات معسرة، والإعسار في حد ذاته مقدمة منطقية

للإفلاس. ولما كان قد سبق للقارئ التعرف على المحاسبة عن تصفية شركات الأموال، فإننا سوف نركز هنا على أسس وقواعد ومشاكل المحاسبة عن بدائل مواجهة الصعوبات المالية، قبل دخول الشركة في مرحلة الإفلاس.

٢/١. البدائل غير القضائية لمواجهة التعثر المالي:

بعيداً عن سير الشركات في إجراءات التصفية قضائياً فإنها تلجأ إلى بدائل ودية لمواجهة التعثر المالي. ومن أهم هذه البدائل إعادة هيكلة الديون والتنازل الإرادي عن الأصول، نعرض لكل منهما ببعض التفصيل على النحو التالي:

١/٢/١. إعادة هيكلة الديون:

في حالة مواجهة الشركة لتعثر مالي وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين، فمن البدائل العملية لمواجهة هذا الموقف أن يتم إعادة هيكلة الديون بالاتفاق بين الشركة كمدین والمقرضين أنفسهم كدائنين وكأصحاب الالتزامات.

ويمكن أن يتم الاتفاق على مد أجل الدين، بمعنى تأجيل السداد بعض الوقت، حتى تستطيع الشركة سداؤه كاملاً، أو قد يتم الاتفاق على تخفيض معدل الفائدة على الدين نفسه، بل ويمكن أن يتم الاتفاق على إعادة جدولة بعض الديون، كأن تسدد الشركة جزءاً من الدين حالا، وتؤجل جزءاً آخر لمدة أطول، بل وبمعدل فائدة أقل.

وفي بعض الأحيان يمكن أن يشكل الدائنين من بين أنفسهم لجنة تتولى الوصول إلى اتفاق جماعي مع المدين بشأن جدولة ديونهم طرفه، بل ويمكن في بعض الحالات أن يكون لهذه اللجنة الحق في متابعة مدى كفاءة المدين في تسيير عمليات شركته، وإن كان لهذا الاتجاه بعض المخاطر العملية.

وفي جميع الأحوال هناك إجراءات وقواعد للمحاسبة عن الالتزامات تطبق بمعرفة الشركة المدينة، ومثلها للمحاسبة عن القروض على الغير تطبق بمعرفة الدائن نفسه، على نحو ما سنرى لاحقاً.

٢/٢/١. التنازل الإرادي عن الأصول:

ثمة بديل اختياري آخر أمام الشركة المدينة المتعثرة وهو أن تتنازل طوعاً عن بعض الأصول بوضعها تحت تصرف وكيل الدائنين، الذي يقوم بدوره بتسييلها وسداد الالتزامات. ومؤدي هذا الوضع بالطبع تصفية الشركة اختياريًا، وكل ما يمكن تحقيقه من منافع يتمثل في تجنب التكاليف القانونية من ناحية، وتجنب الإفصاح عن التصفية حسبما يتطلب القانون ذلك، من ناحية أخرى.

ومن صور الممارسة العملية للتنازل الاختياري عن الأصول أن يتم تحويل أصل أو أكثر، خاصة الأصول المالية، بهدف الحصول على نقدية سريعة. وعلى سبيل المثال يمكن للشركة المتعثرة أن تقوم بتحصيل رصيد عملائها بخصم تعجيل دفع عن طريق بيع هذا الرصيد لطرف آخر بعقد اتفاق قد يكفل أو لا يكفل للمشتري حق الرجوع، أي الرجوع على الشركة (البائعة) بقيمة ما يعدم من رصيد العملاء.

ومن منظور محاسبي هل يجب المحاسبة عن تحويل العملاء بهذا الشكل كعملية بيع لرصيد العملاء، أم باعتباره نوعاً من الترتيبات التمويلية بين الشركة المدينة والشركة المحول إليها رصيد العملاء؟ نحن نؤيد وجهة النظر الثانية باعتبار رصيد العملاء من الأصول التي يتم تسييلها بالتحصيل وليس بالبيع.

٢- المحاسبة عن تسوية القروض المتعثرة في دفاتر المقرضين:

بالطبع تعتبر القروض المدينة، وكذا أوراق القبض، لدى الدائن أو المستفيد من حسابات الأصول المالية، وتمثل أيضاً حقوقاً له على الغير،

فإذا لم يكن باستطاعته تحصيل قيمتها كاملة في ميغاد استحقاقها حسب شروط الإقراض والائتمان فإنها تصبح حقوقاً مشكوكاً في تحصيلها يمكن أن تعدم أو يتم فقد بعضها.

١/٢. قواعد المحاسبة عن القروض المتعثرة:

تقضي قواعد المحاسبة عن القروض المعسومة والمشكوك فيها في دفاتر المقرضين بما يلي:

أ - بعد فحص حسابات القروض على الغير وأوراق القبض يتم تجديد قيمتها على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مخصومة بمعدل الفائدة الفعال على القرض في تاريخ نشأة القرض.

ب - في حالة أن كان القرض على الغير بضمان، وبالتالي يستطيع المقرض توقع استرداد قيمة القرض من خلال الاستيلاء على الرهن نفسه عندئذ يجب قياس قيمة القرض استناداً إلى القيمة العادلة للرهن.

ج - في جميع الأحوال يجب على الدائن أن يعد تقديرات إجمالي التدفقات النقدية من القرض استناداً إلى افتراضات وتوقعات معقولة.

د - يتم الاعتراف محاسبياً بقيمة التخفيض في القروض المتعثرة بجعل حـ/ مصروفات الديون المعسومة أو حـ/ مخصص القروض المشكوك في تحصيلها مديناً مع جعل حـ/ مخصص تقويم القروض المتعثرة دائناً، والحساب الأخير حساب مقابل لحساب القروض على الغير.

هـ - يتم استخدام حـ/ مخصص تقويم القروض المتعثرة كحساب مقابل لحساب القروض على الغير لأغراض تخفيض القيمة المرحلة للقرض إلى قيمتها الحالية من التدفقات النقدية.

و - يتم الاعتراف محاسبياً بإيراد الفوائد على القروض المتعثرة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال محسوباً على القيمة الحالية لمبلغ القروض المدينة القائمة أثناء الفترة.

ز - يتم تسوية رصيد ح/ مخصص تقويم القروض المتعثرة دائماً بالتغيرات في القيمة الحالية للقروض المدين.

٢/٢. التطبيق العملي لقواعد المحاسبة عن القروض المتعثرة: يمكن توضيح كيفية تطبيق القواعد السابقة بشأن المحاسبة عن القروض المتدهورة أو المتعثرة بدفاتر المقرضين من خلال المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ أقرضت شركة الدقهلية الزراعية شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بدون رهن يستحق السداد في ٢٠٠٨/١٢/٣١. وفي مقابل ذلك قبلت شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سنداً أدنياً بالمبلغ بفائدة ١٠% سنوياً.

وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ لم تستطع شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سداد فائدة القرض عن سنة ٢٠٠٧. وترى شركة الدقهلية الزراعية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أنه من الصعب تحصيل كامل قيمة القرض في ميعاد استحقاقه، وأن أقصى ما يمكن تحصيله من القرض في ٢٠٠٨/١٢/٣١ يبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن معدل الفائدة الفعال يبلغ ١٠% أيضاً، وأن القيمة الحالية لمبلغ واحد جنيه بعد سنة بمعدل ١٠% تبلغ ٠,٩٠٩٠٩، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة الدقهلية الزراعية؟

الحل

- يتم تحديد ما إذا كان هناك تدهوراً في القرض وذلك بحساب ومقارنة قيمته المرحلة بالقيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المقدرة. ويتم حساب القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المقدرة مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعال الأصلي على القرض. ونظراً لعدم وجود علاوة أو خصم على القرض فإن معدل الفائدة الفعال يساوي معدل الفائدة الاسمي، أو المحدد، وهو ١٠%، وذلك على النحو التالي:

| | | |
|---------|---------|--|
| جنيه | جنيه | أصل القرض |
| | ١٠.٠٠٠ | |
| | ١.٠٠٠ | إيراد الفوائد المستحق عن سنة ٢٠٠٧ |
| | | $10\% \times 10.000$ |
| ١١.٠٠٠ | | قيمة القرض المرحلة (أ) |
| | | يطرح: القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية: |
| | ٨.٠٠٠ | إجمالي التدفقات النقدية المقدرة |
| | | معامل القيمة الحالية (لمبلغ واحد جنيه |
| | ٠,٩٠٩٠٩ | يستحق بعد سنة بمعدل ١٠%) |
| | | |
| (٧٢٧٢٧) | | القيمة الحالية للتدفقات النقدية (ب) |
| ٣٧٢٧٣ | | الخسائر على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا |
| ===== | | المعلومات (أ - ب) |

- في ٢٠٠٧/١/١ يتم إثبات إقراض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | |
|----------|---|--------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ قروض على الغير - شركة الإسكندرية | ١٠.٠٠٠ |
| | إلى ح/ نقدية بالبنك | ١٠.٠٠٠ |
| | إثبات إقراض مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه لشركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات بفائدة ١٠% سنوياً يستحق السداد في ٢٠٠٨/١٢/٣١ | |

- وفي ٢٠٠٧/١/١ أيضاً يتم إثبات قبول شركة الإسكندرية للسند الأذني كالتالي:

| | | | |
|----------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ أوراق القبض إلى ح/ قروض على الغير - شركة الإسكندرية إثبات قبول شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سندا أننيا حامل للفائدة (١٠%) استحقاق ٢٠٠٨/١٢/٣١ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
|----------|---|--------|--------|

وغني عن القول بأنه يمكن اختصار القيد السابقين في قيد واحد مباشرة بجعل ح/ أوراق القبض ١٠% مديناً مقابل جعل ح/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

• في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم الاعتراف بالديون المعدومة ومقدارها ٣٧٢٧٣ جنيه، وذلك بتحميل هذا المبلغ على ح/ مصروفات الديون المعدومة بجعله مديناً - ما لم يكن هناك ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها سبق تكوينه كما سبق وأوضحنا - وتعليق المبلغ على ح/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً. ومؤدى هذا القيد أن يتم إعادة تقويم القيمة المرحلة لأصل القرض وفوائده (١١٠٠٠٠ جنيه) إلى ما يساوي قيمته الحالية (٧٢٧٢٧) كالتالي:

| | | | |
|------------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مصروفات الديون المعدومة إلى ح/ مخصص تقويم قروض متعثرة إثبات الديون المعدومة من تدهور قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات. | ٣٧٢٧٣ | ٣٧٢٧٣ |
|------------|--|-------|-------|

• في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم الاعتراف بإعادة تصنيف قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات كقرض متعثر، بجعل ح/ أوراق قبض عن قروض متعثرة مديناً - حساب أصل - مقابل جعل ح/ أوراق القبض دائناً. ومؤدى هذا القيد أن يتم استبعاد

أصل قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات من محفظة القروض الجارية إلى محفظة القروض المتعثرة.

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ أوراق قبض عن قروض متعثرة إلى ح/ أوراق القبض إثبات اعتبار قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات أصلاً متدهوراً | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
|------------|---|--------|--------|

• في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم تسوية إيراد الفوائد المستحق عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وطالما لم يتم تحصيله يتم تحميله على حسابات الأصول بجعل ح/ إيراد الفوائد المستحق مديناً وح/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً كالتالي:

| | | | |
|------------|---|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ إيراد الفوائد المستحق إلى ح/ إيراد الفوائد المكتسب تسوية إيراد الفوائد على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
|------------|---|-------|-------|

• وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم الإفصاح بالميزانية عن أوراق القبض بالقيمة المرحلة وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه ضمن الأصول، مطروحاً منها الرصيد الدائن لحساب مخصص تقويم قروض متعثرة وقدره ٣٧٢٧٣ جنيه، بحيث يظهر القرض عندئذ بقيمته الحالية كالتالي:

شركة الدقهلية الزراعية

الميزانية في ٢٠٠٨/١٢/٣١

الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول

| | |
|--------------------------------|---------|
| أوراق قبض عن قروض متعثرة | ١٠٠٠٠٠ |
| إيراد فوائد مستحق | ١٠٠٠٠ |
| يطرح: | ١١٠٠٠٠ |
| مخصص تقويم قروض متعثرة | (٣٧٢٧٣) |
| القيمة الحالية للقروض المتعثرة | ٧٢٧٢٧ |

• وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية السنة الثانية تعترف شركة الدقهلية الزراعية بإيراد الفوائد المكتسب محسوباً على أساس معدل الفائدة الفعال كالتالي:

$$\text{إيراد الفوائد المستحق} = ١٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ١٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{إيراد الفوائد المكتسب} = ٧٢٧٢٧ \times ١٠\% = ٧٢٧٣ \text{ جنيه}$$

وذلك بجعل حـ/ إيراد الفوائد المستحق مدنياً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً بمبلغ ٧٢٧٣ جنيه، أما الفرق وقدره ٢٧٢٧ جنيه (١٠٠٠٠ - ٧٢٧٣) فيجعل به حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة دائناً كالتالي:

| | | | |
|------------|---|------|-------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من حـ/ إيراد الفوائد المستحق إلى مذكورين | | ١٠٠٠٠ |
| | حـ/ إيراد الفوائد المكتسب | ٧٢٧٣ | |
| | حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة | ٢٧٢٧ | |
| | إثبات وتسوية إيراد الفوائد على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات عن سنة ٢٠٠٨ | | |

ومؤدى هذا القيد أن يصبح رصيد حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة
دائناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه = ٣٧٢٧٣ جنيه رصيد دائن في ٢٠٠٨/١/١ +
٢٧٢٧ جنيه في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ سيتم تحصيل القرض. وكان قد سبق للشركة توقع تحصيل مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه، ويترتب على تحصيلها جعل حـ/ النقدية مديناً بهذا المبلغ. كما يتم إقفال رصيد حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، وذلك مقابل إقفال رصيد حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، ورصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق البالغ ٢٠٠٠٠ جنيه، كالتالي:

| | | |
|------------|--|--------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من مذكورين حـ/ النقدية بالبنك | ٨٠٠٠٠ |
| | حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة إلى مذكورين | ٤٠٠٠٠ |
| | حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة | ١٠٠٠٠٠ |
| | حـ/ إيراد الفوائد المستحق | ٢٠٠٠٠ |
| | إثبات تحصيل مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه من قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات وتسوية الإيرادات المستحقة | |

وتجدر الإشارة إلى أننا إذا افترضنا أن شركة الدقهلية الزراعية قد
حصلت قيمة القرض بالكامل وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى الفوائد
المستحقة عن سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ فسوف يتم إثبات واقعة التحصيل
كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | ح/ النقدية بالبنك | | ١٢٠٠٠٠ |
| | ح/ مخصص تقويم قروض متعثرة | | ٤٠٠٠٠ |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ أوراق قبض عن قروض متعثرة | ١٠٠٠٠٠ | |
| | ح/ إيراد الفوائد المستحق | ٢٠٠٠٠ | |
| | ح/ ديون معدومة محصلة | ٤٠٠٠٠ | |
| | إثبات تحصيل كامل قيمة قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات والفائدة المستحقة عن سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وإقفال أرصدة الحسابات ذات الصلة. | | |

وغني عن القول بأنه سيتم إقفال رصيد ح/ الديون المعدومة المحصلة (كحساب إيرادات) في ح/ الأرباح والخسائر عن سنة ٢٠٠٨ بجعل الحساب الأول مديناً والثاني دائناً في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كما سيتم إقفال رصيد ح/ إيراد الفوائد المكتسب في نفس التاريخ بذات الطريقة.

٣ - المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة:

عادة ما تمثل إعادة هيكلة الديون منحة من الدائن للمدين. ومن أهم صور إعادة هيكلة الديون المتعثرة هو تعديل شروط الدين لإعطاء مهلة من الوقت للمدين لتدبير النقدية اللازمة للوفاء بالدين، كأن يوافق الدائن على تخفيض معدل الفائدة الجاري، أو التنازل عن بعض الفائدة المستحقة على المدين أو جزء من أصل القرض.

ومن صور إعادة الهيكلة أيضاً أن يقبل الدائن من المدين أصولاً أو حقوق ملاك ذات قيمة عادلة أقل من الدين طالما أن الدائن يرى أن القيمة العادلة هذه هي أقصى ما يمكن الحصول عليه من المدين.

وسوف نعرض فيما يلي لقواعد المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة في دفاتر الدائن والمدين، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

١/٣: المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر المقترضين:

القاعدة أن المدين (المقترض) سوف يقارن القيمة المرحلة للدين بالتدفقات النقدية الإجمالية من الدين أو بالقيمة العادلة للمفردة غير النقدية المستبدلة بالدين. ونتيجة هذه المقارنة عبارة عن ربح أو خسارة لهذه المعاملة كالتالي:

فرق إعادة الهيكلة لدى المدين = ق م - ت ن ج

= ق م - ق ع

حيث:

ق م = قيمة الدين المرحلة

ت ن ج = التدفقات النقدية الإجمالية

ق ع = القيمة العادلة للمفردات غير النقدية المستبدلة بالدين

ويجب ملاحظة ما يلي:

أ - تقاس القيمة المرحلة للدين بقيمته الدفترية بدفاتر المدين (أو الدائن) مضافاً إليها الفوائد المستحقة حتى تاريخ إعادة الهيكلة.

ب - إذا اتفق المدين والدائن على تسوية الدين القائم من خلال السداد النقدي الفوري، أو من خلال نقل أصول غير نقدية، أو نقل حق ملكية، يتم حساب فرق إعادة الهيكلة كفرق بين القيمة المرحلة للدين والقيمة العادلة للعنصر المستبدل به الدين.

ج - يعترف المدين محاسبياً بفرق إعادة الهيكلة كربح - ويعترف الدائن محاسبياً بذات الفرق كخسارة - ويتم الإفصاح عنه كأرباح غير عادية في قائمة الدخل.

د - يتم المحاسبة عن الأتعاب القانونية للمدين وكذا التكاليف الأخرى المباشرة التي تحملها على النحو التالي:

* إذا تمت إعادة الهيكلة بنقل حق ملكية يجب تخفيض قيمة هذا الحق المسجلة بالدفاتر بقيمة الأتعاب القانونية والتكاليف المباشرة الأخرى.

* إذا تمت إعادة الهيكلة بوسيلة أخرى يتم طرح الأتعاب القانونية والتكاليف المباشرة الأخرى من أرباح إعادة الهيكلة.

هـ - في حالة إعادة هيكلة الدين من خلال تعديل شروط الدين يتم قياس إجمالي التدفقات النقدية بمجموع كافة المدفوعات النقدية التالية لإقرار خطة إعادة الهيكلة حسبما تم الاتفاق عليه في هذه الخطة، أما أية مدفوعات نقدية أو تحويلات لأصول أو حقوق ملكية فإنها تخفض القيمة الدفترية للدين قبل حساب ربح أو خسارة إعادة الهيكلة، ثم تطبق قواعد القرار التالية:

• ق م \geq ت ن ج: لا يوجد ربح أو خسارة وتوجد فائدة مستقبلية: ووفقاً لهذه القاعدة إذا كانت القيمة المرحلة للدين أقل من، أو تساوي، إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية، فلن تكون هناك أرباح أو خسائر من إعادة الهيكلة، أما مصروفات الفائدة الفعالة المستقبلية للمدين على هذا الدين فسوف تساوي فرق إعادة الهيكلة بين القيمة المرحلة والتدفقات النقدية المستقبلية.

• ق م < ت ن ج: أرباح للمدين: ولا توجد فائدة مستقبلية: ووفقاً لهذه القاعدة إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من إجمالي التدفقات النقدية، فإن المدين يعترف بأرباح إعادة هيكلة بمبلغ فرق إعادة

الهيكلية. وفي هذه الحالة تكون القيمة الدفترية الجارية للدين أكبر من إجمالي قيمة النقدية التي سيتم سدادها - بمعنى أن القيمة الدفترية يجب تخفيضها. وطالما اعترف المدين بأرباح إعادة هيكلة - كمفردة غير عادية بقائمة الدخل - فلن يعترف مستقبلاً بمصروف فوائد على هذا الدين.

٢/٣: المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر المقرضين:

محاسبياً سيكون من البديهي أن تتم المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر الدائن، أو المقرض، باعتبار الدين حالة من حالات القروض المدينة المتعثرة، كما سبق وأوضحنا. أما الفروق الجوهرية بين طرق القياس لدى المدين والدائن فأهمها أن الدائن يجب أن يحدد القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية لكي يتم مقارنتها بالقيمة المرحلة للقرض كالتالي:

فرق إعادة الهيكلة لدى الدائن = ق م - ق ح (ت ن ج)

= ق م - ق ع

حيث:

ق م = القيمة المرحلة للدين = أصل الدين + الفوائد المستحقة

ق ح (ت ن ج) = القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية.

ق ع = القيمة العادلة للأصل المستبدل بالدين

وتجدر الإشارة، كما سبق وأوضحنا، إلى أن القيمة الحالية يتم حسابها باستخدام معدل الفائدة الفعال على أصل القرض. وإذا اعترف الدائن بالفقد في القرض يتم جعل حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة دائناً ويستخدم في تخفيض القيمة المرحلة للدين وصولاً إلى قيمته الحالية، مع تحميل حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - إن وجد - بخسائر الدائن من فقد

القروض، أو بالطبع يتم تحميل خسارة الفقد على حـ/ مصروفات الديون المعدومة.

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه من شركة القدس التجارية بفائدة سنوية ١٠% بدون رهن. ولم تدفع الفائدة المستحقة على القرض عن سنة ٢٠٠٧. ونظراً لأنها تواجه تعثراً مالياً اعتباراً من ذلك التاريخ فقد دخلت مع شركة القدس في ٢٠٠٧/١٢/٣١ في مفاوضات إعادة هيكلة هذا القرض وفوائده المستحقة عليه كالتزام قصير الأجل. وأسفرت المفاوضات عن وجود ثلاثة بدائل لإتمام عملية إعادة الهيكلة وهي؛ أن يتم تسوية الالتزام بالكامل مقابل تحويل نقدية، أو تسوية الالتزام بالكامل عن طريق تحويل أصول غير نقدية، أو أن يتم تعديل شروط الدين، وسوف نعرض لكل بديل بالشرح بالأمثلة على النحو التالي:

٣/٣: حالة تسوية الالتزام بالكامل مقابل تحويل نقدية:

سوف نفترض أن هذا البديل يقضي بإجراء تحويل فوري لمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه لتسوية القيمة المرحلة للدين بالكامل.

في هذه الحالة يتم حساب فرق إعادة الهيكلة بين القيمة المرحلة للدين وإجمالي التدفقات النقدية لاتفاق إعادة الهيكلة كما يلي:

| القيمة المرحلة للدين: | | |
|-----------------------|--------|--------------------------------|
| جنيه | جنيه | |
| | ١٠٠٠٠٠ | أصل الدين |
| | ١٠٠٠٠ | الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ = |
| ١١٠٠٠٠ | | $100000 \times 10\%$ |
| (٨٠٠٠٠) | | بطرح: التدفقات النقدية |
| | | |
| ٣٠٠٠٠ | | فرق إعادة الهيكلة |
| ===== | | |

وحيث أن إجمالي التدفقات النقدية وقدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه أقل من القيمة
المرحلة للدين وقدرها ١١٠٠٠٠٠ جنيه، فإن شركة القدس كمقرض ١-١
وافقت على إعادة الهيكلة، فإن شركة شباب المحاسبين كمقرض سوف
تعترف بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح إعادة هيكلة بينما تعترف شركة القدس
بذات المبلغ كخسائر إعادة هيكلة. وغني عن القول بأن شركة القدس لا
تحتاج لحساب القيمة الحالية للتدفق النقدي الفوري في ظل هذا البديل، ويتم
إثبات الاتفاق السابق لدى الطرفين كالتالي:

أ - دفاتر المقرض:

- بالنسبة شركة شباب المحاسبين، كمقرض، يتم الاعتراف
بالحصول على القرض مقابل سند أذني حامل للفائدة في
٢٠٠٨/١/١ ثم يتم تسوية مصروف الفوائد على هذا السند الاذني
في ٢٠٠٨/١٢/٣١. وفي هذا التاريخ، وبناءً على إعادة الهيكلة
يتم إقفال رصيد ح/ أوراق الدفع بأصل الدين بجعله مديناً بمبلغ
١٠٠٠٠٠ جنيه. كما يتم إقفال رصيد ح/ مصروف الفوائد
المستحق بجعله مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، مقابل جعل ح/ النقدية
دائناً بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وح/ أرباح تسوية الالتزامات دائناً بمبلغ
٣٠٠٠٠ جنيه وذلك كله كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أوراق الدفع ١٠% | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| | إثبات اقتراض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه من شركة القدس لمدة سنة بكمبيالة حاملة للفوائد بمعدل ١٠% سنوياً | | |
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ مصروف الفوائد إلى ح/ مصروف الفوائد المستحق تسوية الفائدة المدينة على قرض شركة القدس عن سنة ٢٠٠٨ = ١٠٠٠٠٠ × ١٠% | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |

| | | | |
|------------|------------------------------|-------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | ح/ أوراق الدفع | | ١٠٠٠٠٠ |
| | ح/ مصروف الفوائد المستحق | | ١٠٠٠٠ |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ النقدية بالبنك | ٨٠٠٠٠ | |
| | ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية | ٣٠٠٠٠ | |
| | الالتزامات | | |
| | إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض | | |
| | شركة القدس | | |

• وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم إقفال رصيد ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات بجعله مديناً في ح/ الأرباح والخسائر بجعله دائناً - مع تصنيف هذه الأرباح كمفردة غير عادية - كالتالي:

| | | | |
|------------|---------------------------------|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية | | ٣٠٠٠٠ |
| | الالتزامات | | |
| | إلى ح/ الأرباح والخسائر | ٣٠٠٠٠ | |
| | إقفال رصيد ح/ أرباح إعادة هيكلة | | |
| | وتسوية قرض شركة القدس | | |

ب - دفاتر المقرض:

• أما بالنسبة لشركة القدس كمقرض، فإنها سوف تعترف بعملية الاقتراض في ٢٠٠٧/١/١ بجعل ح/ أوراق القبض مديناً وح/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|----------|----------------------------------|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١/١ | من ح/ أوراق القبض ١٠% | | ١٠٠٠٠٠ |
| | إلى ح/ النقدية بالبنك | ١٠٠٠٠٠ | |
| | إثبات إقراض شركة شباب المحاسبين | | |
| | مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لمدة سنة مقابل | | |
| | كمبيالة حاملة للفوائد ١٠% سنوياً | | |

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم تسوية إيراد الفوائد المستحق على القرض عن سنة بجعل حـ/ إيراد فوائد مستحق مديناً مقابل جعل حـ/ إيراد فوائد مكتسب دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|------------|---|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ إيراد الفوائد المستحق إلى حـ/ إيراد الفوائد المكتسب تسوية إيراد الفوائد على قرض شركة شباب المحاسبين عن سنة ٢٠٠٨ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
|------------|---|-------|-------|

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم إثبات تنفيذ اتفاق إعادة الهيكلة مع شركة شباب المحاسبين، وذلك بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بمبلغ التسوية الفورية ٨٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ أوراق القبض بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحقة بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، مع الاعتراف بخسائر تسوية قروض على الغير بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه بجعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير مديناً وذلك كالتالي:

| | | | |
|------------|--|-----------------------------------|--|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من منكرين حـ/ النقدية بالبنك حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير إلى منكرين حـ/ أوراق القبض حـ/ إيراد الفوائد المستحق إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة شباب المحاسبين | ٨٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ | |
|------------|--|-----------------------------------|--|

- ويتم إقفال رصيد حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير إما في حساب مصروفات الديون المعدومة، أو في حساب مخصص قروض (أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها بجعل أي

من هذين الحسابين مديناً مقابل جعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة
وتسوية قروض على الغير دائناً.

٤/٣ : حالة تسوية الالتزام بالكامل عن طريق تحويل أصول غير نقدية:

افترض معنا أن شركة شباب المحاسبين لديها مخزون بضاعة تكلفته
١٢٥٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ٩٥٠٠٠ جنيه. وفي إطار الاتفاق مع شركة
القدس على تسوية الدين المستحق لها وافقت على أن تحول هذا المخزون
لشركة القدس مقابل تسوية القرض - وفوائده المستحقة بالطبع - بالكامل،
أي مبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

أ - دفاتر المقترض:

• يتم حساب فرق إعادة الهيكلة كالتالي:

| جنيه | جنيه | القيمة المرحلة للدين: |
|---------|--------|-------------------------------------|
| | ١٠٠٠٠٠ | أصل الدين |
| | ١٠٠٠٠ | الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٨ = |
| ١١٠٠٠٠ | _____ | $10\% \times 100000$ |
| (٩٥٠٠٠) | | يطرح: القيمة العادلة للأصول المحولة |
| _____ | | (المخزون) |
| ١٥٠٠٠ | | فرق إعادة الهيكلة |

=====

• نظراً لأن القيمة المرحلة للدين أكبر من القيمة العادلة للأصل غير
النقدي المحول (١١٠٠٠٠ > ٩٥٠٠٠ جنيه) فإن الشركة سوف
تعترف بأرباح إعادة هيكلة بالفرق، أي بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه -

وبالطبع سوف تعترف شركة القدس كمقرض بخسارة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

- يتم إثبات المعاملة السابقة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بجعل ح/ أوراق الدفع مديناً، بأصل الدين ١٠٠٠٠٠ جنيه، وح/ مصروف الفوائد المستحق مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وح/ خسائر تحويل المخزون بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه (١٢٥٠٠٠ جنيه تكلفة - ٩٥٠٠٠ جنيه القيمة العادلة) مقابل جعل ح/ مخزون البضاعة دائناً بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (التكلفة) وح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات دائناً بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه كما يلي:

| | | | |
|------------|------------------------------|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | ح/ أوراق الدفع ١٠% | | ١٠٠٠٠٠ |
| | ح/ مصروف الفوائد المستحق | | ١٠٠٠٠ |
| | ح/ خسائر تحويل المخزون | | ٣٠٠٠٠ |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ مخزون البضاعة | ١٢٥٠٠٠ | |
| | ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية | ١٥٠٠٠ | |
| | الالتزامات | | |
| | إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض | | |
| | شركة القدس | | |

- وغني عن القول بأنه سيتم إقفال رصيد حسابي خسائر تحويل المخزون وأرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات في حساب الأرباح والخسائر، مع اعتبار خسائر تحويل المخزون من مصاريف النشاط، واعتبار أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات من البنود غير العادية، كما يلي:

| | | | |
|------------|--|-------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ خسائر تحويل المخزون إقفال رصيد حـ/ خسائر تحويل المخزون | ٣٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| | من حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال رصيد حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |

ب - دفاتر المقرض:

- أما لدى المقرض، وهو شركة القدس، فإن إثبات تنفيذ اتفاق إعادة هيكلة الدين (كأصل) وتسويته يتطلب جعل حـ/ مخزون البضاعة مدينًا بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه (القيمة العادلة) وجعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير مدينًا بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه (فرق إعادة الهيكلة) مقابل إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض بجعله دائنًا بأصل القرض ١٠٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائنًا بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، كما يلي:

| | | | |
|------------|--|-----------------|-------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين حـ/ مخزون البضاعة | | ٩٥٠٠٠ |
| | حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير إلى مذكورين حـ/ أوراق القبض ١٠% حـ/ إيراد الفوائد المستحق إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة شباب المحاسبين | ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |

- وغني عن القول بأن رصيد حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير أما سيتم تحميله على حـ/ مصروفات الديون

المعدومة أو يتم إقفاله مباشرة في حـ/ مخصص قروض (أو أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها.

هذا ولن تختلف قواعد المحاسبة السابقة في حالة إذا ما اتفقت شركة شباب المحاسبين مع شركة القدس على إعادة هيكلة وتسوية القرض - وفوائده المستحقة عليه - مقابل تحويل أسهم مثلاً. وإذا سلمنا منطقياً بأنه من غير المعقول أن تصدر شركة شباب المحاسبين أسهما جديدة - لزيادة رأس المال - واستخدامها في عملية إعادة الهيكلة، إذ لا يعقل أن تكون الشركة متعثرة مالياً وتستطيع تسويق أسهم زيادة رأس المال، فإننا نؤيد البديل المنطقي والعملي وهو أن تقوم الشركة بتحويل بعض أسهم الخزينة لديها إلى شركة القدس.

ومن ناحية أخرى نرى أنه قد يكون مقبولاً لدى شركة القدس كمقرض أن تقبل هذه الأسهم باعتبارها استثمارات طويلة الأجل من وجهة نظرها، خاصة إذا كان محللوها ومستشاروها يرون أن المدين - شركة شباب المحاسبين - من المتوقع أن ينهض من كبوته وأن حالة التعثر كانت مؤقتة.

وبافتراض أن أسهم الخزينة تكلفتها ١٢٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٩٥٠٠٠ جنيه، مثل المخزون تماماً، فإن قيد إثبات تنفيذ اتفاق إعادة الهيكلة والتسوية لدى شركة شباب المحاسبين سيكون كالتالي عندئذ:

| | | | |
|------------|------------------------------|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | حـ/ أوراق الدفع ١٠ % | | ١٠٠٠٠٠ |
| | حـ/ مصروف الفوائد المستحق | | ١٠٠٠٠ |
| | حـ/ خسائر تحويل أسهم الخزينة | | ٣٠٠٠٠ |
| | إلى مذكورين | | |
| | حـ/ أسهم الخزينة | ١٢٥٠٠٠ | |
| | حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية | ١٥٠٠٠ | |
| | الالتزامات | | |
| | إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض | | |
| | شركة القدس | | |

- ويتم إثبات ذات المعاملة لدى شركة القدس كمقرض كما يلي:

| | | | |
|------------|--|--|--|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | <p>من مذكورين</p> <p>ح/ الاستثمارات في الأسهم –</p> <p>أسهم شركة شباب المحاسبين</p> <p>ح/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية</p> <p>قروض على الغير</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ أوراق القبض ١٠%</p> <p>ح/ إيراد الفوائد المستحق</p> <p>إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض</p> <p>شركة شباب المحاسبين</p> | <p>٩٥٠٠٠</p> <p>١٥٠٠٠</p> <p>١٠٠٠٠٠</p> <p>١٠٠٠٠</p> | |
|------------|--|--|--|

٥/٣: حالة تعديل شروط الدين:

من أكثر آليات، أو بدائل، إعادة هيكلة الديون أن يتفق المقرض والمقرض على تعديل بعض شروط العقد الأصلي للقرض. ويمكن أن يأخذ التعديل كل أو بعض الصور التالية:

- تخفيض معدل الفائدة المتفق عليه عند إبرام عقد الدين على ما تبقى من هذا الدين.
- تأجيل تاريخ استحقاق الدين الأصلي مع تطبيق معدل الفائدة المخفض.
- تخفيض الدين الأصلي بالغاء جزء منه.
- تخفيض الفوائد المستحقة.

وفيما يتعلق بقواعد المحاسبة عن إعادة هيكلة الدين عن طريق تعديل شروطه من وجهة نظر المدين يتبع الآتي:

أ - يتم حساب فرق إعادة الهيكلة بالفرق بين القيمة المرحلة للدين وإجمالي التدفقات النقدية المقدرة في ظل شروط الدين الجديدة (التدفقات النقدية المعدلة).

ب - إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من إجمالي التدفقات النقدية المقدرة يتم الاعتراف بالفرق كربح إعادة هيكلة للدين.

ج - إذا كانت القيمة المرحلة للدين أقل من إجمالي التدفقات النقدية المقدرة لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة لإعادة الهيكلة، على أن يتم تحديد معدل الفائدة الفعال الجديد من وجهة نظر المقرض استناداً إلى مبلغ فرق إعادة الهيكلة.

وسوف نوضح كيفية التطبيق العملي لهذه القواعد المحاسبية من خلال الحالات التالية:

١/٥/٣: حالة أن كانت قيمة الدين المرحلة أكبر من إجمالي التدفقات النقدية المعدلة:

كما سبق وأوضحنا إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من التدفقات النقدية الإجمالية المعدلة فإن المدين سوف يعترف بأرباح إعادة هيكلة الدين في حين يعترف الدائن بخسارة إعادة هيكلة الدين.

مثال: افترض أن شركة شباب المحاسبين المدينة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى فوائد مستحقة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه - في المثال السابق - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ قد اتفقت مع شركة القدس على تعديل شروط القرض كالتالي:

- أن تتنازل شركة القدس عن الفائدة المستحقة على القرض وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه.
- تخفيض معدل الفائدة على القرض من ١٠% إلى ٥% سنوياً.
- مد أجل القرض إلى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

فكيف تتم المحاسبة عن تنفيذ هذا الاتفاق لدى الشركتين؟

الحل

(أ) بداية يتم حساب فرق إعادة الهيكلة في ٢٠٠٨/١٢/٣١، تاريخ تعديل شروط الدين كالتالي:

| البيان | العمليات الحسابية جنية | المدين (شركة شباب المحاسبين) جنية | الدائن (شركة القدس) جنية |
|--|------------------------|-----------------------------------|--------------------------|
| قيمة الدين المرحلة: | | | |
| أصل الدين | ١٠٠٠٠٠ | | |
| الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ | ١٠٠٠٠ | | |
| قيمة الدين المرحلة | ١١٠٠٠٠ | ١١٠٠٠٠ | ١١٠٠٠٠ |
| إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة: | | | |
| إجمالي أصل الدين المستقبلي | ١٠٠٠٠٠ | | |
| إجمالي الفائدة التعاقدية المستقبلية عن سنة ٢٠٠٨ = | ٥٠٠٠ | | |
| (١٢/١٢ × ٥% × ١٠٠٠٠٠) | | | |
| إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة | ١٠٥٠٠٠ | (١٠٥٠٠٠) | |
| معامل القيمة الحالية (واحد جنية بمعدل ١٠% يستحق بعد سنة) | ٠,٩٠٩٠٩ | | |
| القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية | ٩٥٤٥٤,٥ | | (٩٥٤٥٤,٥) |
| فرق إعادة الهيكلة | | ٥٠٠٠ | ١٠٤٥٤٥,٥ |

(ب) بالنسبة لشركة شباب المحاسبين (المدين) فإن القيمة المرحلة للدين وقدرها ١١٠٠٠٠ جنية تزيد عن إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية البالغة ١٠٥٠٠٠ جنية. وتمثل الزيادة وقدرها ٥٠٠٠ جنية أرباح إعادة هيكلته. ويتم تطبيق قواعد المحاسبة السابق شرحها في دفاتر الشركة كالتالي:

* يتم الاعتراف بأرباح إعادة هيكلة الدين والإفصاح عنها في قائمة الدخل عن سنة ٢٠٠٧ كمفردة غير عادية.

* بالرغم من أن اتفاق إعادة الهيكلة ينص على احتساب فائدة على القرض بمعدل ٥% أي ٥٠٠٠ جنيه = $(100000 \times 5\%)$ عن السنة المهلة ٢٠٠٨ إلا أن هذه الفائدة لن يتم الاعتراف بها دفترية، وإنما سيتم تعليلتها على أصل الدين (أو قيمته الدفترية) في تاريخ إعادة الهيكلة ٢٠٠٧/١٢/٣١ ليصبح الدين ١٠٥٠٠٠ جنيه.

* يتم الاعتراف بإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية وقدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه كالتزام جديد وذلك بتعليلتها على ح/ قروض للغير معاد هيكلتها (٥%) وهو أحد حسابات الالتزامات الجارية.

* يتم إلغاء، أو إقفال، رصيد حساب أوراق الدفع بقيمتها الاسمية بأصل الدين وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه.

* لإثبات المعاملات السابقة يتم إقفال رصيد ح/ مصروف الفوائد المستحق بجعله مدينًا بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد ح/ أوراق الدفع ١٠% بجعله مدينًا بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، وزيادة ح/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% بجعله دائنًا بمبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ جنيه أصل القرض + ٥٠٠٠ جنيه فائدته المعدلة عن سنة ٢٠٠٨) والاعتراف بأرباح إعادة الهيكلة بجعل ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات دائنًا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|------------|---------------------------------|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | ح/ مصروف الفوائد المستحق | | ١٠٠٠٠ |
| | ح/ أوراق دفع ١٠% | | ١٠٠٠٠٠ |
| | إلى مذكورين | | |
| | ح/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% | ١٠٥٠٠٠ | |
| | ح/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية | ٥٠٠٠ | |
| | الالتزامات | | |
| | إثبات إعادة هيكلة شروط قرض شركة | | |
| | القدس | | |

- وغني عن القول بأن الشركة عندما تسدد قيمة القرض الجديد في ٢٠٠٨/١٢/٣١ فإنها سوف تسدد بالطبع مبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه، وهو كما سبق وأوضحنا المبلغ المعادل للقيمة الدفترية للدين في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بعد إعادة الهيكلة، مضافاً إليه الفائدة بالشروط الجديدة. ويتم إثبات واقعة السداد عندئذ بجعل حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها مدينًا مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائنًا بذات المبلغ كالتالي:

| | | | |
|------------|---|--------|--------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% | | ١٠٥٠٠٠ |
| | إلى حـ/ النقدية بالبنك | ١٠٥٠٠٠ | |
| | إثبات سداد قرض شركة القدس المعاد هيكلته | | |

جـ - بالنسبة لشركة القدس (الدائن) فإن المحاسبة عن المعاملات السابقة تتطلب ما يلي:

- أن يتم الاعتراف بخسارة إعادة الهيكلة وقدرها ١٤٥٤٥,٥ جنيه، وهي الفرق بين القيمة المرحلة للدين والقيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، وذلك في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ إقرار اتفاق إعادة الهيكلة.
- أن يتم تحميل خسارة إعادة الهيكلة على حـ/ مخصص قروض (أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها، أو تحميل هذه الخسارة على حـ/ الديون المعدومة.
- أن يتم إقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق عن فترة ما قبل إقرار اتفاق إعادة الهيكلة - أي سنة ٢٠٠٧.
- أن يسوى الفرق بين خسارة إعادة الهيكلة (١٤٥٤٥,٥ جنيه) وإيراد الفوائد المستحق عن سنة ٢٠٠٧ (١٠٠٠٠ جنيه) وإنبال ٤٥٤٥,٠٠ جنيه في حساب مخصص تقويم قروض متعثره

باعتباره حساباً مقابلًا لحساب القروض على الغير (أو حـ/ أوراق القبض).

- أن يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق قبض ١٠%، بجعله دائناً مقابل زيادة حساب أصول جديد باسم حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥% بجعله مدينًا بالطبع.

- لإثبات المعاملات السابقة يحمل حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها بجعله مدينًا بمبلغ ١٤٥٤٥,٥ جنيه، ويتم إقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، ويعلى الفرق وقدره ٤٥٤٥,٥ جنيه على حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً بهذا المبلغ، كما يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض ١٠% بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، مقابل زيادة رصيد حـ/ أوراق القبض ٥% بجعله مدينًا بذات المبلغ، كما يلي:

| | | | |
|------------|--|-----------------|---------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها إلى مذكورين حـ/ إيراد الفوائد المستحق حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة إثبات تسوية فروق إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين | ١٠٠٠٠ ٤٥٤٥,٥ | ١٤٥٤٥,٥ |
| | من حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥% إلى حـ/ أوراق قبض ١٠% إثبات إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يظهر أثر ما سبق على ميزانية الشركة في ذلك التاريخ كالتالي:

شركة القدس

الميزانية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

| | | |
|----------|--|--|
| ١٠٠٠٠٠ | أوراق قبض متعثرة ٥% | |
| (٤٥٤٥,٥) | يطرح: مخصص تقويم قروض متعثرة | |
| ٩٥٤٥٤,٥ | القيمة الحالية لأوراق القبض المتعثرة ٥% | |

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تاريخ استحقاق القرض المعاد هيكلته يتم إثبات تحصيل القرض بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، مقابل ائفال رصيد حـ/ أوراق القبض المتعثرة ٥% بجعله دائناً بذات المبلغ كالتالي:

| | | |
|--------|--|------------|
| ١٠٠٠٠٠ | من حـ/ النقدية بالبنك | ٢٠٠٨/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥% | |
| | إثبات تحصيل قرض شركة شباب المحاسبين | |

- وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ أيضاً يتم إثبات تحصيل إيراد الفوائد عن سنة ٢٠٠٨ بالشروط الجديدة والبالغ ٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ جنيه × ٥%) بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بذلك المبالغ، والاعتراف بإيراد الفائدة محسوباً بمعدل الفائدة الفعال كنسبة من القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية بمبلغ ٩٥٤٥ جنيه = (٩٥٤٥٤,٥ × ١٠%) بجعل حـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً، على أن يسوى الفرق بين المبلغ المحصل وإيراد الفوائد المكتسب وقدره ٤٥٤٥ جنيه = (٩٥٤٥ - ٥٠٠٠) في حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً، كما يلي:

| | | | |
|------------|----------------------------------|------|------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من مذكورين ح/ النقدية بالبنك | | ٥٠٠٠ |
| | ح/ مخصص تقويم قروض متعثرة | | ٤٥٤٥ |
| | إلى ح/ إيراد الفوائد المكتسب | ٩٥٤٥ | |
| | إثبات تحصيل وتسوية إيراد الفوائد | | |
| | على قرض شركة شباب المحاسبين | | |
| | المعاد هيكلته | | |

٢/٥/٣: حالة أن قيمة الدين المرحلة أقل من إجمالي التدفقات النقدية المعدلة:

في حالة إذا ما كانت قيمة الدين المرحلة أقل من إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المعدلة فإن المدين (المقترض) لن يعترف بأية أرباح من إعادة الهيكلة، كما سبق وأوضحنا. وتتم إجراءات المحاسبة عندئذ كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض في المثال السابق أن شركة شباب المحاسبين اتفقت مع شركة القدس على تعديل شروط الدين البالغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه على النحو التالي:

• أن تتنازل شركة القدس عن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من الفائدة المستحقة.

• أن يتم تخفيض معدل الفائدة إلى ٥% بدلاً من ١٠%.

• تأجيل استحقاق القرض حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

فكيف تتم المحاسبة عن تنفيذ الاتفاق السابق لدى الشركتين؟

الحل

أ - يتم حساب فرق إعادة الهيكلة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ على النحو التالي:

| البيان | العمليات الحسابية جنيه | المدين (شركة شباب المحاسبين) جنيه | الدائن (شركة القدس) جنيه |
|---|------------------------------|---|--------------------------------|
| قيمة الدين المرحلة: | | | |
| أصل الدين | ١٠٠٠٠٠ | | |
| إفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ | ١٠٠٠٠ | | |
| قيمة الدين المرحلة | ١١٠٠٠٠ | ١١٠٠٠٠ | ١١٠٠٠٠ |
| إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة: | | | |
| إجمالي أصل الدين المستقبلي | ١٠٠٠٠٠ | | |
| إفائدة المستحقة غير المتنازل عنها (١٠٠٠٠ - ٣٠٠٠) | ٧٠٠٠ | | |
| إجمالي الفائدة التعاقدية المستقبلية عن سنة ٢٠٠٨ | ٥٠٠٠ | | |
| إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة | ١١٢٠٠٠ | (١١٢٠٠٠) | |
| معامل القيمة الحالية (واحد جنيه بمعدل ١٠% يستحق بعد سنة) | ٠,٩٠٩٠٩ | | |
| القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية | ١٠١٨١٨ | | (١٠١٨١٨) |
| فرق إعادة الهيكلة | | (٢٠٠٠) | ٨١٨٢ |

ب - بالنسبة لشركة شباب المحاسبين كمقترض (أو مدين) تسير المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

* طالما أن القيمة المرحلة للدين أقل من إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الناتجة من إعادة الهيكلة، فلن يتم الاعتراف بأرباح إعادة الهيكلة.

* تتحدد قيمة القرض المعاد هيكلته (٥%) بالقيمة المرحلة للقرض القديم (١٠٠٠٠٠٠ جنيه) بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه (١٠٠٠٠٠ جنيه) أي بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بالرغم من أن شركة القدس (الدائن) تنازلت عن ٣٠٠٠ جنيه في سياق الاتفاق على إعادة الهيكلة.

| | | | |
|------------|---------------------------------------|--------|--------|
| ٢٠٠٧/١٢/٣١ | من مذكورين | | |
| | حـ/ مصروف الفوائد المستحق | | ١٠٠٠٠ |
| | حـ/ أوراق الدفع ١٠% | | ١٠٠٠٠٠ |
| | إلى حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% | ١١٠٠٠٠ | |
| | إثبات إعادة هيكلة شروط قرض شركة القدس | | |

• لأن إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (١١٢٠٠٠٠ جنيه) تزيد عن قيمة الدين المرحلة (١١٠٠٠٠٠ جنيه) فلن يتم تسوية القيمة المرحلة للدين، وتظل قيمة القرض الدائن المعاد هيكلتها ١١٠٠٠٠٠ جنيه، أما مصروف الفوائد وقدره ٢٠٠٠ جنيه (١١٠٠٠٠٠ - ١١٢٠٠٠٠ جنيه) فسيتم الاعتراف به نهاية فترة إعادة الهيكلة ٢٠٠٨/١٢/٣١.

• في ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية فترة إعادة الهيكلة التي تم فيها الإتفاق على تأجيل أجل القرض حتى هذا التاريخ يتم إثبات سداد القرض المعاد هيكلته ومصروف الفوائد عن سنة ٢٠٠٨ وذلك بجعل حـ/ مصروف الفوائد مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، وتسوية رصيد القرض بجعل حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها مديناً بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١١٢٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|----------------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من مذكورين ح/ مصروف الفوائد ح/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد قرض شركة القدس ومصروف الفوائد عليه | ١١٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ ١١٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|----------------|

• يمكن حساب معدل الفائدة الفعلي لدى الشركة على النحو التالي:

القيمة الحالية = معامل القيمة الحالية × المبلغ المتوقع

$$١١٠٠٠٠ \text{ جنيه} = م \times ١١٢٠٠٠$$

$$م = \frac{١١٠٠٠٠}{١١٢٠٠٠} = ٠,٩٨٢١٤$$

حيث أن القيمة الدفترية الحالية للقرض وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه تعادل إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المقدرة مخصومة بمعامل القيمة الحالية لدفعة مقدارها جنيه تستحق بعد سنة.

وبالرجوع إلى جدول القيمة الحالية الأول (القيمة الحالية لدفعة قدرها جنيه واحد يستحق بعد ن حيث ن = سنة) نجد أن معدل الفائدة تقريباً يبلغ ٢%. ويمكن الوصول إلى هذا المعدل بطريقة تقريبية كالتالي:

$$\text{معدل الفائدة} = ٢٠٠٠ \div ١١٠٠٠٠ = ٠,١٨١٨$$

$$= ١,٨٢٨\%$$

وعلى الرغم من أن معدل الفائدة المتفق عليه في سياق خطة إعادة هيكلة شروط القرض كان ٥% فإن عبء الفائدة الذي تم الاعتراف به بدفاتر شركة شباب المحاسبين (المقترض) اتضح أنه محسوب على أساس معدل فائدة فعال ١,٨٢% تقريباً. ومؤدى ذلك أن فرق معدل الفائدة وقدره ٣,١٨% (= ٥% - ١,٨٢%) انعكس أثره على أصل الدين المعدل. فقد أصبح جزءاً من هذا الدين.

جـ أما بالنسبة لشركة القدس (المقرض) فيتم إثبات المعاملات السابقة على النحو التالي خلال سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨:

- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم تحميل حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها، (بجعله مديناً) بمبلغ ٨١٨٢ جنيه، قيبة فرق إعادة التسوية، مقابل إقفال جزء من رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائناً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة الفوائد المتنازل عنها في سياق اتفاق إعادة الهيكلة، وتعليق الفرق وقدره ٥١٨٢ جنيه = (٨١٨٢ - ٣٠٠٠) على حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً كالتالي:

| | | | |
|------|------|---|------------|
| ٨١٨٢ | | من حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها إلى مذكورين حـ/ إيراد الفوائد المستحق حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة إثبات فرق تسوية قرض شركة شباب المحاسبين المعاد هيكلته | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ٣٠٠٠ | | |
| | ٥١٨٢ | | |

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض ١٠% بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل زيادة رصيد حـ/ أوراق القبض المتعثرة ٥% بجعله مديناً بذات المبلغ، وهو أصل الدين، كالتالي:

| | | | |
|--------|--------|--|------------|
| ١٠٠٠٠٠ | | من حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥% إلى حـ/ أوراق القبض ١٠% إثبات إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
| | ١٠٠٠٠٠ | | |

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تاريخ نهاية السنة المالية الجديدة، واستحقاق القرض المعاد هيكلته، يتم إثبات تحصيل إيراد الفوائد الجديد

وقدره ١٢٠٠٠ جنيه = $(١٠٠٠٠٠ \times ٥\%$ حسب الاتفاق الجديد
 + ٧٠٠٠ جنيه إيراد فوائد عن سنة ٢٠٠٨ لم يتم التنازل عنه)
 بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً، وإقفال باقي رصيد ح/ إيراد الفوائد
 المستحق يجعله دائناً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، وإثبات إيراد الفوائد عن
 سنة ٢٠٠٨ بجعل ح/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً بمبلغ ١٠١٨٢
 جنيه = $١٠١٨١٨ \times ١٠\%$ = (القيمة الحالية لإجمالي التدفقات
 النقدية المستقبلية \times معدل الفائدة الفعال)، وتحميل ح/ مخصص
 تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً بمبلغ ٥١٨٢ جنيه = (٧٠٠٠
 جنيه إيراد فوائد مستحق + ١٠١٨٢ إيراد فوائد مكتسب) -
 ١٢٠٠٠ جنيه متحصلات، كالتالي:

| | | | |
|------------|--|---------------|---------------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من مذكورين ح/ النقدية بالبنك ح/ مخصص تقويم قروض متعثرة إلى مذكورين ح/ إيراد الفوائد المستحق ح/ إيراد الفوائد المكتسب إثبات تحصيل إيراد الفوائد المستحق والمكتسب على قرض شركة شباب المحاسبين. | ٧٠٠٠ ١٠١٨٢ | ١٢٠٠٠ ٥١٨٢ |
|------------|--|---------------|---------------|

• وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ أيضاً يتم إثبات تحصيل القرض بقيمته
 الأصلية ١٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

| | | | |
|------------|--|--------|--------|
| ٢٠٠٨/١٢/٣١ | من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أوراق قبض متعثرة ٥% إثبات تحصيل قرض شركة شباب المحاسبين المعاد هيكلته | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
|------------|--|--------|--------|

أسئلة وتطبيقات الفصل

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول:

حدد المصطلح المحاسبي الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

- ١ - يرتبط بظروف تواجهها الشركة مثل استمرار تحقيق خسائر من العمليات، التوسع في منح الائتمان، سوء إدارة رأس المال العامل، التمويل غير الملائم، وعدم القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية، مما يترتب عليه عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات وأعبائها في تاريخ استحقاقها.
- ٢ - الشركات التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.
- ٣ - من هذه البدائل؛ إعادة هيكلة الديون والتنازل الإرادي عن الأصول.
- ٤ - العملية التي بمقتضاها تدخل الشركة المدينة في اتفاق مع المقرض (الدائن) لإعادة جدولة كل أو بعض الدين أو شروط سداده، وسبل تسويته.
- ٥ - عملية بمقتضاها يضع المدين بعض أصوله تحت تصرف الدائن، أو وكيله، بما يساعده على تسهيلها وتحصيل ديونه.
- ٦ - القيمة الأصلية للقرض + إيراد الفوائد المستحق عليه في تاريخ معين.
- ٧ - التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المقدرة من وجهة نظر المقرض \times معامل القيمة الحالية.
- ٨ - الطرف المدين في قيد إقراض الغير مبلغاً معيناً بفائدة.
- ٩ - الطرف الدائن في قيد إثبات الديون المعدومة من تدهور القروض على الغير.

١٠- الطرف المدين في قيد تسوية إيراد الفوائد المستحق على القروض على الغير.

السؤال الثاني:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا أقرضت شركة غزة شركة الدلتا مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١/١ بفائدة سنوية ١٠% فإن القيمة المرحلة للدين في ٢٠٢٠/٧/٨/١٢/٣١ تبلغ:

أ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - ٢١٠٠٠٠ جنيه.

ج - ١٩٠٠٠٠ جنيه.

د - مبلغ آخر وهو جنيه.

٢ - إذا أقرضت شركة القدس شركة رفح مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ بفائدة سنوية ١٠%. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ تعثرت شركة رفح وقدرت إدارة شركة القدس أن أقصى ما يمكن تحصيله من القرض يبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه وكل الفوائد المستحقة عليه فإن شركة القدس، فيما يتعلق بأرباح أو خسائر قرض شركة رفح، سوف تعترف بمبلغ: (القيمة الحالية لمبلغ جنيه بعد سنة بمعدل ١٠% = ٠,٩٠٩٠٩)

أ - ١٦٢٥٠٠ جنيه ربح.

ب - ١٦٢٥٠٠ جنيه خسارة

ج - ١٢٤٥٠٠ جنيه ربح

د - ١٧٥٤٥٥ جنيه خسارة

هـ - إجابة أخرى وهي

٣ - في الحالة السابقة سوف تفصح شركة القدس في ميزانيتها في ٢٠٠٨/١٢/٣١ عن قروض متعثرة ضمن الأصول بمبلغ:

أ - ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه.

ج - ٤٧٥٤٥٥ جنيه.

د - ١٥٤٥٤٥ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي جنيه.

٤ - في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة الدقهلية لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه من بنك الدقهلية الوطني بفائدة ٨% سنوياً. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة صعوبات مالية فلم تستطع الوفاء بقيمة القرض وفوائده. وفي سبيل تسوية الدين اتفقت مع البنك على أن تسدد له مبلغ ٣٨٥٠٠٠ جنيه بشيك مقابل تسوية مديونيتها له بالكامل، ولذلك سوف تعترف بدفاترها في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بمبلغ:

أ - ١٥٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.

ب - ١٥٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.

ج - ٤٧٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.

د - ٤٧٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.

هـ - إجابة أخرى وهي

٥ - يترتب على ما سبق تأثير نهائي على رقم صافي ربح شركة الدقهلية لتكنولوجيا المعلومات عن سنة ٢٠٠٨ كالتالي:

أ - يزيد بمبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه.

ب - يزيد بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه.

ج - يقل بمبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه.

د - يقل بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي

السؤال الثالث:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا اقترضت شركة الإسكندرية الأخشاب مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ من شركة المحلة بفائدة ١٢% سنوياً. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة ظروفًا مالية صعبة تعوقها عن سداد القرض وفوائده واتفقت مع شركة المحلة على خطة إعادة هيكلة بحيث تحول لها أثاث تكلفته ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكه ٧٥٠٠٠ جنيه جنيه وقيمتها العادلة ٣٩٠٠٠٠٠ جنيه مقابل تسوية القرض وفوائده، فإن شركة الإسكندرية تحقق من إعادة هيكلة القرض:

أ - ٢٠٠٠٠ جنيه ربح.

ب - ٣٠٠٠٠ جنيه ربح.

ج - ٢٠٠٠٠ جنيه خسارة.

د - ٢٠٠٠٠٠ جنيه خسارة.

هـ - إجابة أخرى وهي

٢ - وباستخدام نفس بيانات الحالة السابقة فإن شركة الإسكندرية تحقق من وراء تحويل الأثاث لشركة المحلة:

أ - ٢٥٠٠٠ جنيه ربح.

ب - ٢٥٠٠٠ جنيه خسارة.

ج - ١٠٠٠٠ جنيه ربح.

د - ١٠٠٠٠ جنيه خسارة.

هـ - إجابة أخرى وهي

٣ - إذا اقترضت شركة بحري للأسماك مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ بفائدة سنوية ١٢% من بنك التجاريين. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ لم تستطع سداد القرض وفوائده واتفقت مع البنك على إعادة هيكلة الدين بحيث يتم التنازل عن الفائدة المستحقة عن

سنة ٢٠٠٨. ويتم تخفيض معدل الفائدة إلى ٥% سنوياً وأن يمتد أجل القرض حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، فإن شركة بحري تحقق من فرق إعادة الهيكلة مبلغ:

- أ - ٨٠٠٠ جنيه ربح.
- ب - ١٢٠٠٠ جنيه ربح.
- ج - ٢١٠٠٠ جنيه ربح.
- د - ٢٢٠٠٠ جنيه خسارة.
- هـ - إجابة أخرى وهي

٤ - إذا كانت شركة البحر المتوسط قد اقترضت مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ من شركة الدلتا التجارية بفائدة ١٢% سنوياً، وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١، وبسبب صعوبات مالية، اتفقت مع شركة الدلتا على مد أجل الدين لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وأن تتنازل عن ربع مبلغ الفائدة المستحقة وتخفيض معدل الفائدة إلى ٤% سنوياً فإن شركة البحر المتوسط سوف:

- أ - تعترف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.
- ب - تعترف بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.
- ج - لا تعترف بأية أرباح من إعادة الهيكلة.
- د - تعترف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.
- هـ - إجابة أخرى وهي

ثانياً: التطبيقات:

التطبيق الأول:

في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة الدقهلية للأسمدة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٢% سنوياً من شركة المحاسبين المنصوريين. وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ لم تستطع شركة الدقهلية للأسمدة الوفاء بالتزاماتها نحو شركة المحاسبين المنصوريين. وقدرت الأخيرة أن أقصى ما يمكنها

تحصيله من أصل القرض وفوائده في ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنية.

والمطلوب:

إثبات المعاملات السابقة لدى شركة المحاسبين المنصوريين وبيان أثرها على الميزانية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (القيمة الحالية لدفعة قدرها جنية بمعدل ١٢% بعد سنة ٠,٩٢١٨٥).

التطبيق الثاني:

في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة بغداد التجارية بالمنصورة مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنية من شركة غزة للصيرفة بالإسكندرية بفائدة ١٥% سنوياً. وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ استحقاق الفائدة وأصل القرض واجهت شركة بغداد تعثراً مالياً فدخلت مع شركة غزة في إتفاق لإعادة هيكلة الدين وتوصلت إلى أن هناك بديلاً توافق عليهما شركة غزة وهما:

أ - البديل الأول: أن تسدد حالا مبلغ ٣٩٠٠٠٠٠ جنية بشيك مقابل تسوية قيمة الدين المرحلة بالكامل.

ب - البديل الثاني: أن تتنازل شركة غزة عن مبنى تكلفته ٥٠٠٠٠٠٠ جنية ومجمع إهلاكه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية وقيمه العادلة ٤٥٠٠٠٠٠ جنية مقابل تسوية قيمة الدين المرحلة بالكامل.

والمطلوب:

١ - إثبات المعاملات المرتبطة بالبديلين لدى الشركتين.

٢ - بأي البديلين تنصح شركة بغداد؟

التطبيق الثالث:

في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة المنصورة لصناعة الموبيليا مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة سنة من بنك الدقهلية التجاري بفائدة سنوية ٢٠%. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة صعوبات مالية فلم تستطع سداد القرض وفوائده للبنك. وإزاء هذه الظروف فقد أبرمت الشركة مع البنك إتفاقاً على إعادة هيكلة الدين المستحق للبنك يقضي بأن يتنازل البنك عن

٨٠% من مبلغ الفائدة المستحق عن سنة ٢٠٠٨ . تخفيض معدل الفائدة إلى ١٥% وتأجيل السداد لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ فإذا علمت أن الشركة نفذت الاتفاق السابق في ميعاده وأن القيمة الحالية لمبلغ جنيته واحد بعد سنة بمعدل ٢٠% تبلغ ٠,٨٣٣.

المطلوب:

إثبات ما تقدم بدفاتر شركة المنصورة للموبيليا وبنك الدقهلية التجاري.

التطبيق الرابع:

في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة رفح التجارية بالمنصورة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيته من البنك التجاري بالمنصورة بفائدة ١٥% سنوياً. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبسبب صعوبات مالية تواجهها الشركة فقد اتفقت مع البنك على أن يتنازل عن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيته من الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٨ وأن يؤجل سداد القرض لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١، وأن يتم تخفيض معدل الفائدة إلى ١٠%. فإذا علمت أن القيمة الحالية لدفعة قدرها جنيته بعد سنة بمعدل ١٥% تبلغ ٠,٨٧٠.

المطلوب:

إثبات ما تقدم بدفاتر شركة رفح.

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 3 | مقدمة |
| 9 | الفصل الأول : المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات |
| 13 | انواع الاندماج |
| 14 | المعالجة المالية للاندماج |
| 19 | المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات |
| 00 | طرق المحاسبة عن الاندماج |
| 30 | اولا : طريقة الشراء - التجميع او التوحيد القانوني |
| 41 | ثانيا : توحيد المصالح |
| 51 | ثالثا : الاندماج مع احتفاظ الشركات المندمجة بشخصيتها |
| 73 | الفصل الثاني : المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الاجل |
| 77 | مقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية في المحاسبة |
| 86 | بيع الاستثمارات مع تطبيق طريقة الملكية |
| 113 | الفصل الثالث : تجميع القوائم المالية في تاريخ الشراء |
| 116 | - تكلفة الاستثمارات في الشركة القابضة تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة |
| 119 | - تكلفة الاستثمارات في الشركة القابضة تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة |
| 124 | - تكلفة الاستثمارات في الشركة القابضة تقل عن القيمة الدفترية للشركة التابعة |
| 127 | القيود الخاصة بورقة العمل |
| 157 | الفصل الرابع : المحاسبة عن المعاملات بالعملة الاجنبية وترجمة القوائم |
| 158 | الفاهيم الاساسية للمحاسبة عن المعاملات بالعملة الاجنبية من منظور معايير المحاسبة الدولية |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 162 | ماهية وانواع سعر الصرف من منظور معايير المحاسبة الدولية |
| 165 | المحاسبة عن المعاملات بعملات اجنبية |
| 223 | المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الاجنبية |
| 279 | الفصل الخامس : التلمحاسبة عن اعادة هيكلة الديون |
| 280 | المفاهيم الاساسية للمحاسبة عن بدائل مواجهة الشركات |
| 290 | المحاسبة عن اعادة هيكلة الديون المتعددة |
| 323 | الفهرس |

Bibliotheca Alexandrina



1240233



دار التعليم الجامعي

١ ش شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الإسكندرية - ج.م.ع
تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com